الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

المـــــوضـــــــوع

انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائري
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

– شيبوب عيشة

الأستاذ المشرف:

د–دردوري لحسن

السنة الجامعية: 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

لي الشرف العظم أن اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى

الذي حماني تحت جناحه والدي

الغالي رمز الهيبة والوقار

حفظه الله وأطال عمره

إلى الشمعة التي احترقت من اجل إضاءة طريقي إلى زهرة

الأمل ونبض فؤادي أمي الغالية التي سهرت على

تربيتي ومساندتي في تحدي الصعاب

وكسر جدران التوقف

أماه آهاتك في أفاق تدميها تحز في النفس والأحشاء تكويها

أطال الله عمرك يا غالية وأدامك الله تاج فوق راسي وأسل الله

يقدرني على تعويضك ولو بجزء قليل من تعبك اطال الله عمرك

إلى روحي التي تركتني في نصف الطريق واختارت اعز رفيق اعلي

القدير أخي الغالي صادق اشتقت إليك يا من كنت لي أخ

وصديق، أرجو من الله القدير أن يسكنك فسيح

جناته وتكون مع الشهداء والصديقين

إلى زهرة الياسمين التي كل ما ابتسمت يثلج قلبي بالفرح أختي الغالية

نورة التي ساعدتني طيلة مشواري كانت لي الصديقة والرفيقة

شكرا حبيبتي الى كل عائلتي كبير وصغير

وكل اخوتي شوقي وحمزة وسنكدر وعادل وكتاكيت سمير وخديجة وبنات عمتي

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرك إلى خاليا: ساسي وعمار وخالتي

إلى كل عمال خزينة سيدي عقبة وكل صديقاتي والى الشاعرة معمري عربية

ومن عرفني من قريب أو بعيد اعذروني الذين لم اذكرهم لم تسعهم ورقتي لكن

يسعهم قلبي

الى كل هؤلاء أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله أتممت هذا العمل المتواضع، أشكره وحده
لا شريك له كما ينبغي لجلال وجهه وعظمته وكبريائه في السماء
والأرض وأسأله باسمه الأعظم أن يجعله علما
نافعا وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه الكرام
أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذي الفاضل الدكتور
دردوري لحسن على إشرافه على هذا العمل و ما أبده من
نصائح قيمة وتوجيهات، ونقاشات بناءة
حول الموضوع، وأراءه السديدة
كما لا يفتني أن اشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم
مناقشة وإثراء هذا العمل نقد ونقاش
كما اشكر الأستاذ الكريم جيرب سمير على ما قدمه لي من
نصائح وتوجهات السديدة ودعمه لي وهذه كلمات
لا توفيه حقه شكر (ابن عمتي)
وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.
شكـــرا لكـــم

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الانعكاسات المترتبة على التغير في أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2018. عندما تتخذ أسعار البترول نمطا تصاعديا أو تنازليا، فإنها تؤثر على الاقتصاد الدولي وخاصة على البلدان المصدرة له.تعتمد الجزائر بشكل مباشر على العوائد المالية من صادرات النفط، والتي تمثل 98٪ من قطاع المحروقات، أي تقلب في هذه الإيرادات ينعكس على الميزان التجاري، سواء كان إيجابياً أم سلبياً. وتوصلت هذه الدراسة إلى انه إذا وقع أي تقلب في أسعار البترول فإنه يترك أثرا في الميزان التجاري من خلال العناصر المكونة له لكل من الصادرات والواردات. نتيجة لذلك، هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والصادرات بينما توجد علاقة ايجابية بينها وبين الواردات.وهذا يعني أن أي انتكاسة في أسعار البترول فإن أثرها يكون سلبيا بصفة خاصة على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة. وهذا يعني أن أي انخفاض في أسعار البترول سيكون له تأثير سلبي بشكل خاص على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

كلمات دالة: أسعار النفط، واردات، صادرات، ميزان تجاري، نسبة التغطية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

This study aims at identifying the implications of the change in oil prices on the Algerian trade balance for the period from 2000 to 2018. When oil prices take an ascending or descending pattern, it affect the international economy, and especially the exporting countries.Algeria depends directly on the financial revenues resulting from oil exports, which represent 98% of the hydrocarbons sector , any fluctuation in these revenues reflecting on the trade balance, whether positive or negative. The study concluded that if there is any fluctuation in oil prices, it will have an impact on the trade balance through its components for both exports and imports. As a result, there is a direct correlation between oil prices and exports, while there is a positive relationship between them and imports. This means that any drop in oil prices will have a particularly negative impact on the trade balance and on the national economy in general.

Keywords: Oil prices, Imports, Exports, Trade balance, Coverage rate, Algerian economy.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III–V
فهرس الجداول	VI
فهرس الاشكال	VII
جدول الرموز	VIII
مقدمة العامة	
تمهيد	أ
الإشكالية والتساؤلات الفرعية	أ – ب
فرضية الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ت
أسباب اختيار الموضوع	ت
حدود الدراسة	ت
منهج الدراسة	ث
موقع الدراسة من الدراسات السابقة	ح
هيكل الدراسة	ح
الفصل الاول :الاطار مفاهيمي للبترول وألية تحديد الاسعار	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية البترول	03
المطلب الأول: تعريف ونشأة وخصائص البترول	03
الفرع الأول: تعريف ونشأة	05-03
الفرع الثاني: خصائص وأنواعه	06
المطلب الثاني: ماهية السوق النفطية	10
الفرع الأول: تعريف وخصائص السوق النفطية	12-10
الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية الأطراف المؤثرة في السوق النفطية	17-12
المبحث الثاني : ماهية التسعير	18
المطلب الأول: تعريف الأسعار البترول وأنواعه	18
الفرع الأول: تعريف أسعار البترولية	18
الفرع الثاني: أنواع الأسعار	21-18
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار البترول	21

فهرس المحتويات

الفرع الأول : العرض و الطلب على البترول والعوامل المئرة فيه	21-24
الفرع الثاني المنظمات الدولية والاحتياطي العالمي	24-31
الفرع الثالث: الأزمات البترولية	32-33
المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول وانعكاساته	33
المطلب الأول: تطور أسعار البترول الفترة 1970-2000	33
الفرع الأول: تطور الأسعار البترول لفترة 1970-1985	33
الفرع الثاني: تطور الأسعار البترول لفترة 1986-2000	34-36
المطلب الثاني :اثار انعكاسات اسعار البترول على اقتصاديات الدول	36-39
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي للميزان التجاري و طرق تصحيحه	
تمهيد	42
المبحث الاول :الاطار النظري للميزان المدفوعات	43
المطلب الاول :مفهوم الميزان المدفوعات	43
الفرع الاول: تعريف الميزان المدفوعات	43
الفرع الثاني : اهمية و عناصر الميزان المدفوعات	44-52
المطلب الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات	52
الفرع الاول : التوازن في ميزان المدفوعات	52-53
الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات	54
المبحث الثاني : ماهية الميزان التجاري واقسامه	54
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	55
الفرع الأول: تعريف ميزان التجاري	55-56
الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري	57-58
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	59
المبحث الثالث: اختلال ميزان التجاري وتصحيحه	60
المطلب الأول: أسباب اختلال الميزان التجاري وأنواعه	60
الفرع الأول: أسباب الاختلال الميزان التجاري	60-62
الفرع الثاني: أنواع الاختلال الميزان التجاري	63-64
المطلب الثاني: التصحيح عن طريق آلية السوق	64-69
المطلب الثالث: التصحيح عن طرق تدخل السلطات العامة	70-74
خلاصة الفصل	75

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر	
تمهيد:	77
المبحث الأول: انعكاس أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008	78
المطلب الأول: تطور أسعار البترول في الفترة 2000-2008	78
المطلب الثاني: تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة 2000-2008	86
الفرع الأول: تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008	87
الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات الميزان التجاري الجزائري لفترة 2000-2008	89
المطلب الثالث: انعكاس تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري في الفترة 2000 -2008	92
الفرع الأول: انعكاسات أسعار البترول على الصادرات	92
الفرع الثاني: انعكاسات أسعار البترول على الواردات	94
الفرع الثالث: انعكاسات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008	96
المبحث الثاني: انعكاس أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2013	97
المطلب الأول: تغير أسعار البترول في الفترة 2009-2013	97
المطلب الثاني: تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة 2009 -2013	99
الفرع الاول: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2013	99
الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات الميزان التجاري لفترة 2009-2013	101
المطلب الثالث: انعكاس تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري في الفترة 2009 -2013	106
الفرع الأول: انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات	107
الفرع الثاني: تغير أسعار البترول على الواردات	108
الفرع الثالث: انعكاسات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009-2013	111
المبحث الثالث: انعكاس أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018	112
المطلب الأول: تغير أسعار البترول في الفترة 2014-2018	112
المطلب الثاني: تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة 2014 -2018	115
الفرع الأول: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018	115
الفرع الثاني: هيكل الصادرات والواردات الميزان التجاري لفترة 2014-2018	117
المطلب الثالث: انعكاس تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري في الفترة 2014 -2018	121
الفرع الأول: انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2014-2018	121
الفرع الثاني: انعكاسات تغير أسعار البترول على الواردات خلال الفترة 2014-2018	123
خلاصة الفصل	128
الخاتمة العامة	
أولا : نتائج الدراسة	129
ثانيا: الاقتراحات	130
ثالثا : آفاق الدراسة	131
قائمة المراجع	138-134

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01-01	أنواع البترول الخام ونسب المنتجات البترولية فيه	08
02-01	الإنتاج والاحتياطي للأوبك دول الأعضاء	16
03-01	أهم الدول المستهلكة للنفط	23
04-01	دول الأعضاء منظمة الأوبك	26
05-01	الأعضاء المؤسسين	27
06-01	احتياطي العالمي من البترول	30
07-01	احتياطي العالمي والعربي المؤكد للنفط لسنة 2017	31
08-01	حصص دول الأعضاء من الإنتاج بعد التسقيف	35
01-02	عناصر الميزان المدفوعات عموديا	50
01-03	تطور الاكتشافات وتنقيب على البترول خلال 2000-2008	80
02-03	تطور انتاج البترول لفترة 2000-2008	82
03-03	تطور الاحتياطي المؤكد من البترول 2000-2008	83
04-03	تطور اسعار البترول خلال الفترة 2000-2008	84
05-03	تطور الميزان التجاري لفترة 2000-2008	87
06-03	تركيبة الهيكل السلعي للميزان التجاري خلال 2000-2008	89
07-03	انعكاسات أسعار البترول على الصادرات خلال 2000-2008	92
08-03	علاقة الواردات بأسعار البترول 2000-2008	94
09-03	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008	96
10-03	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2009-2013	97
11-03	تطور رصيد الميزان التجاري 2009-2013	100
12-03	تطور هيكل الواردات والصادرات خلال الفترة 2009-2013	102
13-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الصادرات خلال 2009-2013	107
14-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الواردات خلال 2009-2013	109
15-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2009-2013	111
16-03	تطور اسعار البترول خلال الفترة 2014-2018	113
17-03	تطور رصيد الميزان التجاري2014-2018	115
18-03	تطور هيكل الواردات والصادرات خلال الفترة 2014-2018	118
19-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الصادرات خلال 2014-2018	122
20-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الواردات خلال 2014-2018	123
21-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2014-2018	125

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	عناصر الميزان المدفوعات أفقيا	52
02-02	تصحيح حسب آلية الأسعار	66
03-02	تصحيح عن طريق سعر الصرف حالة عجز	67
04-03	تصحيح عن طريق سعر الصرف حالة فائض	67
05-02	تصحيح عن طريق الدخل حالة فائض	69
06-02	تصحيح عن طريق الدخل حالة عجز	69
01-03	تطور الاكتشافات لفترة ما بين 2000-2008	81
02-03	تطور احتياطي البترول والغاز في الجزائر من 2000-2008	83
03-03	تطور اسعار البترول خلال الفترة 2000-2008	84
04-03	تطور الميزان التجاري 2000-2008	87
05-03	نسبة التغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري 2000-2008	88
06-03	تركيبة السلعية للواردات الجزائر خلال 2000-2008	92
07-03	انعكاس اسعار البترول على اجمالي الصادرات 2000-2008	93
08-03	انعكاس اسعار البترول على الواردات 2000-2008	95
09-03	تطور الميزان التجاري لفترة 2000-2008	96
10-03	تطور اسعار البترول خلال الفترة 2009-2013	99
11-03	تطور الميزان التجاري الجزائري 2009-2013	100
12-03	تطور الهيكل الصادرات الجزائرية خلال 2009-2013	105
13-03	تطور الهيكل الواردات الجزائرية خلال 2009-2013	106
14-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الصادرات خلال 2009-2013	108
15-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الواردات خلال 2009-2013	110
16-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2009-2013	112
17-03	تطور اسعار البترول خلال الفترة 2014-2018	115
18-03	تطور رصيد الميزان التجاري2014 -2018	117
19-03	تطور هيكل الواردات خلال الفترة 2014-2018	121
20-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الصادرات خلال 2014-2018	123
21-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على الواردات خلال 2014-2018	125
22-03	انعكاسات تغير اسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2014-2018	127

قائمة المصطلحات والاختصارات المستعملة

الرمز	مصطلح بالعربية	مصطلح بالإنجليزية
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط	Organization of the Petroleum Exporting Countries
OAPEC	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط	Organisation of Arab Petroleum Exporing Countries
IEA	الوكالة الدولية للطاقة	International Energy Agency

مقدمة

مقدمة:

يعتبر البترول سلعة استراتيجية ومادة أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، حيث احتل البترول المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، وهو أحد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى في العالم فيما بينها وبين الدول المنتجة، وتزايدت أهميته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ودور الذي لعبه آنذاك، لما كانت أسعار البترول وتجارته لها أثر على عالمية على كل من الدول التي تعرض البترول والدول التي تطلبه.

يساهم البترول في العديد من الاقتصاديات الدول العالم سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خاصة الدول التي تعتمد على العوائد البترولية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والبترول كأي سلعة يتعرض إلى تقلبات في أسعاره التي تؤثر على الهيكل الاقتصادي والسياسي للدول لما تعرض له من صدمات عبر فترات من الزمن مما أثر على السوق النفطية العالمية وما تتركه من أثر على أسعار البترول.

لعب البترول دورا كبير في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وخصوصا منذ تأميم السلطات الجزائرية المحروقات في 24 فيفري1971، حينها تغيرت الأوضاع في الجزائر بانضمامها إلى منظمات الدولية خاصة بالنفط منها منظمة الدول المصرة للنفط (الأوبك) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول. وعليه خلقة الجزائر مكان لها في السوق العالمية ، وحققت الجزائر من خلال هذه المادة الاستراتيجية فوائض مالية مكنتها من تحقيق العديد من البرامج التنمية من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري ،وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري جزاء من الاقتصاد العالمي وخصوص الاقتصاديات النفطية التي تعتمد اعتماد كبير على مداخيل البترولية المعرضة للصدمات والتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية على اعتبار طبيعة الغير مستقرة لأسعاره على الاقتصاد الوطني ، أصبحت رهينة لتقلبات السوق النفطية التي تتحكم فيها عوامل جديدة غلبة عليها طابع المصالح السياسية والاقتصادية للطرفين .

تعتبر العائدات النفطية هي المورد الأساسي لبناء الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في ترقية المبادلات التجارة الخارجية باعتبارها تشكل 98% من مجموع الصادرات الجزائرية ، حيث لعبت حصيلة الصادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولازالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية ،وان أي تغير في السوق العالمية ينعكس على أسعار البترول سواء بالصعود والنزول مما ينعكس على الصادرات من المحروقات الارتفاع أو الانخفاض بدرجة الأولى وبدرجة الثانية على إجمالي صادرات ،وأيضا الواردات مرتبطة بما تحققه من عوائد مالية من الصادرات ، وبما أن الصادرات والواردات تؤثر على الميزان التجاري ورصيد بالسلب والايجاب ، ومن هنا تبرز لنا الإشكالية التي نطرحها في هذه الدراسة كمايلي :

اشكالية دراسة:

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية لهذا البحث كما يلي:

ما هي انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر في الفترة 2000 الى2018؟

الأسئلة فرعية:

وفي ضوء هذه الإشكالية تبرز لنا عدة أسئلة فرعية من أبرزها:

1-ما هي العوامل المتحكمة في تحديد لأسعار البترول؟

2-ما هي أسباب اختلال الميزان التجاري؟

3-هل تؤثر أسعار البترول على توازن الميزان التجاري؟

الفرضيات:

- تتحدد أسعار البترول من خلال تفاعل قانون الطلب والعرض العالمي في الأسواق العالمية.
- من أسباب اختلال الميزان التجاري تأثر عوائد الصادرات وقيمة الوردات.
- يوجد تأثير كبير لتغير أسعار البترول على اختلال الميزان التجاري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة للأسعار البترول والميزان التجاري في:

– تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النفط في العالم وتكمن أهميتها باعتبار أسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، وإيجاد مصادر اقتصادية بديلة عن النفط في الجزائر.

– أهمية البترول كسلعة استراتيجية في التجارة الدولية واقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة واثأر عوائدها على الميزان التجاري .

أهداف الموضوع:

تهدف الدراسة إلى:

مدي ارتباط الاقتصاد الجزائري بالانقلابات التي تحدث في السوق العالمية المتحكمة في أسعار البترول.

إبراز أثر أسعار البترول على الميزان التجاري ومخلفاته على الاقتصاد الوطني.

دراسة حركة ميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار البترول.

تحليل الميزان التجاري وأرصدته في الفترة 2000الى 2018.

توضيح السياسة المتخذة على أثر تقلب أسعار البترول على اقتصاد الوطني الجزائري.

أسباب اختبار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الدراسة

وما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي، وبذلك تتمثل أهم الأسباب في:

تقلب أسعار البترول خلال الفترة 2000 إلى 2018.

تأثر الاقتصاد الجزائري بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

أن الاقتصاد الوطني يعتمد على ما يحققه قطاع المحروقات من عوائد، وأي تغير فيه ينعكس على مختلف قطاعاته.

بدأت الجزائر مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات من اجل تجاوز هذه الأزمة والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

حدود الدراسة:

يعتبر نطاق الدراسة محددا بدراسة تقلبات أسعار البترول وتحليلها وكذلك أثرها على الميزان التجاري ضمن حدود التالية:

الحد الموضوعي: يكون من خلال علاقة التي تربط الميزان التجاري بأسعار البترول

الحد المكاني: تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

الحد الزماني: تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين 2000 إلى 2018.

منهجية الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة إشكالية المرتبطة بانعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر لفترة 2000الى 2018 يتم اعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي للأسعار البترول والميزان التجاري ثم استخدام المنهج التحليلي من اجل تفسير الجداول وتغيراته والعوامل المؤثرة على الأسعار وانعكاساتها على الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

دراسات سابقة:

لقد جذب موضوع أسعار البترول الكثير من الدراسيين والبحثيين وتناولته العديد من الملتقيات الدولية والمحلية ونذكر على سبيل المثال:

1-دراسة موري سمية،"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014-2015

والذي تناول الباحث فيها مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وعجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في انفراد المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني.

وإمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تغير في العديد من المجالات سواء كانت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتتجاوب مع أي ظرف طارئ يحدث على المستوى الوطني ومواكبة تطورات العالمية.

2- دراسة دواد سعد الله " اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000الى 2010 " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3 ،2010-2011.

والتي تناول فبها الطالب تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط وأثرها على السياسة الحكومية، وتناول أيضا اضطراب سوق النفط على السياسة المالية من 2000الى 2010.

كما قام بتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني.

3-دراسة د/جاب الله مصطفى تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات – حالة الجزائر جامعة محمد بوضياف- المسيلة (مجلة الدراسات

الاقتصادية والمالية) جامعة الوادي-العدد التاسع المجلد الأول جوان**2016** .

-كانت نتائج هذه الدراسة إن أسعار النفط تؤثر على رصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات و لكن تأثيرها يتجلى أكثر في ميزان المدفوعات وذلك إن 96 %من الصادرات هي من النفط وبالتالي احتمال العجز وارد جدا في حالة انخفاض أسعار النفط.

-بينما رصيد الموازنة العامة فهو مستقل بعض الشيء عن أسعار النفط أي ما يسمى بالجباية المحلية التي لا تتأثر بالإيرادات النفطية ' سعر النفط.'

-اثر الاستثمار الأجنبي هو عكسي لأنه وافد في غالبيته العظمي و بالتالي يشكل عجزا في ميزان المدفوعات رصيدا الموازنة العامة و ميزان المدفوعات يتأثران بسعر النفط

ولا يؤثر فيه هذا الأخير هو متغير خارجي تتحكم فيه عوامل أخرى قد لا يستوعبها اقتصاد الجزائر وإنما العرض العالمي من إنتاج النفط وبعض العوامل الخارجية الأخرى هي من تتحكم في سعر النفط.

إما فيما يخص دراستنا فقد كان لاختلافها عن دراسات السابقة الذكر من حيث أنها تعرضت إلى العلاقة التي تربط أسعار البترول بالميزان التجاري.

هيكل البحث:

قد اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع ولحل هذه الإشكالية كانت الخطة مقسمة إلى ثلاثة فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي وكانت مدرجة كأتي:

-**الفصل الأول:** تم تخصيصه لدراسة الإطار النظري للبترول بعنوان "الإطار النظري ولمفاهيمي وآلية تحديد أسعار البترول" حيث تناولنا فيه ماهية البترول من تعريف وخصائص وأنواعه والأسواق البترولية و الأطراف الفاعلة فيه وكيفية تسعيره والعوامل المؤثرة فيه واثر تقلبات أسعار البترول والتطور التاريخي للأسعار البترول من الفترة 1970الى 2018.

-**الفصل الثاني:** سنعرض فيه الجانب النظري للميزان التجاري تحت عنوان "الإطار المفاهيمي للميزان التجاري وطرق تصحيحه" وهو يشمل الإطار النظري الميزان التجاري والعوامل المسببة لاختلاله وطرق تصحيحه.

-**الفصل الثالث:** سيكون تحت العنوان " انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر لفترة 2000 إلى 2018 الذي سندرس فيه تطور أسعار البترول وانعكاساته على الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2018.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبترول و آلية تحديد الأسعار

تمهيد:

يعتبر النفط المصدر رئيسا للطاقة ويشكل أهم الثروات لما يكتسي من أهمية بالغة في الاقتصاديات الدول العالم حيث أصبح احد المؤشرات تقاس به درجة التقدم في المجتمعات الحديثة بمقدار الطاقة المستخدمة في مختلف النشاطات الاقتصادية لذا تسعى كل الدول المحافظة عليها واستمرارية تدفق هذه المادة الحساسة بكميات كافية دون ضغوط اقتصادية أو سياسية لان منذ السنين استخدم كسلاح ضد الدول وأيضا تحكم اقتصادي في دول المنتجة له ، حيث تأثرت العلاقات الاقتصادية و السياسية بين الدول المصدرة والمستهلكة وكذلك المنظمات الدولية تسودها التوتر فيما بينها .

ونظرا للأهمية النفط أصبح ركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدول وخاصة التي تعتمد على عوائد صادراته لهذا أصبحت تتبع أسعاره وطرق تحديدها والعوامل المؤثرة فيها لكي تتجنب أي هزات أو تقلبات سعرية لتصدي لأي أزمة ستحدث لها ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البترول

المبحث الثاني: ماهية التسعير البترول

المبحث الثالث: تطور التاريخي للأسعار البترول وانعكاساته

المبحث الأول : ماهية البترول

منذ اكتشاف النفط سنة 1859 اخذ اهتمام الإنسان ورغبة في التحكم فيه وسيطرة عليه نظرا لما يحمله من خصائص هامة على كل المستويات سواء كانت صناعية أو زراعية و حتى سياسية لأنه مادة إستراتجية في اقتصاد لأنه محرك التنمية الاقتصادية فيها ،وكذا التحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحكم في مصير الشعوب.

المطلب الأول : تعريف ونشأة و خصائص البترول

يعتبر النفط اليوم عصب الحياة واهم متطلباتها سواء كانت صناعية أو غيرها، ونظرا لتميزه بدرجة عالية الأمان والسلامة ، ولهذا لابد من التعرف على نشأنه وتعريفه وأهميته وكذا خصائصه وسوف نتعرف على كل هذا من خلال التالي :

الفرع الأول تعرف ونشأة البترول

أولا :تعريف البترول وتكوينه:

لقد تعددت تعارف لهذه المادة الحيوية إلي اكتست أهمية كبيرة في الاقتصاديات الدولية سواء كانت دول مصدرة أو مستورد نذكر منها الأتي:

1-تعريف البترول:

يعود أصل كلمة بترول "Petroléum" إلى كلمة اللاتينية، مركبة من" Petr" التي تعني: الصخرة، و oleum التي تعني :زيت وتعني في مجموعها زيت الصخري .

1-1-التعريف الأول:(البترول عبارة عن مادة بسيطة ومركبة،فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيميائيا على عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون وهو في الوقت نفسه مادة مركبة لان مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها،فالبترول يتكون من خليط المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى) [1].

1-2-التعريف الثاني :(يعرف البترول على أنه هذا السائل المعدني المتواجد طبيعياً في باطن الأرض ويختلف لونه بين اللون البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن وهو ذات رائحة كبريتية مميزة والبترول هو التسمية العامة لمزيج عدد هائل من المواد الكيميائية الطبيعية التي تعرف بالهيدروكاربونات. هذه المواد مركبه من تجمع ذرات الكربون وذرات الهيدروجين في جزيئات مختلفة الحجم والترتيب والنسبة) [2].

---

(1)محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983 ، ص08 .

(2) https://www.teacher-sa.com/showthread.php/ Ce site a été visité le 15/12/2018 à 14h30

1-3-التعريف الثالث:(يذهب إلى أنه مادة سائلة و هي مادة الهيدروكاربونات السائلة و يطلق عليها النفط الخام وهذه المادة السائلة لها رائحة متميزة و لونها متنوع بين الأسود و الأخضر والبني والأصفر كما انه المادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب حسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام ، و هذه الكثافة النوعية متوقفة و متجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس) [1].

من التعارف السابقة نستنتج بان البترول هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

2:تكوين البترول:

يتكون زيت البترول من خليط الهيدروكربونات التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار و مسطحات مائية تتسم بضحالتها و دفء مياهها ، وقد طمرت هذه المواد تحت طبقات من الطفل والرمال،كما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة وكان لحركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأوكسجين والازوت من هذه المواد كما أدى إلى ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى بترول[2].

مر تكوين زيت البترول بمراحل متتالية وبصورة تدرجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكوينه تتحول البقايا العضوية السابقة الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم الكير وجين Kerogen[*]:"وهي مادة هلامية تمثل البترول غير تام التكوين" ، ويبدأ زيت البترول في التكوين بتحول الكيروجين إلى الإسفلت[*]أردا أنواع البترول لأنه اقلها نضجا إن صح التعبير الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني (الشمعي) الذي تزداد درجة الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد البترول[*]بكميات كبيرة .

---

(1)أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014 ،ص 06.

(2)محمد خميس الزوكه ،**جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،السنة 2001، ص 73-74 .

(*)**الكيروجين:** عبارة عن مادة خفيفة، تتدفّق بسهولة، وتنتشر وتتبخر بسرعة، ويُستخدم الكيروسين حالياً كوقود للمحرّكات النفاثة، وزيت للتدفئة، ومذيب للمبيدات الحشرية.

(*)**الاسفلت:** هي عبارة عن مادة سوداء أو بنية اللون تشبه النفط،وتتراوح لزوجتها مابين السائل اللزج إلى الزجاجي الصلب،وتستخدم بشكل أساسي في تبطين الخزانات والقنوات،وتغطية السدود،وتعبيد الطرق ،وغيرها من أعمال التشييد والبناء،كما تستخدم في بعض المنتجات الصناعية ،مثل صناعة البطاريات..

(*)**المصايد البترول:** هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز أو لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية، ويحول دون هروبهما منها، ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالاً عدة، لكن تظل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير منفذة.

ثانيا: نشأة البترول

عرفت الشعوب القديمة النفط و مشتقّاته من التجمّعات الطبيعية للبرك النفطية التي تجمعت بسبب عوامل التصدع الطبيعية من باطن الأرض إلى ظاهرها ، وفقا للمؤرخ الإغريقي هيرودوت و ديودور .

كما شاع استخدام المواد النفطية في منطقة الشرق الأدنى القديم مثل حضارات بلاد الرافدين ومملكة فارس وخاصّةً في عمليات جلفطة السفن، وهي سدّ حزوزها وما بين ألواحها بطليها بالزفت.

كان الصينيون من أوائل الشعوب الذين وثّقوا استخدام المواد النفطية الخام في الحياة اليومية في القرن الأول قبل الميلاد ، كما أنّ استعمال تلك المواد مصدراً للطاقة كان معروفاً لديهم منذ القرن الرابع للميلاد ، كما استخدمت قضبان الخيزران بشكل بدائي للحصول على النفط من الآبار السطحية .

إلا أن الإنسان لم يتمكن من معرفة النفط ، حينذاك، سواء ما تعلق بماهية وطبيعة النفط وخصائصه وكيفية وجوده وتكونه إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث، وخاصة أواخر القرن التاسع والتي ازدادت وتطورت و توسعت فيها المعارف و العلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة ، و ابتدأ نشاط اقتصادي وصناعي باستغلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة .

أصل تكون مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية ، كإتحاد وتفاعل عنصر الهدروجين مع الكربون أو عنصر كبريت الحديد مع الماء[1].

وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأسيتيلين ، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط الحرارة و يحدد أماكن تواجد البترول في مكامن من الصخور النارية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها[2].

وجود عناصر البورفين[*] و النيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويكونا هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

أن البترول قد نشأ من تحلل الحيوانات والنباتات المائية البحرية منها التي طمرت تحت طبقات متوالية من المواد الرسوبية المختلفة و بتزايد ترسب هذه المواد فوق قاع البحار و المحيطات حيث تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة على عمق ألاف الأمتار تتوالى التفاعلات الكيميائية و تزايد هذه التفاعلات والبكتيريا والانزمات وتحول الأجزاء الرخوة من المواد النباتية والحيوانية إلى المواد الهيدروكاربونية (البترول) [3].

---

(1) محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 16.

(2) أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص 12 .

(*)**البورفين**: مادة عضوية تتكون من كريات الدم الحمراء في الحيوانات او من مادة خضراء الكلوروفيل في النباتات .

(3)محمد احمد الدوري، مرجع سابق ، ص 17 .

الفرع الثاني :أنواع وخصائصه

يعتبر البترول سلعة إستراتجية في الأسواق العالمية و تتباين أسعاره نظرا لاختلاف أنواعه لان لكل نوع خصائص معينة وسعر معين و وزن معين في السوق ، لهذا لابد من معرفة أنواعه حتى يتسنى لنا معرفة خصائصه وجودة كل نوع وهذا ما يحدد سعره.

أولا: أنواع البترول ومنتجاته

يوجد أنواع كثيرة من البترول لكل منها ما يميزه عن الأنواع الأخرى، وتختلف من منطقة لأخرى في جميع أرجاء الكرة الأرضية حسب خصائصها الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو حسب احتواءه على المادة الكبريتية[1].

فالبترول يختلف في نوعه من بلد إلى أخر وحتى داخل الحقل الواحد فتوجد العديد من أنواع ومن بين هذه أنواع نبرزها كمايلي[2]:

1-بترول بارفينيا: هو البترول الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافينية.

2-بترول نافتينا : هو بترول يحتوي على نسبة عالية من مركبات النافتينية او من المواد الاستفلتية (العطرية – الاروماتية) .

3-حسب درجة الكثافة النوعية: هنا يصف بترول خفيف أو الثقيل أو متوسط.

4-حسب نسبة المادة الكبريتية: ويقال هنا بترول حلو وأخر مر .

ومن خلال هذا تباين في الأنواع المادة البترولية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي ومن هذه التأثيرات نجد :

أ- التأثير على قيمة وسعر البترول.

ب- التأثير على الكلفة الإنتاجية البترولية.

ج- التأثير على العرض البترولي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات البترولية المحصل عليها من كل النوع البترولي .

د- التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي البترولية .

---

(1)خالد ابو شادي ما أنواع النفط وكيف تفرق بين برنت ونايمكس، وكيف ومتى تتداول 2019/01/19 ،على الساعة 15:30 https://alphabeta.argaam.com

(2)محمد احمد الدوري، نفس المرجع ، ص13 .

يستخلص من البترول الخام العديد من المنتجات تتمثل في :

*المنتجات الخفيفة
- الغاز الطبيعي Natural Gas
- بنزين الطائرات Aviation Gasoline
- بنزين السيارات Motor Gasoline
- كيروسين Kerosine

*المنتجات المتوسطة
- زيت الغاز Gas Oil
- زيت الديزل Diesel Oil
- زيت التشحيم Lubricants

*المنتجات الثقيلة
- زيت الوقود Bunker / Fuel Oil
- الاسفلت Bltumen
- الشمع Wax

وهذا الجدول يوضح أنواع البترول الخام ونسب المنتجات البترولية فيه

الجدول رقم : 01-01 أنواع البترول الخام ونسب المنتجات البترولية فيه

الدولة	نوع البترول	API(*)	الكبريت%	النسبة النوعية للمنتجات البترولية %		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
ايران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	36.0	29.0
نجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

لمصدر:يونس محمد الحسن،شار بن سعد الشهري، **كيمياء البترول والبوليمرات العضوية**،مركز الترجمة التأليف النشر ،جامعة ملك فيصل،الجزائر1975، ص 16.

تحليل الجدول رقم : 01-01 الذي يوضح أن البترول الخام السعودي المعروف بنفط القياس الذي أخذته منظمة الدول المصدرة للبترول كمقياس لتحديد الأسعار على أساسه، وعليه تقوم الدول المصدرة بتحديد سعر بترولها بالزيادة أو بنقصان في درجة الكثافة بمقارنة مع بترول الأساس ،لان نوعية البترول هي التي تحدد سعره نظرا مكونات هذا النوع .

(*)APIهو عبارة عن الوزن النوعي :(specific gravity) وتعبر عن نسبة وزن حجم معين من المادة إلى وزن نفس الحجم من الماء، و نظراً لتغير حجم السوائل بتغيير درجة الحرارة و الضغط عليه يقاس وزن حجم معين من النفط المراد قياس وزنه النوعي عند ظروف قياسية وهي 16 م oو ضغط جوي واحد، و يستخدم معهد البترول الأمريكي (American Petroleum Institute) مقياساً خاصاً به للتعبير عن الوزن النوعي .

ثانيا: خصائص البترول

1-الكثافة النسبية والوزن النوعي:

إن مصطلح درجة الكثافة النوعية هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجودة النفط . فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 و 60 درجة . فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية ، دلت على كون النفط من نوعية جيدة (أي نفط خفيف) و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعره . و كلما كانت درجة الكثافة منخفضة، كان النفط من نوعية منخفض أو غير جيدة أي كونه نفطا ثقيلا، مما يجعل سعره منخفضا، وتحسب الكثافة النوعية عن طريق المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي في شكل رقم صحيح وكسر عشري ثم يقرن به الحروف الثلاث الأولى من اسم API وهي[1]:

$$\text{درجة API} = \frac{141.5}{\text{درجة كثافة النفط الخام عند درجة (60)}} - 131.5$$

أن للفروق النوعية الأخرى فقد أصبح الفرق في نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية التي تميز بين أسعار النفط الخام، على أساس أنه كلما قلت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما زادت قيمته. نظرا لتعاظم الاهتمام بنظافة البيئة وأصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت الأقل، تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة.

2- **مقاييس الوحدة البترولية:** هناك مقاييس محدد لقياس البترول إما ان تكون من جانب الحجم او الوزن

2-1-جانب الحجم: تتمثل في :

أ-البرميل: وهي وحدة قياس أمريكية الأكثر استعمالا في العالم ،وهو ما يعادل 159 لتر .

ب-المتر مكعب:وهو وحدة قياس تعادل 6.28 برميل وتستعمله دول اوربا الغربية مثل فرنسا و المانيا.

2-2-الوزن: وهنا يعتمد على الطن كوحدة قياس هي:

-الطن الطويل يعادل 10006 كلغ .

-الطن المتري يعادل 999 كلغ.

-الطن القصير يعادل 906 كلغ[2].

(1)أمينة مخلفي ، مرجع سابق ، ص 15 .

(2)قويدري قوشيح بوجمعة ، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،2008-2009 ، ص 13

المطلب الثاني : ماهية السوق البترولية

لقد اخذ السوق النفط العالمية قدر كبير من الاهتمام العالمي ، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي ومن هنا تظهر تعريف السوق البترول وخصائصه كمايلي:

الفرع الأول تعريف وخصائص السوق النفطية

وتُعتبر الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تقلباً في العالم، بحيث يصعب التنبُّؤ بأسعار النفط داخلها، و يختلف النفط عن أية سلعةٍ أخرى ، سواء من ناحية بنيته أو آلية سعره، و يعود السبب في ذلك لطبيعة السوق النفطية الاحتكارية، حيث تقع مكامن النفط عموماً في البلدان النامية ، وتتركز مختلف الصناعات التحويلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا الاختلاف بين مناطق إنتاج النفط وتكريره جعل من سعره عرضةً للتقلب السريع.

أولا : تعريف السوق النفطية

1-**السوق النفطية** :هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة و هو النفط وتخضع هذه السوق لقوى العرض والطلب بالاظافة إلى عوامل أخرى تتمثل في العوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية[1].

2-السواق النفطية :هي أهم القنوات التي تحكم العلاقة بين قوى الإنتاج و الاستهلاك للنفط ومقرها IPE والمعروف أن أكبر أسواق النفط توجد في بريطانيا، وتعرف ببورصة النفط الدولية Exchange New York) Mercantile) لندن. والأخرى هي بورصة نيويورك الأمريكية في الولايات المتحدة ومقرها نيويورك، و في أسيا نايمكس (NYMEX)المعروفة اختصارا ب سيمكس ومقرها في سنغافورة. SIMEX 8 توجد بورصة[2].

ثانيا خصائص السوق النفطية العالمية: تتميز السوق البترولية خصائص تتمثل فيمايلي[3]:

1 ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري : أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85%من احتياجات العالم النفطية .وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك،كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيتركز عدد

(1) قويدري قويشح بوجمعة،**اثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا .العدد السابع، سكيكدة، الجزائر ، 2010 . ص 62 .

(2) منى حسين ،**آثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية**،دراسة استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،سوريا،2013-2014 ،ص 27 .

(3) بوالشعور شريفة ، قنري نزيهة ،**تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري :دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ**ECM ، المؤتمر الأول :السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ... الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف / 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015 ، ص 03 .

قليل من الدول المستوردة .

2- التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع،النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل أي الكارتل(*)فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث و استكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية .وغيرها، تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3- منافسة القلة : يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات" منافسة القلة "وهو نوع من الاحتكار الجزئي،وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ،إن العامل الأساسي الذي تتميز السوق هو اعتماده على جانب الطلب ،لان المنتج في هذه السوق يستطيع التحكم في الكمية والأسعار إلا انه لا يستطيع التحكم في العوامل الأخرى التي تؤثر في أرباحه وهذا نظر لعدم وجود قاعدة تتحكم في قرارات المنتجين الآخرين هذا لان عنصر الاعتقاد والتوقع له دور كبير في هذا السوق[1].

4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:

يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية لان أسعاره مرتفعة ويتطلب وقت للتحول إلى الطاقة البديلة، لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات(1973-1974) وفترة القرن الحالي (2008-2011) ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة[2].

5- تأثر السوق النفطية بسوق الناقلات :

أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن .حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة[3].فانخفاض الطلب العالمي على النفط تخفض من تكاليف الشحن مما

(*) **الكارتل** : انه أتفاق غالبا ما يكون مكتوبا بين عدد من المشاريع تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج لأجل تقسيم الأسواق أو تنظيم المنافسة مع الإبقاء على شخصية كالمشروع من الناحيتين القانونية والاقتصادية، بحيث لا تندمج مع بعضها كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الترست(Trust) ، التي تتنازل فيها المشاريع عن أستقلالها.

(1) سيد فتحي احمد الخولي ، مرجع سابق ،ص 292.

(2) لخد يمي عبد الحميد، مرجع سابق ،ص 30 .

(3) سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط** ،الجامعة المفتوحة للنشر ، ليبيا، 1999 ، ص 166 .

يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية[1].

6- سوق شفافة:

أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض و الطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

7- سوق غير مستقرة:

تعتبر السوق البترولية غير مستقرة نتيجة لعدم استقرار أسعار نظرا لتغيرات العرض والطلب وكذلك للاستهلاك الكبير له واعتمادها عليه ونظرا لتقلبات الأسعار في السوق برغم من زيادة الإنتاج وتوافر الكميات إلا أن أسعاره مرتفعة بسبب المضاربة والاضطرابات السياسة[2].

8-السوق النفطية ذات طابع متقلب : وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخر[3].

الفرع الثاني : أنواع الأسواق النفطية و الإطراف الفاعلة فيها

أولا :أنواع الأسواق النفطية: إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى و الدول المنتجة للبترول ، أدى إلى ظهور تطورات تعقيدات في طرق تسويق النفط الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية و الأسواق الآجلة.وتتمثل في[4]:

1 /الأسواق الفورية:

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين ،حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، و لكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات و في حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال ، و هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

(1) امينة مخلفي، **اثر تطور أنظمة الاستغلال على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013 ، ص53 .

(2)موري سمية، مرجع سابق ، ص 30 .

(3)بن عوالي خالدية،**استخدام العوائد النفطية :دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج** ،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد دولي ، جامعة وهران 2 ، الجزائر ، 2015-2016 ، ص 23 .

(4) قويدري قوشيح بوجمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

– تعامل بترولي مكثف.

–إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار و السماسرة اللّذان يساهمان في سيولة السوق.تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، آسيا (سنغافورة) .

أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة و دبي في آسيا ، و تستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

–إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون و المنتجون أما المنتجات التامة الصنع فان المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين ، أما البائعون فهم المكررون.يرتبط التوازن العام لأسعار الخام و المنتوجات النفطية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض و الطلب، إلا انه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لآخر، و في هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق،وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشتريت من سوق متدهورة ، هذا من جهة ، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى و كذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى.

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى، فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة ، و تتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين ، يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتجات النفطية.

2/الأسواق الآجلة:

باعتبار أن السوق النفطية عرضة للتقلبات الكبيرة في سعر النفط ، لهذا كان لابد من إيجاد كيان يحافظ على استقرار أسعار، فظهر سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، و هو ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة.وهذه السوق تضمن الحماية من مخاطر تقلبات الأسعار ،و لم تكن لأسواق النفط الآجلة أهمية تذكر قبل ثمانينات حيث بدأ تداول العقود الآجلة للنفط الخام في بورصة نايمكس في عام 1983 مع إنه كان هناك متداولون يتبادلون ما يشبه العقود الآجلة للبيع وقبضهم السعر فوراً وتسليم ما تم الاتفاق على شرائه في موعد محدد في المستقبل وفي

تاريخ محدد وفي مكان معين[1] .ويتم تحديد السعر العام للنفط الخام عن طريق رصد السعر على الثلاث أسواق الرئيسية في التبادلات النفطية الدولية وهى : بورصة نيويورك التجارية، ومركز التبادل الدولي للبترول في لندن وبورصة سنغافورة للنقد الدولي.قد تتأثر أسعار النفط الخام بشكل كبير وفقا للعرض والطلب بعكس اى سلعة أخرى,نتيجة لتقلبات كبيره فى الأسعار خاصا في أوقات تغير العرض خاصا في حالات عدم الاستقرار السياسي ,ومن الممكن إن تستمر دورة سعر النفط الخام لبضع سنوات. يوجد عموماً نوعان من النفط الخام ، النفط الخام الكبريتي و هو ذلك النوع من النفط الخام الذي يأتي في المقام الأول من الدول التابعة لمنظمة أوبك ، و في المقابل خام غرب تكساس أو الخام السطحي سهل الاستخراج. يتم تداول سعر خام غرب تكساس في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس).

وتتميز هذه السوق بمميزات التالية[2]:

1-تعمل على التسيير الحسن للمخزون .

2- تضمن استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها. وتساعد الشركات النفطية في التخطيط للكميات المنتجة او الكميات التي سيتم نقلها او تكريرها.

3- تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية و الكافية المتعلقة بالسلعة النفطية و بكل شفافية .

4-تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالبترول في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار.

5-تمنح السوق الآجلة فرصة للمضاربين لتحقيق إرباح كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة .

ونميز هنا نوعين من الأسواق الآجلة تتمثل في[3]:

أ-السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر للبترول الخام، ويلزم هذا النوع من الأسواق كل من المشتري بتحديد حجم الشحنة والبائع بتحديد تاريخ توفرها في أجل أدناه 15 يوما.

ب-السوق البترولية المالية الآجلة: هي عبارة عن سوق مالية (بورصة)، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات. و أهم هذه الأسواق هي: سوق نيويورك التجارية (NYMEX) وبورصة البترول الدولية في لندن (IPE) وبورصة سنغافورة الدولية (SIMEX) .

---

(1)http://petroleum-today.com/index.php

(2) قويدر قوشيح بوجمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

(3) زمال وهيبة ، مرجع سابق ، ص 37 .

الفرع الثاني : الأطراف المؤثرة في السوق البترول

على اعتبار أن السوق البترولية هي مكان الوهمي جغرافيا أو مكانيا يتم التبادل فيه السلعة البترولية الخام بين الأطراف المتبادلة[1]وعلى هذا الأساس وباعتباره اكبر الأسواق العالمية نجد العديد من الأطراف الفاعلة فيه التي نوجزها كمايلي:

اولا-بالنسبة للدول المنتجة:

1-**منظمة الأوبك**: كانت الاتفاقيات البترولية تتحكم فيها طرفان إحداهما رئيسا والأخر ثانوي فالرئيسي متمثل في الشركات العالمية (حكوماتها) و الثانوي ممثل في الدول المنتجة له بحيث كانت هذه الشركات لها امتيازات كبيرة في الدول المنتجة لأنها تسيطر على هذه الثروة سيطرة كاملة،ويعتبر مطلع الخمسينات نقطة تحول وحاسمة حيث حصلت معظم الدول المنتجة على استقلالها، حيث بدأت تفقد الشركات سيطرتها عليها وبالتالي أصبحت هذه الاتفاقيات غير ضرورة ، و أدي بها إلى تأسيس منظمة تحمي حقوقها ، و تعتبر هذه الأخيرة تكتل للدول النامية لحماية مصالحها، و مواجهة الشركات النفط الكبرى و سيطرة على أسعار البترول وتحكم في كمية المنتجة منه.وخلال مشوار الأوبك كانت تسعي دائما في السيطرة لكنها في كثير من الأحيان تقع في حصار من المنظمة والسوق ولهذا تحاول الأوبك لاستعادة سلطتها في مجال الطاقة سنة 2014. ، اتخذ القرار بترك الأسعار تسير بشكل تلقائي دون ، تدخل أو دعم من المنظمة. وكان الهدف هو ضرب المنتجين الأمريكيين الجدد للنفط الصخري الذين بدأو يبرزون في الساحة.

وقد انخفض على إثر ذلك سعر البرميل إلى أقل من 40 دولاراً، وتراجعت الاستثمارات الأمريكية بحدة في مجال الطاقة حيث انخفضت بنسبة 25٪ في عام 2015 ، ثم مجدداً بنسبة 25٪ في عام 2016. أما المنتجون الآخرون فكانوا يحتجون ويطالبون أكثر فأكثر بمراجعة السياسة. في ديسمبر 2016 بضرورة تقليص الإنتاج. ونجحت العملية. وكان الارتفاع الذي سُجل مذهلا: 45 دولارًا للبرميل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 ، 70 دولارًا في يناير/ جانفي 2018 ثم 80 دولارًا أو أكثر قبل أن يشهد انخفاضًا كبيراً في أكتوبر ونوفمبر/تشرين الأول والثاني 2018.

والجدول التالي يوضح الدول أعضاء الأوبك وكمية المنتجة واحتياطي منه

(1)محمد احمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 142 .

الجدول: رقم 01- 02: الإنتاج والاحتياطي دول أعضاء الاوبكالوحدة : مليون برميل

الدول	الانتاج	الاحتياطي
ايران	3,300,000	157,800,000,000
العراق	4,054,000	144,200,000,000
الكويت	2,562,000	104,000,000,000
السعودية	10,046,000	268,290,000,000
فنزويلا	2,500,000	298,350,000,000
ليبيا	404,000	48,360,000,000
الإمارات العربية المتحدة	404,000	97,800,000,000
الجزائر	1,370,000	12,200,000,000
نيجيريا	2,317,000	37,070,000,000
الإكوادور	543,000	8,830,000,000
الغابون	213,000	2,000,000,000
انغولا	1,842,000	9,010,000,000

المصدر :وفق الإدارة المعلومات الأمريكية https://ar.wikipedia.org/wiki تمت الاطلاع يوم2019/01/03 على الساعة 11:20

2- منظمة الاوابك :

كان عندما تقدمت مصر في شهر أوت سنة 1964 إلى لجنة خبراء البترول العرب التابع لجامعة الدول العربية باقتراح لإنشاء منظمة عربية للبترول تعمل على تنسيق السياسات العربية البترولية، ثم عادت وطرحت الفكرة مرة أخرى في مؤتمر البترول العربي الخامس الذي أوصى بعمل التدابير اللازمة لإقامة مثل هذه المنظمة في إطار جامعة الدول العربية . و من ثم تقديم مشروع لإنشاء منظمة عربية للبترول تضم كافة الدول العربية المصدرة للبترول، وكانت الظروف صعبة أعقاب الحرب العربية الاسرائلية سنة 1967، وبروز الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين الدول العربية وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء. أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968،

وأهم المشروعات المنفذة من قبل المنظمة هي "الشركة العربية البحرية لنقل البترول، والتي تهدف للقيام بجميع عمليات النقل البحري للمواد الهيدروكربونية، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسرى)، وتهدف إلى القيام بجميع عمليات البناء والإصلاح والصيانة لجميع السفن والناقلات و وسائل النقل البحري المتعلقة بنقل المواد

الهيدروكربونية وغيرها، وال الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكورب"، والتي تهدف إلى الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية وأوجه النشاط المختلفة، مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة."

ثانيا-بالنسبة للدول المستهلكة:

1-الشركات العالمية للبترول :

تفرض الشركات السبع العملاقة سيطرتها على السوق البترولية أو بما تعرف بالأخوات السبع [*]، وهذا راجع لمساهمتها في تطوير الصناعة البترولية من الاستكشاف و التنقيب وإنتاج ونقل وتكرير خام البترول و تتمثل في "ستاندود أويل نيوجرسي (ما تعرف حاليا اكسون)", "ستاندود أويلكاليفورنيا","سوكوني موبيل(تعرف ألان بموبيل)" "جلف" ، " تكساس" ،" البترول البريطانية " ،" شل الهولندية البريطانية"[1].

كانت الأخوات السبع تسيطر على حوالي 90% من الإنتاج العالمي من النفط الخام، ولكن هذه النسبة تقلصت حالياً إلى 10% فقط، كما تراجع حجم احتياطياتها من الخام إلى ما يقرب من 3% من الاحتياطيات العالمية وفي 11مارس 2007، أشارت "فاينانشيال تايمز" إلى ظهور مجموعة "الأخوات السبع الجديدة" والتي تشمل شركات، "أرامكو" السعودية و"غازبروم" الروسية ومؤسسة البترول الصينية والشركة الوطنية الإيرانية للنفط و"بترول دي فنزويلا" و"بتروبراس" البرازيلية، و"بتروناس" الماليزية.

أما الفارق هنا أن هذه الشركات وطنية بالدرجة الأولى تحاول بأقصى طاقتها تحقيق مصالح الدول التي تنتمي لها، وليس بينها اتفاق غير معلن لتحقيق أطماع تتجاوز حدود أوطانها[2].

2-منظمة الطاقة العالمية:

وكالة تضم 21 بلدًا من المستوردين الأساسيين للبترول. وتعمل بصفتها وكالة مستقلة ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وأعضاء وكالة الطاقة الدولية يعملون معًا من أجل تخفيض اعتمادهم على البترول المستورد بالحث على الاقتصاد في استعمال الطاقة وتنمية مصادر بديلة لها.

وقد قام أعضاء آخرون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتأسيس وكالة الطاقة الدولية عام 1974م، في أعقاب الحظر العربي على الزيت عام 1973م، الذي أُقدمت فيه عدة دول عربية على تخفيض شحناتها من الزيت لعدد من الدول الغربية مسبِّبة نقصًا واسعًا في الطاقة. وتعمل الوكالة على تحسين التعاون بين أعضائها، وقد طوَّرت نظامًا لاقتسام الزيت بين الدول الأعضاء عندما يحدث النقص.

(*) الأخوات السبع: مصطلح يشير إلى سبع شركات للنفط سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع.

(1) طارق بن قسمي،الزهرة فرحاني،مرجع سابق ، ص 4 .

(2)تمت اطلاع يوم 2019/04/20 22:30 لأخوات-السبع-ومحاولة-السيطرة-على-نفط- العالم
https://alwatannews.net/article/736283/Business

وتعمل أيضًا على تحسين التعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للزيت. وتتخذ من باريس مقرًا رئيسيًا لها[1].

المبحث الثاني :ماهية تسعير البترول

يعتبر البترول داخل السوق البترولية أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعير لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تأثر فيه ومنه أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج أثار إيجابية أو سلبية على السوق .

المطلب الأول:تعريف السعر وأنواعه

وقبل تطرق لكيفية تحديد أسعار لابد من تعرف على تعريف النفط ثم كيفية تحديده حيث إن الأسعار تحدد وفقا لوعيته ومصدره ، حيث إن النفط الخفيف أغلى من النفط الثقيل في السوق العالمية للبترول .

الفرع الأول:تعريف السعر

تعريف الأول:هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع تواز العرض والطلب ،بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص المواد،وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لترا ويعادل الطن المتري 7–8 براميل حسب كثافة النفط[2].

تعريف الثاني :السعر البترول يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محدد وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والمناخية ، قيمة الشيء معبر عنها بالنقود و قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها، أي قد يكون اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج.

ومن خلال هذه التعارف فان(السعر يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود).

الفرع الثاني :أنواع أسعار البترول

إن سعر النفط الخام يعبر عن القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) ، ولهذا لابد معرفة أنواع أسعار البترول الأكثر استخداما و شيوعا نظرا لحرك الأسعار في السوق والتي تظهر من خلال مجموعتين تتمثل فيمايلي:

(1) Https://webcache.googleusercontent.com/ consulter04:05 2019 /04/04

(2)سيد فتحي احمد الخولي ، **اقتصاد النفط** ، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع ،جدة ، الطبعة الثامنة ، 1435 هـ –2014 م ،ص 345.

أولا: المجموعة الأولى : وهي عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة وتتضمن الأسعار التالية:

1-الأسعار المعلن (الأسعار المعلنة):

يعرف على أنها أسعار معلنة رسميا من قيل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد بدأ العمل بالسعر المعلنة لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر.

استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها ، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن[1].

2-السعر المتحقق

وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه التسهيلات والحسميات[*] أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود و الحسميات كثيرة نذكر منه[2]:

2-1-حسميات الموقع الجغرافي:

وتعطى للنفوط التي لا تتمتع دولتها أو منتجها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق الدولية.

2-2 حسميات المحتوى الكبريتي:

وتعطى هذه الحسميات مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع و مستوى الشوائب العالي.

2-3حسميات درجة الكثافة:

وتعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبة اقل.

2-4 حسميات قناة السويس:

تعطى للدول التي تصدر نفطها مباشرة إلى السوق النفطية دون أن تمر بقناة السويس.

لقد ظهر السعر المحققة في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة "نمط المشاركة أو بما يعرف بالاتفاقيات المشاركة النفطية "وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ.

---

(1)محمد احمد الدوري، مرجع سابق،،ص ص194-197.

(*)الحسميات :هي عبارة عن النسبة المخفضة من السعر المعلن للبرميل لتحفيز المشتري على الشراء.

(2)رأفت إبراهيم ، **بورصة البترول تعرف على انواع اسعار البترول الخام** ، وكالة أنباء البترول والطاقة (Oil &Energy News Agency) 10 مارس 2017 .ص1. على الرابط http://petro-press.com تم اطلاع عليه 2019/02/02 بتوقيت 00:12.

3- السعر كلفة الضريبية

وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ، و هذا السعر يستخدم داخل حدود وليس خارجه[1].

4 -السعر الإشارة

سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق) ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965 . وفنزويلا والشركات البترولية الأجنبية عام 1967[2].

ويخص نفوط الإشارة متوسطة سلة المتكون من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة .

ونفوط الإشارة عديدة منها[3]:

أ-النفط العربي الخفيف ، نفط الأوبك .

ب- نفط غرب تكساس ،U.S.A.

ج- نفط برنت ، نفط بحر الشمال

ثانيا: المجموعة الثانية

وظهرت مجموعة من الأسعار التي ظهرت في الفترة اللاحقة بسبب نشأة أسواق جديدة كالسوق الفورية ،أو ظهور صيغ جديدة في التجارة النفط الخام مثل صفقات طويلة الآجل وتشتمل على مجموعة من أنواع منها:

1: السعر الفوري:

وهو يعني قيمة السلعة البترولية معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة او المفتوحة للنفط الخام . بدأ السعر الفوري أو الآني يظهر بعد أن آخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الدولية ، والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية عديدة منها : سوق روتردام ، سنغافورة.ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى و مقدار الاختلال و عدم التوازن بين العرض و الطلب على البترول حيث يكون السعر الفوري اقل من السعر المعلنة أو مقاربا له يعني انه هناك اختلال قليل ، و يكون الاختلال كبير إذا كان

(1)زمال وهيبة ، **اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،التخصص مالية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية،التجارة و علوم التسيير ،2017-2018 ، ص 41 .

(2)محمد احمد الدوري، مرجع سابق،ص 198.

(3)ناجي عبد الستار محمود،**أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة** ، مجلة جامعة تكريت لمعلوم الإنسانية . مجلد 14. العدد 04 ،نوفمبر 2008 ، ص 209 https://www.iasj.net/ تم اطلاع يوم 2019/05/14 على :15.02

سعر الفوري اكبر من سعر المعلنة[1].

2-السعر الاسمي(الرسمي):

هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عملياً في السوق وهي تعبر القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار الأمريكي وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة فنجد مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها،وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها.

3-السعر الحقيقي:

هو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية ، و بموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس [2].

4- سعر صفقات الأجل الطويل

وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة فمثلا: سعر برميل النفط الخام لصفقة تعقد في: 2000/01/01 على أن تسلم في 2018/01/01[3].

5-السعر الارجاعي:

ويعني سعر برميل النفط الخام محددا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكرره من البرميل المركب[4].

6-**سعر البرميل الورقي** : هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الخام[5].

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في أسعار البترول

هنالك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالمياً نوجز فيمايلي:

الفرع الأول : العرض والطلب على البترول والعوامل المؤثرة فيه

اولا : الطلب على البترول والعوامل المؤثرة فيه

1-تعريف الطلب:

الطلب النفطي يمثل الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد إنتاجية أو استهلاكية أو صناعية،أو بترو كيماوية بغرض تلبية الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو

---

(1)موري سمية ، **اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ودولية، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية التجارة والعلوم التسيير ،2014-2015 ، ص 06 .

(2)عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013 ، المجلد 15 ، العدد 1 ، ص 330ص331.

(3)رأفت إبراهيم ،مرجع سابق ،ص 2 .

(4)سيد فتحي احمد الخولي ، مرجع سابق 346 .

(5)ناجي عبد الستار محمود ،مرجع سابق ، ص 262 .

منتجات مكررة)عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة[1].

نجد الطلب على النفط نوعين منها ما تعلق بغرض الاستهلاك وأخر بغرض المضاربة "الأسواق المستقبلية" نبينها كمايلي[2]:

1-1الطلب بغرض الاستهلاك: بتطور الصناعة البترولية في العالم أصبح الطلب على النفط بكميات كبيرة ومتزايدة حيث ان الطلب على النفط بهذا الغرض يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية ،وان دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم اثر على الطلب العالمي على النفط.

1-2الطلب بغرض المضاربة " الأسواق المستقبلية"[(*)]: ظهر هذا النوع في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية[(**)]بهدف تحقيق الإرباح وتأثر هذا الطلب بعوامل عديدة ومختلفة مشجعة له مثل معدلات النمو الاقتصادي.

2- العوامل المؤثرة فيه:

الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة ، البعض منها يعتبر أساسيا و البعض الآخر يعتبر ثانويا او مكملا ، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا ، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي كالأتي[3]:

2-1الاستقرار السياسي: له تأثير على حجم الطلب البترولي وبالتالي تكون أثاره على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر خوف من نفاذ هذه المادة وذلك بتخزين كميات كبيرة.

2-2-المناخ:يلعب دورا كبير في تحديد الطلب البترولي ففي فصل الشتاء وشدة البرد تؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة للتدفئة البيوت وغيرها بحيث يزداد الطلب بمقدار 25 مليون برميل في اليوم وعندما يكون الجو ساخن فانه يزداد طلب أيضا على مشتقات كالبنزين وهذا ما جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

---

(1)قطوش رزق .بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر (مقاربة تحليلية)** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 ، السداسي الثاني2017 ، ص 07 .

(2)عماد سالم محمد أبو ميري ،**العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014**،أطروحة مقدمة لحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية،قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية جامعة القاهرة،2016 ص 37.

(*)**الاسواق المستقبلية:** هي عبارة باتفاقيات بيع وشراء قانونية تتم بداخل أسواق معتمدة عالمياً يتم من خلالها تبادل عقود ذات قيمة مستحقة مستقبلاً. ومثلاً على ذلك العقود المستقبلية الخاصة بتوريد شحنات من النفط الخام المستحقة بعد فترة زمنية معينة فيتم تداول عقود تلك الشحنات من الآن وبالأسعار الحالية ناهيك عن حجم الطلب .

(**)**البراميل ورقية** :يتداول النفط على اعتباره ورقة مالية في السوق العالمية لا على اعتباره سلعة حيوية .

(3)بن يعقوب الطاهر ،قرعي مريم،**اثأر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر**،مداخلة مقدمة في مؤتمر الاول في سطيف،السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ،2015 ،ص05

2-3-النمو السكاني: يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي ،حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب على البترول.

2-4-تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع والخدمات المكملة للنفط تتميز بالسرعة النسبية مقارنة بتكنولوجيا البدائل وكذلك يؤدي ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط إلى تغير حجم الطلب على النفط .

2-5 -إن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.

2-6-تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط مما يؤدي الى تفاوت الطلب على النفط[1].

وتستهلك الدول الصناعية حوالي ثلث الاستهلاك العالمي من النفط والجدول التالي يبين ابرز الدول المستهلكة للنفط في العالم[2].

الجدول رقم 01- 03: أهم الدول المستهلكة للنفط

(مليون برميل يوميا)

التسلسل	الدولة	الاستهلاك
01	الولايات المتحدة الأمريكية	20.7
02	الصين	6.5
03	اليابان	5.4
04	ألمانيا	2.6
05	روسيا	2.6
06	الهند	2.3
07	كندا	2.3
08	البرازيل	2.2
09	كوريا الجنوبية	2.1
10	فرنسا	2.0
11	المكسيك	2.0

المصدر :إدارة الطاقة الأمريكية تاريخ الاطلاع يوم 23/05/2019 على الساعة 16:30 www.eia.doc.gov

(1)سيد فتحي احمد الخولي،مرجع سابق ،ص 355 .

(2)حسان خضر ،**اسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية،المعهد العربي لتخطيط بالكويت ،سلسلة دورية العدد57 بدون سنة .**تاكد من الموقع**

ثانيا :العرض البترول والعوامل المؤثرة فيه

1تعريف العرض:

1-1 تعريف الاول:"هو استجابة لما يطلبه المستهلكين عند مستوى الأسعار السائدة في السوق"[1].

1-2 تعريف الثاني :"كما يعرف على انه الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الإطراف المتبادلة بائعين ومنتجين وعارضين وكذلك مشترين وخلال فترة زمنية محددة "[2].

2- العوامل المؤثرة فيه:

أ-مدى توافر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين أذا ليس بضرورة توفر احتياطات نفطية كبيرة يعني هذا سهولة زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب عليها .

ب-تكامل صناعة النفط رأسيا وأفقيا وتعدد مراحل إنتاجه وكذلك تعدد بدائله في توليد الطاقة .

ج-اختلاف أهداف وسياسات المنتجين خارج الأوبك عن المنتجين داخل منظمة الأوبك، وأيضا اختلافات وتعارض بين أعضاء المنظمة نفسها وهذا ما يؤدي إلى عدم التوافق في الآراء مما يؤثر على الأسعار .

د-تباين أنواع عديدة من المنتجات النفطية وفقا للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت مما يجعل التسعير النفط متفاوت وفق للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه أنواع[3].

هـ-المستوى التكنولوجي والتقني لاداوات الإنتاج لأنها تلعب دور ا كبير في سرعة الكشف عن المكامن البترولية وهذا ما يساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

و-الحروب والأحداث السياسية تعتبر من العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي فأثناء الحروب وأزمات التي تعرضت لها الدول المنتجة مما شهد العرض النفط العالمي إلى هزات حيث أن البترول أصبح سبب للهجوم والحرب بعد ما كان وسيلة لدفاع والقوة[4].

الفرع الثاني: المنظمات الدولية والاحتياطي العالمي

أولا: المنظمات الدولية: هناك العديد من المنظمات والشركات تأثر على أسعار البترول منها :

1-منظمة الدول المصدرة للنفط:

تعتبر التخفيضات التي أجرتها الشركات النفطية على الأسعار،أحد أهم العوامل التي دفعت بالدول المنتجة للنفط

(1)حسان خضر ،مرجع سابق،ص 09.

(2)محمد احمد الدوري ،مرجع سابق ،ص 115 .

(3)سيد فتحي احمد الخولي ،مرجع سابق، ص ص 354-355.

(4)بن يعقوب الطاهر،قرعي مريم ، مرجع سابق ، ص 06 .

للوصول إلى اتفاقٍ تنظيميٍّ يحمي مصالحها، ويسعى إلى المحافظة على استقرار أسعار النفط وعوائدها.

ونتيجةً لذلك، بمبادرة من الدول الخمس الأساسية منتجة للنفط : (إيران، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا) في بغداد يوم 10 سبتمبر من العام 1960 ، لمناقشة قضية أسعار النفط.

وبعد أربعة أيام اي 14 سبتمبر 1960 تأسست الأوبك Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) بوصفها منظمةً حكوميةً دوليةً دائمة ، وتضم المنظمة حاليا اثنتي عشرة دولة هي قطر، وإندونيسيا، وليبيا ، والإمارات والجزائر ونيجريا و انغولا إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة ، وانتقل مقرها عام 1965من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا وكان هدفها الأساسي يتمثل في تحقيق الاستقرار في أسعار النفط من اجل القضاء على التقلبات الضارة وغير الضرورية، وبالتالي تأمين دخلٍ ثابتٍ للدول المنتجة، بالإضافة إلى ضمان إمداداتٍ فعالةٍ واقتصاديةٍ منتظمةٍ للدول المستهلكة.

ومنذ نشأة الأوبك في العام 1960 وحتى العام 1970 ، لم تستطع القيام بتعديل أسعار النفط، إلا أنها نجحت في تحقيق مستويات تعاونٍ عاليةٍ بين أعضائها في كافة مجالات صناعة النفط، وفي تصحيح العلاقة مع الشركات النفطية والبلدان المصدرة للنفط.

وفي السنوات من 1971 وحتى 1973 ، اتجهت عائدات الدول المنتجة نحو الارتفاع التدريجي، ولعل ذلك يعود إلى المفاوضات الجماعية التي سعى إليها أعضاء منظمة الأوبك، و أسفرت عن عقد مؤتمر كراكس، الذي طالب برفع حصة الدول المصدرة إلى 55 % على الأقل من الربح الصافي ، وإلغاء الخصومات الممنوحة للشركات، وتعديل الأسعار بما يضمن الحفاظ على القوة الشرائية لعائدات الدول المصدرة .وتعود هذه الزيادة أيضا إلى الاتجاه الإيجابي الذي نادت به اتفاقيتا طهران وطرابلس الموقعتان في العام 1971 ، واللتان تضمنتا موافقة الشركات على إجراء زيادة في الأسعار المعلنة مقدارها 2.5 % لمجابهة التضخم العالمي[1].

وفي أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ عام 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها.

وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى تجاوز حاجز المائة دولار عام 2007 [2].

---

(1)صالح عمر فلاحي،منال بلقاسم،**تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعيرا لنفط الخام في الأسواق الدولية** ،مجلة صوت الجامعة،الجامعة الإسلامية في لبنان،العدد العاشر 2017-1438،ص ص 68-69 .

(2)مسيرة منظمة الأوبك تمت الزيارة يوم 2018/9/15 على الساعة 0:30 https://www.aljazeera.net

أهداف منظمة الأوبك:

تسعى منظمة الأوبك تحقيق العديد من الأهداف منها[1]:

1- تسعى لتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء فيما .

2- ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة .

3- تأمين إمدادات البترولية كافية للدول المستهلكة .

4- تحقيق عائد مناسب على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية .

5- تحسين الشروط المالية والقانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين دول الأوبك والشركات العالمية للبترول .

6- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع .

7- تأمين التصدير إلى الدول المستهلك بطريقة منتظمة .

8- الوعي لدى الدولة المنتجة والمصدرة خاصة الدول العربية باعتبار هذه المادة التي تعتبر الثروة قابلة لنفاذ لهذا لابد من توحيد الجهود من اجل الاستغلال الأمثل لها وضمان مواجهة الشركات الاحتكارية البترولية التي تسعى السيطرة على هذه المادة . وسنوضح دول أعضاء منظمة الأوبك في الجدول التالي :

الجدول رقم : 01-04 دول الأعضاء منظمة الأوبك

الترتيب	الدولـــة	تاريخ الانضمام
01	جمهورية إيران الإسلامية *	1960
02	العراق *	1960
03	الكويت *	1960
04	المملكة العربية السعودية *	1960
05	فنزويلا *	1960
06	دولة قطر	1961
07	إندونيسيا	1962
08	الجمهورية الليبية	1962
09	الإمارات العربية المتحدة	1967
10	الجزائر	1969
11	نيجيريا	1971

المصدر : الموقع http://www.moqatel.com /OPENSHARE/ BEHOTH /EK tesad8/ OPEC/TAB02.doc
CVTHTMتاريه الاطلاع يوم 20/12/2018 على الساعة 00:30

* تمثل الأعضاء المؤسسي للمنظمة.

(1)حسيبة زايدي ،**فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة1970 -2012**، اطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ل.م.د ، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارة والعلوم التسيير ،2014-2015 ،ص 44 .

2-منظمة الدول العربية المصدرة للنفط:

وتوجد منظمة الدول العربية المصدرة للنفط؛ أوابك Organization of Arab Petroleum Exporting Countries اختصارا:(OAPEC) منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي. أسست بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في العاصمة اللبنانية بيروت في 9 جانفي 1968. بين كُل من دولة الكويت، المملكة العربية السعودية و ليبيا، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً رئيسياً للمنظمة. التي ترمي إلى تعميق التوازن الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط ، لان ما تحققه من عائدات (إيرادات) البترول يشكل النسبة العظمة في الدخل القومي لها لأنه الشرط الأساسي للانضمام إليها، وتوثيق العلاقة فيما بينهم في المجال استخراج النفط و توحيد جهود الأعضاء لتامين وصول النفط إلى الأسواق بشروط عادلة ومعقولة[1].وهذا الجدول يبين دول الأعضاء المؤسسين

الجدول رقم : 01-05 الأعضاء المؤسسين

الترتيب	الدولـــة	تاريخ الانضمام
01	الكويت	1968
02	المملكة العربية السعودية	1968
03	ليبيا	1968
04	دولة قطر	1970
05	البحرين	1970
06	الامارات العربية المتحدة	1970
07	الجزائر	1970
08	العراق	1972
09	سوريا	1972
10	مصر	1973
11	تونس	1982

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد موقع منظمة الدول العربية المصدرة لنفط تم الاطلاع عليه يوم 2019/04/26 على الساعة12:49 من خلال الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki

(1)منظمة الدول العربية المصدرة لنفط تم الاطلاع عليه يوم 2019/04/26 على الساعة12:49 من خلال الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki

أهداف المنظمة أوابك (OAPEC):

أ–يعدّ إنشاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول إنجازاً مهماً، نظراً لحاجة الدول العربية المنتجة للبترول لآلية تعمق التعاون فيما بينها في المجال الاقتصادي وتكون متخصصة في شؤون البترول المنظمة.

ب–توفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء.

ج–تسهم المنظمة بدور مهم في تنمية وتطوير الصناعات البترولية العربية في جميع مجالاتها، وفي تبادل المعلومات والخبرات، كما كان لها دور كبير في إرساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول وتلك المستهلكة له[1].

د–تقوم المنظمة بتدعيم البحث العلمي في مجالي البترول والغاز، من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تعقدها، إضافة لإصداراتها المختلفة.

و–للمنظمة أنشطة علمية مهمة على المستويات العربية والإقليمية والدولية. فعلى المستوى العربي ، تشرف المنظمة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي على مؤتمر الطاقة العربي ، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وهو مؤتمر يعمل على إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية بشأن قضايا البترول والطاقة ، يُعقد كل أربع سنوات، وقد عُقدت سبع دورات لهذا المؤتمر، كان آخرها بالقاهرة في الفترة من 11 إلى 14 ماي 2002.

–الوكالة الدولية للطاقة IEA :

تبلورت الوكالة الدولية للطاقة بعد أزمة النفط الأولى سنة 1974 ، و مقرها العاصمة الفرنسية باريس و كان الهدف الأساسي وراء إحداثها هو تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بإمداداتها من هذه المادة الحيوية[2].

و نتيجة للمقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ردا على دورهم المساند للاسرائل في حرب أكتوبر 1973 وما تبع ذلك من قرارات التي اتخذتها منظمة الأوبك المنفردة برفع أسعار النفط في 01 جانفي 1974 دون موافقة الشركات النفط الرئيسية حيث ارتفع السعر إلى أربعة إضعاف ما كانت عليه ولهذا عقد الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجية هنري كيسنجر مؤتمر لدول الصناعية المستهلكة للنفط بواشنطن في

(1) تم الاطلاع عليه يوم 2019/04/26 على الساعة 13:47 (http://www.oapecorg.org/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization

(2) تم الاطلاع عليه يوم 2019/04/26 على الساعة 2015/10/2 (https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/10/2 15:23

فيفري 1974 من اجل المشاركة أو تقسيم النفط في حالة المقاطعة النفطية إذا حدثت في المستقبل ،من اجل الضغط على الأوبك لتخفيض في الأسعار أو على الأقل لاستقرارها[1].

وبموجب الاتفاقية أنشئت الوكالة في 1974/09/21 ،وصودق عليها في ماي 1975 وكانت تضم 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) حيث رفضت في البداية فرنسا الانضمام إليها وانضم للوكالة الطاقة الدولية 29 بلدا عضوا هي(أستراليا، النمسا، بلجيكا،كندا، جمهورية التشيك، الدانمرك، استونيا، وفنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، بلغاريا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) [2].وتحظى المفوضية الأوروبية أيضا بفرصة المشاركة في أعمال الوكالة كملاحظ.

حيث أن هذه الوكالة تمثل مصالح الدول المستهلكة للنفط بشكل خاص والطاقة بشكل عام وكان هدفها الأساسي إيجاد هيكل أفضل للعرض والطلب على النفط في المديين القريب والبعيد[3]،

أهداف الوكالة الدولية للطاقة :

تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحقيق الأهداف الآتية [4]:

1-صون نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجويدها.

2- تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياق عالمي ، من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية.

3-تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية، وتحسين إمدادات الطاقة في العالم وبِنْيَة الطلب ، عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

4-تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة ، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

5- تكوين خزان من النفط يكفي للاستهلاك البعيد المدى ،لتصدي للأي طارئ والتأثر على السوق النفطية كما حدث سنة 1990 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت بتخزين احتياطي كبير أدى بانهيار أسعار البترول إلى أقصى حد .

---

(1)Organization of Petroleum Exporting Countries, General Information and Chronology,pp.59-61

(2)- لخد يمي عبد الحميد ، **اثر تغيرات سعر النفط على استقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، 201-2011 ، ص 50 .

(3) International Energy Agency, and the Development of Stock Decision (Canada Oh: Carleton the Toner Glen University (n.d) **p4**

(4)لخد يمي عبد الحميد ، نفس المرجع ، ص 50 .

2- احتياطي النفط العالمي:

يعبر الاحتياطي النفط على الكمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة ، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف الاقتصادية والتقنية الموجودة وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة الممكن عرضا وطولا وسمكا وهناك العديد من التصنيفات الاحتياطي النفطي وسنوضح أبرزها كمايلي :

2-1-الاحتياطي المثبت (المؤكد) :

وهو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية إلى إمكانية استخراجها بصورة تقريبية دقيقة من المكامن النفطية وبالظروف الاقتصادية والتقنية المتوفرة.

2-2-الاحتياطي المرجح وجوده:

هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها والتأكد من احتياطها الثابت سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من الامتداد الأفقي أو العمودي للطبقات المنتجة للنفط أو الكميات التي يمكن استخلاصها نتيجة تطبيق وسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد .

2-3-الاحتياطي الممكن :

هي مجموعة الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن الاحتياطي المرجح وجوده والكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة والممكن تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله.

2-4الاحتياطي المحتمل :

هي عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد ، والتي يعتقد الجيولوجيين باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض .

وفي الجدول التالي سنوضح الاحتياطي العالمي البترول كمايلي

الجدول رقم :01-06 احتياطي العالمي من البترول بالمليار دولار

الدولة	الاحتياطي	النسبة	الدولة	الاحتياطي	النسبة
فنزويلا	297.600.000.000	%24.8	الإمارات العربية المتحدة	97,800,000,000	%7.21
السعودية	267,444,265,444	%22.1	روسيا	79,000,000,000	%5.82
كندا	179,600,000,000	%13.29	ليبيا	43,660,000,000	%3.05
ايران	155,600,000,000	%12.8	نيجيريا	36,220,000,000	%2.67
العراق	147,400,000,000	%12.1	كازخستان	30,000,000,000	%2.21
الكويت	101,000,000,000	%8.4	الولايات المتحدة الأمريكية	20,970,000,000	%1.54
الصين	16,000,000,000	%1.18	قطر	15,300,000,000	%1.12

المصدر الموقع ليوم 2019/04/24 ،ساعة الاطلاع :https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons:23:16

يتضح من خلال الجدول أ أكبر احتياطي عالمي يوجد في فينزويلا حيث تملك 297.600.000.00 مليار دور بنسبة 24.8% في حين تمتلك السعودية 267.444.265.444 مليار دور بنسبة قدرها 22.1 % بينما بلغ الاحتياطي المؤكد في كندا 179.600.000.00 بنسبة 13.29% ، وكما هو ملاحظ بدأت الكمية تتناقص حيث نجد أن ايران والعراق تبلغ على التوالي (155.600.000.00 و147.400.000.00) ، وبنسب التالية(12.8% ،12.1%) وكانت روسا تستحوذ على 5.82% وأيضا نجد ليبيا تمتلك 3.05 % ، وتبلغ احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية قرابة 1.54% من احتياطي العالمي المؤكد نظرا لقلة الإنتاج واستهلاك الواسع ، وقطر تملك اقل قيمة من الاحتياطي العالمي بنسبة 1.12 % .

وترتب الدول حسب الاحتياطي العالمي المؤكد كمايلي حسب الجدول التالي:

جدول رقم : 01- 07 احتياطي العالمي والعربي المؤكد للنفط لسنة 2017

الدولة	فنزويلا	السعودية	كندا	ايران	العرق	الكويت	الامارات	روسيا	ليبيا
الاحتياطي	297.7	268.4	173.2	157.3	140.3	104	97.8	80	45.47
الدولة	نجيريا	كازاخستان	الو.م.أ	الصين	قطر	المكسيك	الجزائر	البرازيل	أنغولا
الاحتياطي	37.14	30	21	16	15.2	12.4	12.3	11.8	9.52

المصدر: **النشرة الإحصائية السنوية أوبك** 2017 متاح على الموقع https://www.opec.org تم الاطلاع يوم 2019/05/20 على الساعة 80:15 .

من خلال الجدول : نجد أن فنزويلا احتلت المركز الأول عالميا في حجم الاحتياطي النفط المؤكد لديها إذا يبلغ 297.7 مليار برميل ويشكل النفط نسبة 96 % من صادراتها ، في حين أخذت السعودية المركز الثاني عالميا و المركز الأول عربيا وتتصدر السعودية الدول العربية بأكبر احتياطي مؤكد يصل إلى 268.4 مليار برميل، يمثل 20.7% ، وتأتي كندا في المركز الثالث بحجم وقدره 173.2 مليار برميل ، ثم تليها إيران بـ 157.3 مليار برميل ثم العراق بـ 143.4 مليار برميل التي تحتل المركز الثاني عربيا ، بعدها الكويت بـ 104 مليار دولار ، التي تأخذ المركز الثالث عربيا ، ثم الإمارات تحتل المركز الرابع عربيا والسابعة عالميا احتياطي مؤكد من النفط بـ 97.8 مليار برميل ، ثم روسيا بـ 80 مليار برميل ، تليها ليبيا بـ 48.47 مليار برميل التي تأخذ المركز الخامس عربيا والمرتبة التاسعة عالميا ، ثم نيجيريا بالاحتياطي قدره 37.14 مليار برميل ، كازاخستان 30 مليار برميل ، ثم الو. م .أ تمتلك احتياطي وقدره 21 مليار برميل ، ثم الصين باحتياطي مؤكد وقدره 16 مليار برميل وبهذا تحتل المركز ثالث عشر عالميا ، تليها قطر باحتياطي قدره 15.2 مليار برميل بهذا تأخذ المركز رابع عشر عالميا و السادس عربيا ، ثم تليها الجزائر تحتل المركز السادس عشر عالميا و السابع عربيا

بحجم احتياطي مؤكد من النفط بـ 12.3 مليار برميل ، برازيل باحتياطي وقدره 11.8 مليار برميل وأخيرا أنغولا بـ 9.25 مليار برميل .

الفرع الثالث : الأزمات البترولية

قبل التطرق إلى الأزمات البترولية لابد من معرفة مفهوم هذه الأخيرة وهي "تعرف على أنها اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد خلال فترة زمنية معينة وهذا نتيجة تأثير محددات العرض والطلب أوكلاهما[1].

إن سوق النفط شهد عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي[2]:

1-الأزمة النفطية لسنة 1973 : لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية،حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار.

2-الأزمة النفطية لسنة 1979: ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى)من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

3-الأزمة النفطية السنة 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل،و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد بسبب حرب الأسعار بين دول الأعضاء المنتخبين في منظمة أوبك[3].

الأزمة النفطية السنة 1998: في نهاية التسعينات و بالخصوص سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب،فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10دولار للبرميل في ديسمبر 1998.

---

(1)سعد الله داود ، **الازمات النفطية والسياسية المالية في الجزائر** ، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع. الجزائر ، 2013 ،ص34 .

(2)مريم شطبي محمود ، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة و الاقتصاد، 2015 ماي14 ،ص ص4-5 .

(3)ضياء مجيد الموسوي ، **ثورة اسعار النفط 2004** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص 07.

الأزمة النفطية السنة 2004 :تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل،إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولارللبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)،وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

الأزمة النفطية السنة2008 :سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 م،لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 م،ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

الأزمة النفطية السنة 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد،وإلى توازنات إقليمية و جيو سياسية. [1]

المبحث الثالث : تطور التاريخي للأسعار البترول وانعكاساته

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم و يكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية ، وتتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية الرئيسية العالم سواء السياسية، الاقتصادية أو غيرها. و يمكن إبراز تطور أسعار النفط من خلال المراحل الزمنية التي يمر بها هذا الأخير من تغيرات وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ذلك بتفصيل .

المطلب الأول : تطور التاريخي للأسعار البترول لفترة 1970-2000

مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138 عاما كان لهذا التذبذب اثر على الدول وسنتناول هذه المحطات بتفصيل على النحو التالي:

الفرع الأول : تطور الأسعار البترول لفترة 1970-1985

بدأت هذه الفترة منذ اتخاذ الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) قرار برفع السعر العالمي للنفط لزيادة دخولها. وذلك بالتخفيض الجماعي لكميات النفط التي تضخها. مع تطور الصناعة النفطية

(1)مريم شطبي محمود، مرجع سابق ،ص 05

منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين المعرض وطلب من النفط في الأسواق العالمية ، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة و زيادة الحصة الضريبية ، و قد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى .

كانت سنة 1973 اتخاذ قرار التاريخي بزيادة أسعار نفوط الأوبك الخام من جانب واحد، من اجل أنهى و إلى الأبد، التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الأوبك، وذلك بقطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن بعض الدول الغربية "الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال" بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية. ونظرا لاستمرار الحظر النفطي العربي، فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية، في المقابل تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن بالتالي إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام، حيث بلغ سعر النفط الخام حوالي(10.4) دولارات للبرميل عام 1974 ، وفي جويلية 1977 عقد مؤتمر استوكهلم تضمن زيادة في سعر برميل الخام إلى (12.6) دولارا للبرميل، ثم ارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى (29) دولارا للبرميل ،وفي عام 1980 وصل إلى (36) دولارا للبرميل .

دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث في منطقة الشرق الأوسط حيث تقع معظم مكامن النفط ، فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14 دولارا للبرميل في عام 1978 إلى أكثر من 35 دولارا للبرميل عام 1981. وانخفضت أسعار النفط إلى 31 دولارا في 1982 ثم تواصل الهبوط إلى 29 دولارا في عام 1983 واستمر ليصل إلى 28 دولارا في 1984 وأخيرا إلى 26 دولارا في 1985[1].

الفرع الثاني : تطور الأسعار البترول لفترة 1986-1999

بدأت هذه الفترة بما يعرف بأزمة النفطية المعاكسة التي بدأت في فيفري 1986 التي كانت لها أثار سلبية على الدول المنتجة للنفط وفي طليعتها دول الأوبك ،هذا بسبب انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية ، مما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض الطلب على النفط نتيجة لرفع السعودية والكويت صادراتها النفطية أدى إلى هبوط أسعار النفط إلى 15.20دولار إلى أن يصل إلى 10 دولار للبرميل نتيجة لهذا الهبوط انخفاض عوائد الصادرات النفطية على العديد من الدول منها (نيجيريا، فنزويلا، الجزائر و اندونيسيا) بين 5الى 9 مليار[2].

(1)وكالة أنباء البترول والطاقة تصدر عن شركة انترناشونال ميديا للدعاية و لإعلان ش.ذ.م.م في 2017/03/13 يمكن اطلع عليه من خلال الموقع التالي:http://petro-press.com

(2)عبادة عبد الرؤوف ،**محددات سعر نفط منظمة اوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008** ، رسالة ماجستير في العلوم

ونظرا لهذه النتيجة التي وصلت إليها أسعار قررت منظمة أوبك على أن تحافظ على سعر 18 دولارا واتفق الجميع في ديسمبر عام 1986 على أنه يجب عليهم تقليص الإنتاج مجددا للدفاع عن هذا السعر وخفضه من 17 مليون برميل يوميا إلى 15.8 مليون برميل. وظلت أسعار النفط أقل من 18 دولارا بين أعوام 1987 و1989 قبل أن ترتفع إلى 23 في عام 1990 بعد غزو العراق للكويت، ونظرا الاضطرابات السياسية في منطقة حيث أن الولاية المتحدة تدخلت من اجل تحرير الكويت واستنزاف الثروات وحماية مصالحها بحيث أصبحت العراق تصدير نفطها تحت برنامج النفط مقابل الغذاء [3]،وفي هذه الفترة تم تسقيف الإنتاج الكلي الأوبك في نصف الثاني من عام 1990 هو 22.491 مليون برميل يوميا وقد تم توزيع الحصص في الجدول الذي يوضح حصة كل دولة على النحو التالي:

الجدول رقم: 01- 08 حصص دول الأعضاء من الإنتاج بعد التسقيف

الوحدة مليون برميل يوميا

ترتيب	الدولة	كمية الإنتاج
1	السعودية	5.380.000
2	العراق	3.140.000
3	إيران	3.140.000
4	فنزويلا	1.945.000
5	نيجيريا	1.611.000
6	اندونيسيا	1.374.000
7	ليبيا	1.233.000
8	الكويت	1.140.000
9	الجزائر	827.000
10	قطر	371.000
11	الاكوادور	273.000
12	الجابون	196.000

المصدر:سيد فتحي احمد الخولي ،**اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة** ، ، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة ، الطبعة الثامنة ، 1435 هـ -2014 م،ص 456 .

الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2007 ، ص 120 .

(3)أحمد حلمي خليل هندي ،**عقود الامتياز البترولية وأسلوب حل منازعتها** ،دار الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ،2013، ص 100 .

في حين ظلت أسعار النفط تدور في 20 دولارا بين 1990 و1997 وهو العام الذي انهارت فيه الاقتصاديات الآسيوية وتسبب بما يعرف بالأزمة الآسيوية حيث انهار الدخل المحلي لنمو الأسيوية ، وكان بدايتها من اندونيسيا التي سجلت انهيار نشاطها الاقتصادي حيث وصل 15.5 % وكذلك تايلاند وصل إلى 7 % وكوريا الجنوبية 2.5% وهذا الانهيار الاقتصادي شديد على الاستهلاك هذه الدول من البترول حيث أن كوريا الجنوبية انخفض استخدام البترول 15% اي 340 مليون برميل يوميا عكس إفريقيا التي يزداد الطلب السنوي على البترول ب50 ألف برميل يوميا ، وانخفاض استهلاك اليابان من البترول بـ180 ألف برميل يوميا بإضافة إلى الدول الأسيوية أخري[1].

المطلب الثاني : انعكاسات تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول

إن تقلبات أسعار البترول تؤثر على اقتصاديات الدول باعتباره المحور الأساسي في المنتجة والمصدرة له نظرا لاعتمادها على مداخيل صادراته في تغطية نفقاتها وتمويل مشاريعها التنموية ، ويعتبر ذو اثر ايجابي في حالة ارتفاعه وذو اثر سلبي عند انخفاض أسعاره، ومدى تأثيره على الدول المصدرة للبترول والدول الصناعية وكذلك على الدول النامية المستوردة للنفط وسنوضحها كمايلي:

الفرع الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الدول المصدرة للنفط

تترك التقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول النفطية،أثر كبير باعتبار أن الإيرادات المالية تعتبر العصب المحرك الاقتصاد الكلي للدولة ، و هو ما جعل قضية الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول غاية في التعقيد خصوصا وان المتغيرات الاقتصادية الكلية، تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار براميل النفط في الأسواق العالمية حيث أن الشئ الملاحظ هو أن "المواد المالية فقط للنفط الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط الخام ، فهي تعتمد على هذه العائدات النفطية لتمويل برامجها التنموية وكذلك لتعظيم الإنفاق العام وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول[2].

تتعرض أسعار البترول إلى تذبذبات سواء بالارتفاع أو الانخفاض وسنلخصها كمايلي:

أولا: في حالة ارتفاع أسعار البترول

وبالارتفاع أسعار النفط في سنة1973 حققت الدول المصدرة له مكاسب[3]، تتمل في :

(1)عبادة عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص 120 .

(2)وحيد خير الدين ،**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة لحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة بسكرة ، 2012-2013 ، ص 115

(3)سيد فتحي احمد الخولي ، مرجع سابق ، ص 481 .

- ✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الإفراد وتعزيز قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .
- ✓ زيادة الفوائض المالية النفطية لهذه الدول مما يمكنها من تقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية أو تقوم باستثمارها في الدول الصناعية أو إيداعها على شكل ودائع في البنوك الدول الصناعية [1].

ثانيا : في حالة انخفاض أسعار البترول

سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في الدول المصدّرة له سلبيا، عمومًا، وهو أمر يعكس ما يحدث في الدول المستوردة) وإن كان التّركز عادةً يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات؛أي إنّ الدول المصدرة أكثر اعتمادًا على النفط، وأكثر تأثرا به) ، ولكنّ ذلك سيكون بدرجات متفاوتة ، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية في هذه الدول.

بصورة عامّ، ستنخفض مداخيل الدول المصدرة، وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات"عجوزات" وكذلك أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، وفنزويلا، ونيجريا). وهناك مخاطر على الاستقرار المالي ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، و التحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال) [2].

ونلخصها في النقاط التالية [3]:

- ✓ انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي .
- ✓ انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية .
- ✓ تدهور شروط التبادل في غير مصلحة هذه الدول واتساع فجوة العجز في حسابات الجارية لموازين المدفوعات.
- ✓ انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية.
- ✓ انخفاض أسعار النفط يشجع على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة .

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الدول الصناعية

تتلخص أثار تقلبات أسعار البترول فيمايلي:

---

(1)بن بعقوب الطاهر،قرعي مريم ، مرجع سابق .

(2)خالد راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، أوت 2015 ، ص 7 .

(3)بن بعقوب الطاهر،قرعي مريم، نفس المرجع .

أولا: في حالة ارتفاع أسعار البترول

- ✓ زيادة أعباء النفط موازين المدفوعات :حيث تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبئ كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام [1] [2].
- ✓ إن ارتفاع أسعار النفط أدي إلى زيادة لتحقيق الكفاءة للاستخدام النفط سواء في حالة الاستهلاك أو الإنتاج من اجل تقليص الطلب على النفط.
- ✓ أدي ارتفاع أسعار النفط إلى انخفاض استهلاكه.
- ✓ تدعيم النشاطات الاستكشافية للحصول على مصادر جديدة للنفط محلية والتشجع الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة مما يؤدي إلى زيادة عرض النفط في هذه المناطق المكتشفة.

ثانيا : في حالة انخفاض أسعار البترول

نوجز هذا الانخفاض كمايلي[2]:

- ✓ انخفاض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- ✓ يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من البترول وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات هذه الدول وانخفاض نفقات أنتاج السلع الصناعية.
- ✓ انخفاض صادراتها وهذا راجع إلى انخفاض العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول .
- ✓ تخفيض قدرة البنوك والأسواق المالية على ممارسة أنشطتها لان تراجع العوائد البترولية يؤدي بدول المصدرة للبترول بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها للسوق المالية وتصفية استثماراتها في الدول الصناعية .

الفرع الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الدول المستوردة للنفط

أولا: في حالة ارتفاع أسعار البترول

تتجلى ارتفاع فيمايلي:

– تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و تدهور شروط التبادل الدولي.

– زيادة المديونية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط ، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون وهذا من اجل تقليل من حدة أزمتها الاقتصادية وبالتالي تلجأ إلى الاقتراض.

(1)موري سمية ، مرجع سابق، ص 25.

(2)بن بعقوب الطاهر،قرعي مريم، نفس المرجع السابق.

-الاستفادة من الفوائض المالية للدول المصدرة ،حيث منحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة لهذه الدول على قروض للمشروعات.

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول فان تأثير سلبا ، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم وما ينعكس على ميزان المدفوعات والميزان التجاري حيث نجد إن الطلب على البترول في هذه الدول من 13 إلى 30مليون برميل يوميا اعلي من نسب الطلب في دول الصناعية[1].

ثانيا : في حالة انخفاض أسعار البترول

تتمثل في مايلي[2]:

لقد تأثر الدول النامية جراء انخفاض أسعار البترول ضررا كبير حيث انه عرقل سير التنمية الاقتصادي فيها حيث أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، و في نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات الدول النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله .

باتت هذه الدول توجه معظم عوائدها من الصادراتها إلى خدمة الدين الخارجي وهذا ما جعلها غير قادرة على تغطية التزامات وارداتها اتجاه الدول الأخرى. الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

وتضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية.

---

(1)1طارق بن قسمي ،الزهرة فرحاني ، **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013**مؤتمر الأول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015 ، ص 6 .

(2) داود سعد الله ، **أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3،2011-2012 ، ص 26.

خلاصة الفصل :

يتبين لنا من خلال ما ورد في هذا الفصل أن البترول أهم ثروة الطبيعية منحها الله لبعض الدول العالم وجعلها تتميز عن غيرها من الدول لامتلاكها لهذه الثروة ،لاعتبارها مادة أساسية ترتكز عليها الاحتياجات البشرية ، حيث منذ اكتشافه شكل منعطفا كبير على اقتصاديات هذه الدول والاقتصاد العالمي وفي هذا المضمار تطرقنا إلى تكوين هذه المادة الحيوية والإستراتيجية وكذلك إلى أنواع أسعاره والأسواق التي يتداول فيها كسلعة والعوامل المتحكمة في أسعاره ، حيث أن أسعاره كان لها دور كبير في التوازنات الاقتصادية وكذلك السياسية بين الدول المنتجة والمصدرة له وبين الدول المستورة له او الدولة الصناعية والدول النامية ، لهذا تسعى الدول المنتجة له الحفاظ على ارتفاع الدائم لأسعاره لأنه يشكل المورد المالي الأساسي لديها التي من خلاله تبني عليه مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتتخذ على أساسه قرارات سياسة ومن خلال هذا كله نستخلص مايلي :

1- إن البترول مادة معرضة لنضوب (النفاذ).

2- انه يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

3- إن أسعاره تتحكم فيها جملة من العوامل وأهمها عوامل السوق (العرض والطلب) وكذلك المنظمات الدولية.

4- أصبح البترول أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود يستخدم كسلاح من اجل سيطرة والهيمنة على الدول.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للميزان التجاري و طرق تصحيحه

تمهيد:

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف ، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة ، فترصد كافة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات وحركة رؤوس الأموال من و إلى العالم الخارجي، و ذلك من خلال ميزان التجاري وهذا يمكن السلطات المختصة معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة في وقت وجيز .

إن هيكل المعاملات الاقتصادية المدونة في ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل على شكل التالي :

المبحث الأول : الإطار النظري للميزان المدفوعات .

المبحث الثاني : ماهية ميزان التجاري و أقسامه .

المبحث الثالث : اختلال ميزان التجاري وتصحيحه .

المبحث الأول : الإطار النظري ميزان المدفوعات

لقد تطورت المعاملات الاقتصادية بين دول في العصر الحالي وما ترتب عليها من التزامات مالية متبادلة يتطلب تسويتها في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي و التزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها و التزاماتها.وهو متمثل في ميزان المدفوعات ولهذا سنتعرف على تعريف الميزان المدفوعات وأهميته وكيف يحث الاختلال والتوازن في الميزان المدفوعات .

المطلب الأول : مفهوم الميزان المدفوعات

يعتبر الميزان المدفوعات خلاصة العمليات المالية التي تتمّ خلال فترة معينة من الزمن، بين بلدٍ ما ومختلف البلدان الأجنبية.

الفرع الأول : تعريف الميزان المدفوعات

هناك جملة من التعارف كلها تصب في نفس المعني نوضحها كأتي:

أولا/ تعريف الأول: هو بيان الحقوق الدولية التي للدولية ، والديون الدولية التي عليها،خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة[1].

ثانيا/تعريف الثاني : هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[2].

ثالثا / التعريف صندوق النقد الدولي للميزان المدفوعات: بأنه سجل يعتمد القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما وهذا يرجع إلى تعاملها مع بقية الدول أخرى أو بسبب هجرة الإفراد ،أيضا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة والتزاماتها تجاه بقية دول العالم[3].

رابعا/التعريف الرابع: هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة[4].

1-ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها ، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين

([1]) مجدي محمود شهاب ، عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003 ، ص 159 .

([2]) عرفان تقي الحسني ،**التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص 115 .

([3]) شقيري نوري موسى،وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطابعة ،عمان ،2012، ص 188.

([4]) موسى سعيد مطر، واخرون، **التمويل الدولي** ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008 ، ص15 .

المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون هم المقيمين على إقليم الدولة وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على ارض الدولة لا يعتبرون الوطنيين مثل السياح الأجانب ، وأعضاء البعثات الدبلوماسية رغم تواجدهم بالخارج .

من خلال التعارف السابقة للميزان المدفوعات نعرف الميزان المدفوعات على انه أكثر القوائم الإحصائية دقة وأهمية بالنسبة لأي بلد ، لأنه يبين المركز التجاري و التغيرات في صافي مركزه كمدين ودائن ، فالمدين تسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم دفعها،أما الجانب الدائن تسجل فيه كافة الإجراءات المالية التي يتم تحصيله تحصيلها و يعتمد ميزان المدفوعات على تسجيل كافة المبالغ النقدية التي تدفع سواءً لشراء خدمة، أم سلعة ما،وأيضاً يحتوي على التفاصيل المتعلقة برأس المال، والمصاريف الأخرى.

كل المعاملة اقتصادية دولية تدخل في الميزان المدفوعات. [1]

يتم تسجيل فيه المعاملات وفقا لقاعدة القيد المزدوج، حيث تسجل المعاملة مرتين، مرة في حساب دائن ومرة أخرى في حساب مدين وهذا ما يستدعي أن يكون الميزان المدفوعات في توازن بصفة دائمة[2].

الفرع الثاني:أهمية وعناصر الميزان المدفوعات

أولا: أهمية ميزان المدفوعات

تعبر بيانات ميزان المدفوعات عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات ،لهذا فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية[3]:

1- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، وهذا يظهر من خلال حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف ....الخ .

2-يبين الميزان المدفوعات اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشئ الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية .

([1]) محمود عزت اللحام، آخرون ،**العلاقات الاقتصادية في ظل الثورة العلمية التكنولوجيا المعاصرة**،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى،2017 ،ص 200 .

([2]) جلال جودة القصاص ، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 217 .

([3]) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي ، واخرون ، **التمويل الدولي** ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013 ،ص ص 31-32 .

3-المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر .

4- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية[1].

5- يقوم بتحليل الاقتصادي و ذلك من خلال معرفة المركز المالي الذي تحتله الدولة ما في الاقتصاد العالمي ، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وهذا عن طرق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات[2].

6- يعكس الميزان المدفوعات تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة.

7- يبين العوامل المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية[3].

من خلال ما سبق فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السياسة العامة من أجل تجسيد العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية و إعداد السياسات الاقتصادية النقدية و المالية وكذلك الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف الهيئات المختصة التي تعمل في مجال التمويل و التجارة الدولية.

ثانيا: هيكل مكونات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يعبر عن الناتج النهائي للأنشطة والعمليات المالية التي قامت بها دولة وإنجازها خلال فترة زمنية معينة بينها وبين مجموعة من البلدان الأجنبية الأخرى،ويتألف هذا الأخير من حسابات فرعية ،هي بدورها تضم مجموعة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة في أهداف ، لهذا فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمس حسابات سنتطرق إليها بتفصيل كمايلي:

([1]) خالد حسين مزروك ، **ميزان المدفوعات** ،محاضرات القسم العلوم المالية و المصرفية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بابل،العراق2013/01/25 بتوقيت 23:54 يمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع :http://www.uobabylon.edu.iq

([2]) هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 236 .

([3]) زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)** ،الدار الجامعية الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 1998 ، ص 101 .

1-**الحساب الجاري :**

يضم المعاملات السلعية والخدمية وعوائد الدخل بين الدولة والعالم الخارجي ويشتمل هذا الحساب على مايلي:

1-1-الميزان التجاري :

وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات من سلع ميزان ويكون هذا الأخير محقق فائض إذا كانت الصادرات اكبر من الواردات وفي حالة العجز تكون الواردات اكبر من الصادرات ،وفي حالة توازنه تتساوى الصادرات مع الواردات وهو ما يسمى بالتجارة المنظورة[1].

1-2-ميزان الخدمات:

يضم معاملات من الخدمات التي تقدمها للخارج او الخدمات التي تحصل عليها من الخارج مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و أيضا حصول خدمات البنوك و هي ما تعرف بالتجارة غير منظورة[2].

ميزان الخدمات يتكون من بنود عديدة نوجزها من خلال الأتي [3]:

1-2-1- خدمات النقل : أنه باستخدام دولة وسائل النقل بكل أنواعها البرية أو البحرية أو الجوية الخاصة بالدول الأخرى سواء في ذلك سفر أفرادها إلى الخارج أو نقل سلعها المصدرة إلى الخارج بواسطة وسائل النقل الأجنبية هي تعتبر واردات ، يتطلب من الدولة القيام بدفع مبالغ إلى الدول الأجنبية ، في حين استخدام دول الأجنبية لوسائل النقل الخاصة بدولة ما و بهذا تعتبر صادرات غير منظورة، وينتج عنها حصول الدولة على إيرادات من الخارج.

1-2-2-خدمات السياحة : عندما يقدم السياح إلى دولة ما فأنهم يقيمون في فنادق الدول الأجنبية أو شراء السلع من تلك الدول ، و هذه مصاريف تعتبر واردات غير منظورة ، و كذلك فأن السائحين الأجانب القادمين لأي دولة يقومون بإنفاق مبالغ للحصول على السلع والخدمات المختلفة، ففي هذه الحالة فان السلع التي اشترها السائحين الأجانب والخدمات التي قدمت لهم إنما تمثل صادرات غير منظورة.

1-2-3-التأمين : يتضمن كل المدفوعات المتعلقة بتأمين وإعادة التأمين ، فالتأمين يكون خاص بنقل السلع وقد يكون تأمين على الحياة والحوادث ، بينما إعادة التأمين تخص الحوادث المؤمن عليه ويسجل المدفوع منها إلى الداخل في جانب الدائن أما الجزء المدفوع إلى الخارج في الجانب المدين.

([1])عبد الكريم جابر العيساوي ،**التمويل الدولي (مدخل حديث)**،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 234 .

([2]) عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2003 ، ص 164 .

([3]) سيماء محسن علاوي، سميرة فوزي شهاب، **العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة 1999-2010** ،مجلة الدنانير العدد التاسع ، 2016 ، ص 113 .

1-2-4 الدخول من الاستثمارات الخارجية: هي عوائد الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة كالفوائد والإرباح من فروع وشركات الخارج أو الداخل من خلال العقارات، أو أرباح الأسهم أو فوائد قروض وسندات.حيث يتم تسجيل في الجانب الدائن عوائد أصول الدولية من أصول الدولة في الخارج ، ومن الأصول الخارج في الدولة يتم تسجيلها في الجانب المدين وذلك بعد خصم الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة[1].

1-2-5 -الخدمات أخرى: تشمل الدخول المكتسبة من العمل في الخارج و مدفوعات الاتصالات منها البريد، تلفون تلغراف وغيرها، أيضا العمولات تجارية....الخ.

مما سبق يتضح أن الحساب الجاري يبين الإنفاق الأجنبي الكلي على الناتج المحلي الجاري، الذي يسجل صادرات الدولة من السلع والخدمات و يسجل كذلك إنفاق الدولة على السلع و الخدمات الأجنبية.

2- حساب التحويلات من جانب واحد:

وتشتمل هذه التحويلات على انتقال موارد حقيقية سواء كانت سلع أو موارد مالية من دول أجنبية دون مقابل أو عوض في الحاضر أو المستقبل وهذه التحويلات تنقسم إلى[2]:

2-1- تحويلات خاصة :تدخل ضمنها الهدايا و الهبات و الإعانات والتبرعات سواء كانت عينية أو نقدية .

2-**2- تحويلات رسمية:** تتمثل في المعاشات والمنح والتعويضات عينية أو نقدية مقدمة من الحكومات فالمنح مثلا من اجل برامج التنمية الاقتصادية ، والإغاثة من الكوارث الطبيعية وغيرها.

3-حساب رأس المال(العمليات الرأسمالية):

تدخل في هذا الحساب كل العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية و المديونية للدولة، فقط ، أي يعكس حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما[3]:

- حساب رأس المال طويل الأجل.
- حساب رأس المال قصير الأجل.

3-1-حساب رأس المال طويل الأجل:

يشمل رؤوس الأموال المحولة من و إلى الخارج من أجل استثمارها لأجل طويل (لمدة تزيد عن سنة) وهذا راجع لان أسعار الفائدة تختلف من بلد إلى البلد الأخر و نجده في الاستثمار الأوراق المالية (سندات واسهم)،

([1]) شقيري نوري موسى ، وأخرون ، مرجع سابق ، ص 192 .

([2]) كامل بكري ،**الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)**،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2003 ، ص 287 .

([3]) زينب حسين عوض الله،مرجع سابق،ص 103.

أو بسبب توقعات الربح الكبيرة في الخارج عن الداخل وهذا يتعلق بالاستثمارات المباشرة ومثال عن ذلك كإنشاء فروع أو شركات تابعة و أيضا شراء أوراق المالية أو بيعها ، شراء أو بيع عقارات ....الخ[1].

3-2- حساب رأس المال قصير الأجل:

و يتمثل حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج و التي تقل عن سنة، وتتميز بسيولة كبيرة و هذا لسهولة تحولها إلى شكل نقدي بسرعة و تضم العملات الذهبية ، ودائع بالبنوك وآذنات خزانة،كمبيالات،اعتماد تجارية وقروض قصيرة الأجل.....الخ).

حيث أن العمليات القصيرة الأجل تتم من أجل تسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس مال طويلة الأجل .

ومما سبق ذكره أن حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل تستحق في أجال قصيرة وهدف تعامل بها من اجل[2]:

أ- بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يقومون بالشراء هذه العملات من أجل إعادة بيعها عند ارتفاع سعرها.

ب- التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالاستقرار السياسي أو عدمه، الحروب التضخم، الرسوم والضرائب...الخ، هذه الظروف تشجع تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل.

أن رصيد حساب رأس المال سواء كان بنوعيه القصير والطويل الأجل يمّثل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول تملكها الدولة و الالتزامات لخارج خلال السنة،فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج، أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للداخل.

4- ميزان الذهب والنقد الأجنبي :

هو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة (أي حساب الأساسي[*])، لكنه يعكس حركة الذهب "بوصفه نقدا وليس سلعة" والنقد الأجنبي بين البلد والعالم الخارجي[3].

([1]) كامل بكري، نفس المرجع ، ص 291 .

([2]) حنان لعروق ،**سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري ، قسنطينة،2004-2005 ، ص 13 .

([*])**الحساب الأساسي:** ويضم الحساب الجاري بالإضافة إلى تدفقات رأس المال طويل الأجل.

([3])عرفات تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 118 .

تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، فإذا كان هناك عجز في ميزان مدفوعات فتقوم الدولة بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب و النقد الأجنبي.

الفرق بين حساب رأسمال طويل و حساب رأسمال قصير الأجل تتمثل في[1]:

أ-هناك اختلال في المدة حيث حساب رأسمال طويل الأجل أكثر من سنة، بينما قصير الأجل تكون مدته اقل من سنة.

ب-يتعلق حساب رأسمال طويل الأجل بالاستثمارات المباشرة التي يتم إنشائها في الخارج من طرف المقيمين أو التي تتم في الداخل من قبل الأجانب ، بالإضافة إلى القروض في حين إن رأسمال قصير الأجل تخص الاستثمارات التي تقل غن سنة .

ت- تقيد المعاملات حساب رأسمال طويل الأجل في الجانب الدائن للميزان المدفوعات إذا قام بها غير المقيمين بالدولة و في الجانب المدين إذا قام بها المقيمين بالدولة في خارج ، في حين إن حساب رأسمال قصير الأجل يقيد معاملاته أي استثمارات قصيرة الأجل في الجانبين للميزان المدفوعات(دائن -مدين).

5- فقرة الخطأ والسهو :

وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، ويعود السبب في ذلك هو أن كل عملية تجري، إنما تسجل مرتين في الميزان، مره في الجانب المدين "Débit" وأخرى في الجانب الدائن "Crédit" نظرا لأتباع طريقة القيد المزدوج وتستخدم هذه الفقرة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود عدم توازن بين القيدين. ويحصل ذلك في حالة:

أ- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات.

ب- الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا.

ث-قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ[2].

([1]) رانيا محمود عماره ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر، الطبعة الأولى ،2016 ، ص ص 54-55 .

([2])احمد الكردي، مقال، ميزان المدفوعات، تحت قسم تنمية الإدارة الدولية ، العدد 11 ،نشرت في 1 نوفمبر 2010 ،http://kenanaonline.com وقت الزيارة 16:18 .

الجدول رقم : 02-01 عناصر ميزان المدفوعات عموديا

العناصر	الدائن	المدين	الرصيد
اولا : الحساب الجاري:			
1- التجارة السلعية :			
أ - الاسترادات السلعية			
ب - الصادرات السلعية			
2- مبادلات الخدمات :			
أ - خدمات النقل :			
- النقل بواسطة السفن و الطائرات والسيلرات الاجنبية			
- النقل بواسطة السفن و الطائرات والسيلرات المحلية			
ب - خدمات السياحة :			
- في البلاد الاجنبية من قبل المقيمين			
- في البلاد من قبل الاجنبية			
ج - التأمين :			
- من قبل المؤسسات الاجنبية الى المقيمين			
- من قبل المؤسسات المحلية الى المقيمين			
د - دخول من الاستثمارات اجنبية:			
- المدفوعة من الاجانب			
- المستلمة من الاجانب			
ثانيا : حساب راسمال (العمليات الراسمالية):			
1- حساب راسمال طول الاجل:			
- شراء سندات من الاجانب والالتزامات طويلة الاجل تجاه الخارج			
- بيع سندات من الاجانب والالتزامات طويلة الاجل تجاه الخارج			
2 - حساب راسمال قصير الاجل			
- راسمال الوطني قصير الاجل في الخارج			
- راسمال الاجنبي قصير الاجل في البلد			
ثالثا : تحويلات ذات طرف واحد			
1 - هيبات وتعويضات الى بلدان اخرى			
2 - هيبات وتعويضات من بلدان اخرى			
رابعا:حساب الذهب و النقد الاجنبي			
1 - استيراد الذهب			
2 - صادرات الذهب			
خامسا:فقرة الخطأ والسهو			

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على : هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة عمان ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 246 .

أن الميزان المدفوعات لأية دولية يتضمن تصنيفين وهما:

أولا: تصنيف عمودي: توزع في هذا التصنيف المبادلات الاقتصادية بين عمودين وهما المقبوضات والمدفوعات اللتان ينتجان من خلال الالتزامات الناشئة عن انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال و الذهب وتكون الدولة من جراء هذه الالتزامات أما مدينة أو دائنة للدولة أخرى (المقبوضات تشمل كل أنواع المبادلات البلدان الأخرى إلى البلد المعني) وتكون هنا دائنة،أما (المدفوعات تتضمن كل أنواع المبادلات البلد المعني إلى البلدان الأخرى وتكون مدينة .

ثانيا: تصنيف الأفقي : يتضمن عناصر الميزان المدفوعات من حساب الجاري وحساب رأس المال الطويل والقصير الأجل و التحويلات ذات الطرف الواحد وحساب الذهب والنقد الأجنبي[1].

ثالثا :قواعد تسجيل في الميزان المدفوعات:

يقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا دائما أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين .حيث أن توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية. يتألف من جانبين ،جانب دائن و جانب المدين[2].

1-الجانب الدائن (Credit):

هذا الجانب يأخذ إشارة موجبة (+) تندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من الدول الأجنبية . ويشتمل هذا الجانب على الصادرات من السلع والخدمات والهدايا والمنح المقدمة من الأجانب (التحويلات من طرف واحد) ، و رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

2-الجانب المدين (Débit):

هذا الجانب يأخذ إشارة السالبة وتكون فيه كل العمليات التي من خلالها تكون الدولة ملزمة بأداء التزاماتها اتجاه الدول الأجنبية ، و يشمل الاستيراد من السلع والخدمات والهدايا والمنح المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد) ، ورؤوس الأموال (الطويلة والقصيرة الأجل) المتجهة نحو الخارج .

فهذا الجانب يأخذ إما زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو يقلل الأصول الأجنبية في الداخل.

وسنوضح عناصر ميزان المدفوعات من خلال الشكل التالي :

([1])هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 243 .

([2]) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 100 .

شكل رقم : 02-01عناصر ميزان المدفوعات أفقيا

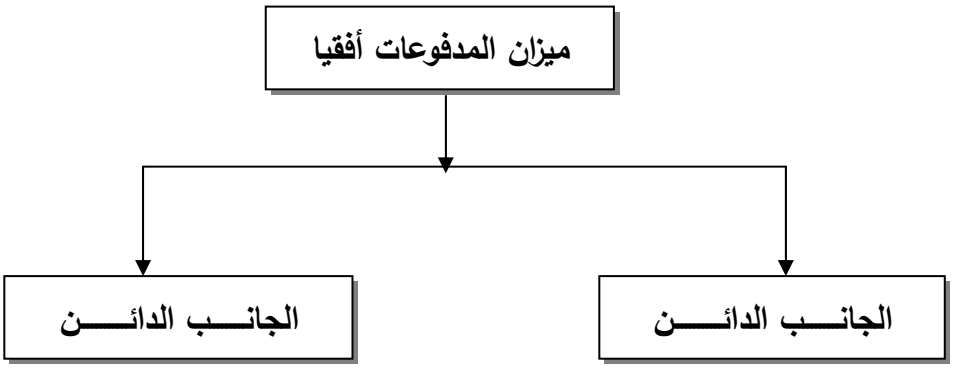

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)** ،الدار الجامعية الطباعة والنشر، الإسكندرية ، 1998 ، ص 100.

المطلب الثاني : توازن واختلال ميزان المدفوعات

يعتبر الميزان المدفوعات انعكاس للوضع الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على منافسة الدول الأجنبية ولهذا تسعى كل دول للتحقيق التوازن بين المقبوضات والمدفوعات وتجنب حالات الاختلال التي تطرأ عليه .

الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات

يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات محاسبيا لأن أي عملية تؤثر على جانبين : أحدهما دائن والآخر مدين وفقا طريقة القيد المزدوج للمقبوضات والمدفوعات وفقا لفقرة السهو والخطأ،فان توازن يعرف بمعرفة طبيعة الحسابات التي تؤخذ بعين الاعتبار حتى نحكم على ميزان معين انه عاجز أم لا وهنا لابد من التمييز بين قسمين من توازن وهما :

أولا: التوازن المحاسبي :

هو توازن الذي يعمل على إحداث موازنة رقمية تستند إلى طريقة القيد المزدوج بهدف مساواة الإيرادات والمدفوعات ،وهذا يعني أن مصدر يساوي ما استورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود[1].

وتتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيمايلي[2]:

1- عندما يكون ميزان العمليات الجارية في حالة عجز فان ميزان رأس مال لابد ان يكون في حالة فائض بنفس القيمة .

([1]) عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 170 .

([2]) شقري نوري موسى، وأخرون ، مرجع سابق ، ص 201 .

2- عندما يكون ميزان العمليات الجارية في حالة فائض فان ميزان رأس مال لابد ان يكون في حالة فائض بنفس القيمة .

3- عندما يكون ميزان العمليات الجارية في حالة توازن فان ميزان رأس مال لابد ان يكون في حالة فائض بنفس القيمة .

ومما سبق نستنتج صيغة التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات كمايلي:

التوازن الحسابي الدائم = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو خطأ = 0

أو

رصيد الميزان التجاري = رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ .

ثانيا : التوازن الاقتصادي

إن حقيقة استحالة إيجاد عجز أو فائض في ميزان المدفوعات إذا أخذنا بعين الاعتبار كل البنود و الفقرات في ميزان المدفوعات، تجعل مفهوم التوازن الاقتصادي (مفهوم الفائض والعجز في ميزان المدفوعات) يرتبط بتحليل مختلف المكونات الفردية التي يشتمل عليها الميزان بحسب الهدف من إجرائها، والتي تنتهي بالتمييز بين نوعين من العمليات ، النوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة التي تحدث بغرض تحقيق الأرباح أو الأعمال ، و النوع الثاني يعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية . بعبارة أخرى إذا استثنينا أو لم ندخل بعض الفقرات و بخاصة تلك الصفقات التي تعمل بوصفها صفقات تسوية،فان الصفقات الاعتيادية المتبقية يمكن أن تكون في وضع اختلال. على أساس ذلك يفترض تقسيم حسابات ميزان المدفوعات إلى قسمين:

-معاملات اقتصادية فوق الخط

-معاملات اقتصادية تحت أو أسفل الخط

مما سبق يعني أن التوازن الاقتصادي يتطلب تعادل بنود معينة في ميزان المدفوعات تعارف الاقتصاديين على وضعها فوق الخط وهي عمليات تلقائية تجري لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وتكون بفعل ذلك مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة فائض أو عجز. فالتوازن الاقتصادي ما هو إلا توازن في البنود ميزان المدفوعات .

أما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط فهي عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات لتصحيح الخلل المسجل في المعاملات الأولى، فإذا وجد عجز مثلا في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تطلب الأمر تدخل السلطات النقدية لتمويل هذا العجز عن طريق إحداث فائض مساو في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط.

وعلى أساس ذلك يمكن اعتبار الفائض في ميزان المدفوعات توازنا موجبا بمعنى زيادة المتحصلات الدائنة عن المدفوعات المدينة للمعاملات الواقعة فوق الخط والعكس صحيح[1].

الفرع الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات

يحدث اختلال ميزان المدفوعات عندما يكون هناك فرق بين الصادرات و الواردات في ميزان عمليات الجارية وميزان عمليات رأس المال طويل الأجل وحركات الذهب الموازن، فان وصول إلى إحدى الحالات الفائض أو العجز [2].

يختلف الاختلال في ميزان المدفوعات من حيث الحجم و النوع في التأثير و الانعكاس على الاقتصاديات القومية ، عند الكساد و الانكماش بمعدلات كبيرة و هذا راجع إلى تأثير مضاعف التجارة الخارجية مما ينعكس على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وما ينجر عنه تدهور مستويات المعيشة للسكان وانتشار البطالة وهذا يؤدي إلى ظهور إلى عجز في ميزان المدفوعات أي يكون الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن مما يؤثر على اقتصاد الدولة ، و في حالة التضخم بمعدلات تراكمية مع الأخذ بعين الاعتبار مضاعف التجارة الخارجية الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، وهذا يعني وجود اختلال موجب ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات أي الجانب الدائن اكبر من جانب المدين يعني مجموع المعاملات المستقلة الدائنة اكبر من قيمة مجموع المعاملات المستقلة المدينة[3].

أن العجز يؤثر على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي للان عرض العملة المحلية في السوق أكثر من حاجة أو طلب الأجانب على شراء سلعة تلك الدولة.

المبحث الثاني : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

يعتبر الميزان التجاري هو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، ويعبر عن موقع الدولة في المبادلات الدولية وسوف نتعرف على الميزان التجاري وأقسامه وكيف يتم معالجة الاختلال إذا وقع.

---

(1) فليح خلف حسن ، مرجع سابق ، ص 65 .

(2) محمود يونس ، **مقدمة في نظرية التجارية الدولية** ، الدار الجامعة للطباعة والنشر ، بيروت، 1984 ، ص 190

(3) فؤاد هشام عوض ، **التجارة الخارجية والدخل القومي** ، دار النهضة العربية ، 1979 ، ص 194 .

المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري

أن الميزان المدفوعات يسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية بصورة تحليلية من خلال مجموعة من الحسابات المشكلة له ومن بين هذه الحسابات،الميزان التجاري الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة في المعاملات الدولية .

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري

لقد تعددت تعارف للميزان التجاري وسنعرضها كمايلي :

اولا: يعرف على أنه(صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات و الواردات) [1].

ثانيا: يعرف بأنه(الصادرات و الواردات من سلع المادية الي تمر بحدود الدولة الجمركية) [2].

ثالثا:يشمل كل المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تكون من خلال تدفقات سلعية،بين المقيمين وغير المقيمين[*]خلال فترة زمنية معينة[3].

مما سبق **نعرف الميزان التجاري على أنه:** (الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات) .

يكون فائض في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات اكبر من قيمة الواردات ويكون في حالة عجز عندما تكون قيمة الواردات اكبر من الصادرات[4].

رابعا: مفهوم الصادرات و الواردات

1- **مفهوم الصادرات** :ويقصد بالصادرات قيمة السلع التي أنتجت داخل البلد وبيعت لمقيمين في الخارج.

2- **مفهوم الواردات:** فهي قيمة السلع والخدمات التي استُقْدِمَت من خارج البلد،ولكنها مستهلكة داخل الوطن.

- الميزان التجاري يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما ، خلال فترة ما ، وبين قيمة صادراته . فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات يعني أن البلد ذو ميزان تجاري ملائم أو موافق،وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات يعني أن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم أو غير موافق[1].

([1])بن طرية حورية ،**دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص : مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2016-2017 ، ص 04 .

([2]) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 102 .

([*])غير المقيمين : كلّ شخص خارج الدولة سواء كان مواطناً أو أجنبياً.

المقيمين : فهي تطلق على كافة الأعوان المتواجدين على التراب الوطني الذين يمارسون ضمنه نشاطا اقتصاديا منتظما بالإضافة إلى فروع الشركات الأجنبية , وبالمقابل فإن موظفي السفارات والقنصليات والبعثات الأجنبية فهي تعتبر رغم سفرها من الرعايا المقيمين في البلد الذي يعملون به.

([3]) شقيري نوري موسى ، مرجع سابق ، ص 196 .

([4]) سالم رشدي سيد، **التمويل الدولي أسسه ونظرياته**، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن ، ،2015 ، ص 44 .

فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة و ميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حسّاس فيما يخص النمو الاقتصادي . و يلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي لان التجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي و الخدماتي[2].

– أن رصيد الميزان التجاري يسمح بقياس القدرة التنافسية لبلد ما أمام منافسيها من دول الأخرى و أيضا مدى محافظتها على حصتها في السوق وزيادتها في السوق المحلية وحتى الأسواق الخارجية[3].

يحسب الرصيد التجاري خلال طرح الواردات من الصادرات، فإذا كان الناتج موجبا (الصادرات تفوق الواردات) نقول إن الميزان التجاري يشهد فائضا ، أما إذا كان الناتج سالبا (الصادرات أقل من الواردات) فيقال حينئذ إن الميزان التجاري فيه عجز ، و يكون الميزان التجاري في حالة توازن إذا كان الناتج متساويا (الصادرات تغطي الواردات) حيث تسعى كل دولة تحقيق التوازن .

ويحسب رصيد الميزان التجاري بالعلاقة التالية :

رصيد الميزان التجاري = مجموع الصادرات – مجموع الواردات

كما نص عليها صندوق النقد الدولي،بحث FOB يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنّها تشكل إيرادات من الخارج ، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنّها تشكل مدفوعات للخارج .

حيث أن :

- ✓ FOB :أي كلفة الصادرات محملة على ظهر السفينة عند الحدود الجمركية.
- ✓ CAF/CIF:تحسب قيمة الواردات أي كلفتها FOB مضافة إليها الكلفة الإجمالية للنقل والتأمين.
- ✓ CIF: البيع يتضمن كلفة البضاعة وأجرة التأمين عليها والنقل.
- ✓ CAF : البيع على أساس الكلفة زائد أجرة النقل[1].

([1]) صديقة باقر عبد الله ،**الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية**،تقرير مركز التدريب والبحوث الإحصائية ،وزارة التخطيط –جهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراقية ، دون السنة النشر.تم زيارة يوم 2018/12/27 على الساعة 16.04
:www.cosit.gov.iq/images%255Cpdf%255Cresearches%2520ar%255C36

([2]) طارق أبومازن قندوز ،**رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعرالصرف،الفساد الإداري)**، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين/دالي إبراهيم–الجزائر. تمت زيارة في وقت 22:22يمكن اطلع من خلال الموقع:
https://www.kantakji.com/media/175185

([3]) يدو محمد ، بضياف محمد ، زوروت رضا،**الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1999– 2014** ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ،العدد: 02 ، سبتمبر 2014 .ص 192 .

أ- **الميزان التجاري الايجابي :**

يعني صادرات البلد من سلع و خدمات أكثر من وارداتها أو ما يسمى "الفائض التجاري"، فائض في الميزان.

ب-**الميزان التجاري السلبي :**

يعني أن البلد لا يصدر بقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية[2].

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي و هيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، و ضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من اجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري[3].

الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان إلى قسمين هما الميزان التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي سنوضحهما كمايلي:

أولا-الميزان التجاري السلعي:

و يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا من الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية) [4]، مثل الغذاء و النفط والغاز والطاقة وغيرها من السلع.

ثانيا-الميزان التجاري الخدمي:

يدخل ضمن هذا الميزان الخدمات المختلفة مثل أرباح الاستثمارات و فوائد القروض أو المدفوعات شركات السياحة والتعليم والبعثات الدبلوماسية، كذلك خدمات شركات التأمين والشحن والنقل .....الخ[5]. وهي سلع غير ملموسة .

([1]) حنان لعروق ، مرجع سابق ، ص 06 .

([2]) هجيرة عبد الجليل ، سمير بهاء الدين مليكي ،**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مجلة إدارة الإعمال الدولية ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ، العدد 08، 2012 .ص 134 .

([3]) فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، عمان ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ،2001 ، ص234 .

([4]) عبد الجليل هجيرة ، **أثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان – الجزائر ، 2011-2012 ، ص 97 .

([5])إيمان عطية ناصف ، هشام محمد عمارة ، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، دار الفتح للتجليد الفني ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 294

ثالثا: الفائض والعجز في الميزان التجاري

1- **الفائض في الميزان التجاري** :يعد الفائض التجاري عادة مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحيانا غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تركز اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقية دون تحويلها.

حيث أن هذه الاقتصاديات تفتقر إلى التنويع، وتكون عرضة لتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية. ويعتبر الميزان التجاري للدولة عامل أساسي يؤثر على قيمة عملتها في الأسواق العالمية، ومع وجود فائض تجاري، تسيطر الدولة على أغلبية عملتها الخاصة من خلال التجارة، وفي العديد من الحالات ، يساعد الفائض التجاري في تقوية عملة الدولة ، ومع ذلك ، يعتمد هذا على نسبة السلع والخدمات الخاصة بالدولة بالمقارنة مع الدول الأخرى فضلا عن عوامل السوق الأخرى ، كما يمكن للدول أن تتحكم بشكل كبير في عملتها من خلال جهود الاستثمار الأجنبي.

وعند التركيز فقط على الآثار التجارية، فإن الفائض التجاري يعني أنه هناك طلب مرتفع على سلع الدولة في السوق العالمية، مما يدفع السعر إلى الأعلى وتؤدي إلى تعزيز مباشر للعملة المحلية، وعادة ما تستمر الدول ذات الفائض التجاري في زيادة صادراتها على وارداتها حيث أصبحت السلع والخدمات أكثر اعتماداً على الصعيد الدولي.

2-عجز الميزان التجاري : يعبر على الفاتورة الثقيلة للمنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، مما يؤدي بها الى الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وتضطر البلدان التي تعرف عجزا تجاريا هيكليا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية من أجل كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، لإعادة التوازن إلى موازينها التجارية.

لكن هذا الإجراء لا يخلو من مخاطر أحيانا، حيث يمكن أن يؤدي إلى التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج . و يدفع الاقتصاد بذلك إلى الدخول في ركود تضخمي، ويشهد ارتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة[1].

(1)الميزان التجاري مؤشر صحة الاقتصاد https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/11/5

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على ميزان التجاري

هناك عدة عوامل لها تأثير على الميزان التجاري ومن أهمها :

اولا/التضخم:

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلي من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية[1].

ثانيا/ معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

أي أن زيادة الدخل في الدولة المعنية يؤدي إلي زيادة الطلب على الواردات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلي انخفاض الطلب على الواردات.

ثالثا/الاختلاف أسعار الفائدة :

يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ، و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل،استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال،ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين .

رابعا /سعر الصرف :

تؤدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[2]

([1]) بسام الحجاز ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت ،لبنان 2003 ،ص 64 .

([2]) بسام الحجاز ، مرجع سابق ، ص 65.

من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[1].

ان علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري قد تكون موجبة أو سالبة، وذلك حسب ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة العملة (ارتفاع في سعر الصرف) أو ارتفاع في قيمة العملة (انخفاض في سعر الصرف). فارتفاع سعر الصرف قد يكون مصحوبا بزيادة في تنافسية المنتجات المحلية للدولة بالنسبة لأسعارها مما يترتب عليه زيادة صادرتها و انخفاض واردتها (أثر الحجم)، و يتعلق هذا الأثر بالأجل الطويل و مع ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف يترتب عليه ارتفاع قيمة وحدة الواردات ذلك الأمر الذي يقلص من الأثر الموجب علي الميزان التجاري، إلا أن البعض أوضح أن أثر قيمة الواردات يسود في الأجل الطويل.

و من هنا فإن رفع سعر الصرف يحدث تأثيرًا سلبيًا علي الميزان التجاري في الأجل القصير بفعل ارتفاع قيمة الواردات مقومة بالعملة الوطنية بفعل رفع سعر الصرف، و ذلك في ضوء تغير ضئيل (بالارتفاع) في قيمة الصادرات، ومع مرور الوقت قد يبدأ التحسن في الميزان التجاري بسبب ما قد يحدثه سعر الصرف من انخفاض في كمية و قيمة الواردات وزيادة في كمية وقيمة الصادرات.

المبحث الثالث : اختلال ميزان التجاري و طرق تصحيحه

الميزان التجاري المرأة العاكسة للوضعية الاقتصادية للدولة ، فبحدوث أي تغير في عناصره ينعكس عليه سواء بالسلب أو الاجاب وهذا نتيجة للعديد من الأسباب التي تؤدي إلى خلل في الميزان التجاري وتسعى كل دول العالم إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري حيث أتبعت العديد من الطرق للإصلاح هذا الخلل ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أسباب هذا الاختلال و طرق علاجه .

المطلب الأول : أسباب اختلال الميزان التجاري وأنواعه

هناك العديد من الأسباب تؤدي إلى الاختلال في الميزان التجاري وهذا حسب ظروف كل دولة و أوضاعها الاقتصادية والخصائص المميزة لفترة الاختلال ودرجته ومن هنا سنوضح هذه الأسباب كمايلي :

الفرع الأول : أسباب اختلال الميزان التجاري

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان التجاري منها الاقتصادية وأخرى غير الاقتصادية:

([1]) بسام الحجاز ،نفس المرجع ،ص 65 .

أولا /أسباب الاقتصادية :

1-التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه اختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان[1].

2- أسباب هيكلية :

هذه الأسباب متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) ، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة ، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة مثل: زراعية أو معدنية أو بترولية حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق

العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- **أسباب دورية :**

يقصد بها التقلبات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد المتقدمة ، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و الأسعار و تزداد معدلات البطالة، فتنكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأسعار و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان التجاري وما هو ملحوظ أن هذه التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كل الدول ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى(الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، و بالتالي يتأثر ميزان التجاري لهده الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها.

([1]) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 109 .

4- الظروف الطارئة :

و هي أسباب تحدث بصورة غير متوقعة تؤدي إلى اختلال ميزان التجاري كتغير ظروف الطبيعية مثل :(فيضانات أو الجفاف) و اضطرابات سياسية مفاجئة ، وهذه الظروف ستؤثر على صادرات الدولة مما ينجر عنه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدرة بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب دلك تحويلات مالية إلى خارج الدولة مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان التجاري[1].

ثانيا : أسباب غير اقتصادية

وتكون هذه الأسباب لا علاقة لها بالأوضاع الاقتصاد وتتمثل في :

1- العوامل الطبيعية :

إن الاضطرابات الجوية التي تنتج عنها كوارث الطبيعية والآفات الزراعية والفيضانات مما تؤدي إلى نقص في المواد الزراعية وغيرها،وهذا ما يؤثر على صادرات من هذه المنتجات وتضطر الدولة إلى استيرادها من الخارج[2].

2-التقدم الفني والتكنولوجي :

إن التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة يؤدي إلى انخفاض نفقات الإنتاج في هذه الدول مما ينتج عنه انخفاض في الأسعار بينما في الدول النامية تبقى الأسعار مرتفعة .

كما أن التقدم يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمّثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها تجاري . مما يضعف القدرة التجارية والتنافسية للدول النامية.

3-الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

4- النمو الديمغرا في : عند زيادته ينتج عنه زيادة احتياجات من السلع مما يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية، ونقص في الإنتاج المحلي وينجر عنه إتباع سياسة الاجتماعية ،رفع الأجور والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الإنتاج ، و بالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة الأسعار الصادرات المرتفعة[3].

([1]) عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ص 127.

([2]) شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سابق ، ص 207 .

([3]) عادل أحمد حشيش ،ومجدي محمود ش‌هاب ،مرجع سابق ، ص123 .

الفرع الثاني : أنواع الاختلال في الميزان التجاري

هناك العديد من الأنواع الاختلال الميزان التجاري تتمثل في :

أولا/اختلال العارض (الطارئ):

يحدث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة لوضعية عارضة تحدث عليه ، فيكون في حالة العجز عندما تقل الصادرات بسبب تغيرات مناخية التي تؤثر على المنتجات الزراعية، وبالتالي على الصادرات وخاصة عندما تعتمد الدولة على الإنتاج الزراعي فتزيد من استيرادها لهذا الإنتاج نتيجة لقصورها عن تغطية الاحتياجات المحلية منها ، مما ينتج عنه اختلال سلبي في الميزان التجاري[1]، أو قد يكون اختلال ايجابي نتيجة للحروب وما ينجر عنها من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة أو اضطرابات الظروف السياسية للدولة التي تعتبر سوقا خارجية لصادرات دول أخرى[2]، حيث انه يتلاشى عاجلا أو أجلا دون الحاجة إلى تغير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياستها لأنه بطبيعته يزول بزوال سبب وجوده .

ثانيا/الاختلال الدوري:

يتعلق هذا النوع من الاختلال بالدورات الاقتصادية التي تتميز بها إقتصادات دول الرأسمالية (الصناعية)فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة لأخرى عبر التجارة الخارجية،وعند فحدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤّدي إلى زيأّدة وارداتها من دول الأخرى ، و هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التوظيف تلك البلد المصدرة و صحيح في حالة الكساد الاقتصادي، بالتالي فالآثار المترتبة عن كل ذلك هي إحداث اختلال في ميزانها[3].

ثالثا/الاختلال الدائم :

تتعلق أسباب هذا الاختلال بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على إمكانيات و قدرة الدولة على التصدر أو على مدى اعتمادها على الاستيراد ،أو على قدرتها على جذب رؤوس الأموال ،أو على تسديد قيمة الالتزامات على نحو يجّعلها تعاني عجزا مستمرا في ميزّانها،ويرجع أساسا إلى الظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على الهيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى العوامل التالية[4]:

1-تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر مثل التحول من الفحم إلى البترول.

([1]) عبد الكريم جابر العيساوي ، مرجع سابق ، ص 258 .

([2]) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 108 .

([3]) زراقة محمد، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية- حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة تخرج لينيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : اقتصاد قياسي ، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقأّيد تلمسان ، 2015-2016 ، ص 52 .

([4]) مفهوم اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه، 2008/04/25 على وقت 2.54 **kadaking.yoo7.com/t21-topic**

2-تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية الاستكشافية و التنقيب .

3-تغير فنون الإنتاج ، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر أخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن زيادة إمكانيات التصدير .

4-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج ، بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الأتي من الاستثمارات .

5-تحسين مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس وتيرة ، هذا مما يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير .

رابعا/الاختلال النقدي:

يكون هذا الاختلال بسبب عدم تناسب التغير الحاصل في سعر الصرف مع انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، وسمي بالاختلال النقدي نظرا لارتباطه بقيمة العملة المحلية ومستوى الأسعار السائد في البلد.

يعد التضخم سبب رئيسي في ظهور الاختلال النقدي ، فارتفاع الأسعار داخل البلد مقارنة بالخارج يجعل المقيمين في هذا البلد يفضلون السلع الأجنبية المستوردة عن السلع المحلية فتزيد بالتالي الواردات وتنخفض الصادرات فيحدث الخلل (عجز) في ميزان التجاري. ويبقى هذا الاختلال حتى يتم تعديل سعر الصرف بما يتناسب مع الانخفاض الحادث في القدرة الشرائية(أي تخفيض قيمة العملة المحلية) أو انتهاج سياسة مالية ونقدية انكماشية مناسبة لإعادة الأسعار الداخلية إلى ما كانت عليه[1].

المطلب الثاني: تصحيح الخلل في الميزان التجاري عن طريق آلية السوق

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الداخل والخارجي ، وهذا يؤثر على التصدير و الاستيراد بحيث يكون كل اختلال يخلق الظروف من شأنها علاج وذلك بقوى السوق نفسها دون تدخل السلطات العامة[2]،و تحت تأثير أفكار كنز وجهت الأنظار إلى تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان و تغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة ، فضلا عن إدخال العمليات المالية و تأخذ هده الطريقة ثلاثة أشكال تتمثل في :

([1]) شقيري نوري موسى،محمد عبد الرزاق الحنيطي، صالح طاهر الزرقان ،عبد الله يوسف سعادة، مرجع سابق ص 207 .

([2]) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 112 .

الفرع الأول:التصحيح عن طريق آلية الأسعار

و يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، و يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي[1]:

-ثبات أسعار الصرف.

-الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر .

-مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتهما) .

تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ، التي ترتكز على حركة السلع بين الدول على أساس الفروقات النسبية في الاسعارها هذا من جهة ومن جهة أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها.إن تغير في الأسعار يتبعه تغير في حجم السلع المتبادلة وهذا ينتج عنه اختلال في الميزان التجاري بالسلب و الإيجاب .

حيث أن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات ينتج حتميا عجز ميزان التجاري ،و طبقا لنظام الذهب لابد من تغطية هذا العجز بالذهب وهذا يدل على خروج النقود الذهبية من الدولة المعنية بمبلغ هذا العجز مما يؤدي إلى قلة عرض هذه النقود ، مما ينتج عنه انخفاض أسعار المحلية.

فعند حدوث فائض في الميزان هذا يدل على دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، هذا ما ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة مقارنة مع دول الأخرى ، و ينتج عنها نتيجتين ، أولهما انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها وذلك من منظور الأجانب و الثانية هي زيادة استيراد الدولة من الخارج وهذا يعود انخفاض أسعار السلع الأجنبية وهذا حسب المقيمين في الدولة و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان التجاري .

وحسب هذه النظرية يتم إعادة التوازن الميزان التجاري من خلال العلاقات السعرية (بين مستويات أسعار المحلية و الأسعار الأجنبية للسلع المتبادلة) مع الأخذ بعين الاعتبار كمية النقود قي الداخل والخارج،وتقوم هذه النظرية على أساس أن أي زيادة أو نقصان في كمية النقود تؤدي إلى زيادة أو نقصان في الطلب الكلي على السلع والخدمات و أي تغير في هذا الأخير يؤثر على مستويات الأسعار[2].

وأسعار الفائدة بدورها ستؤثر على وضع ميزان التجاري ،و لكن ليس كما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان فعندما تكون حالة الفائض فإنه بإمكان البنك المركزي للدولة خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لارتفاع السيولة المحلية، مما ينتج عنه تدفق الأموال إلى خارج الدولة و بالتالي التخلص من

([1]) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 128 .

([2]) هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 262 .

الفائض المتاح و إعادة التوازن للميزان، عند حالة العجز يستطيع رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان.

ومما ذكر سابق فان تصحيح في الميزان بهذه الطريقة تكون حسب مايلي :

شكل رقم : 02-02 تصحيح حسب آلية الأسعار

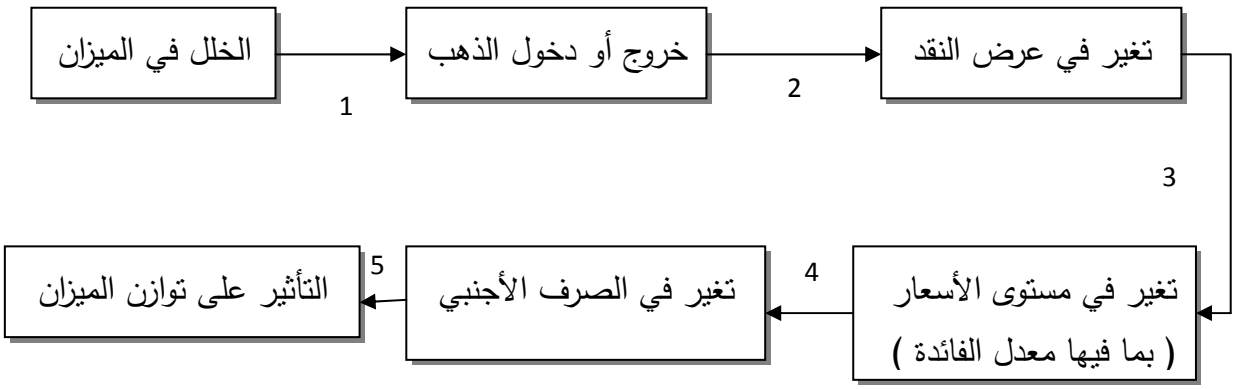

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عرفان تقي الحسني ،**التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1999، ص 130 .

الفرع الثاني:التصحيح عن طريق سعر الصرف:

هي الطريقة المتبعة عندما تم التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) ، و اتخاذ نظام سعر صرف حر و عدم تقيده من قبل السلطات النقدية[1].

و تتلخص هذه الآلية في أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان التجاري عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية و بالتالي سوف يعرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق الأجنبية وعندها ستصبح أسعار السلع و الخدمات المنتجة في تلك الدولة منخفضة مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات الدولة ، و هكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض الواردات نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة و تستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان التجاري ،أما عند حدوث الفائض في الميزان يقع العكس[2].هنا يعني وجود طلب مرتفع على العملة ذلك البلد مما يؤدي عنه ارتفاع عملته وينتج عن هذا انخفاض صادرات البلد وارتفاع الواردات فانخفاض الصادرات راجع إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة بالمقارنة إلى العملات الأخرى ، و زيادة الاستيراد كان سببه

(1)سامي عفيفي حاتم، "**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص102.

(2) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي،وآخرون ، مرجع سابق، ص 60 .

انخفاض قيمة العملات الأخرى مقارنة بالعملة المحلية وتبقى في هذا الاتجاه حتى يعود التوازن من جديد[1].يمكن تلخصها في الشكل التالي :

الشكل رقم: 02- 03 تصحيح عن طريق سعر الصرف حالة عجز

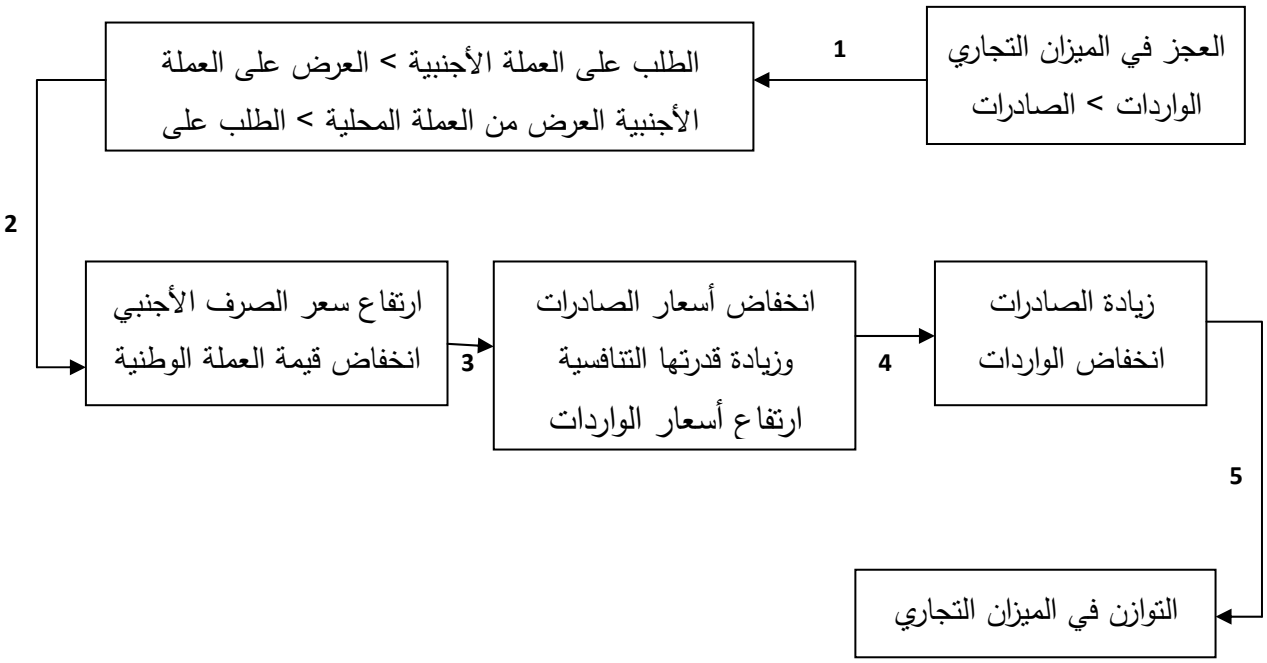

الشكل رقم: 02- 04 تصحيح عن طريق سعر الصرف حالة فائض

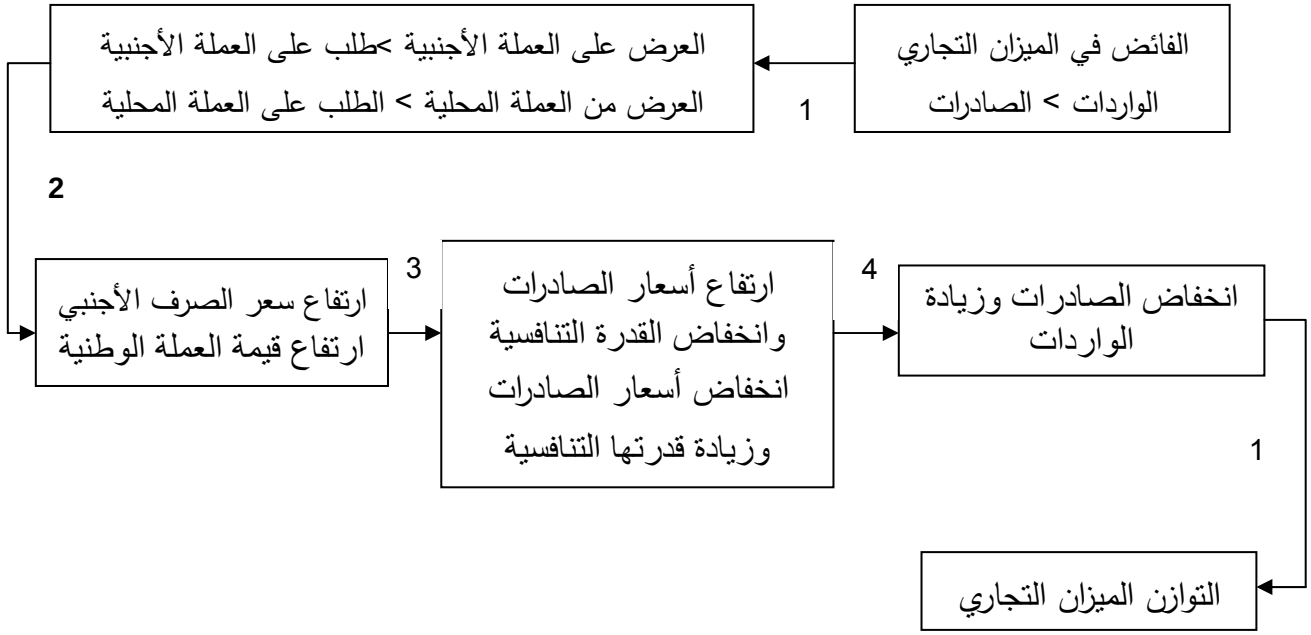

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على دوحة سلمى،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث العلوم التجارية التخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارة و علوم التسيير ،2014-2015،ص127

(1) أمين رشيد كنونه ، **الاقتصاد الدولي** ،المطبعة الجامعية ،بغداد ،1980،ص ص 187-188 .

العلاقة بين الشكل :

هنا يظهر سعر الصرف يتعلق بوضعية ميزان التجاري ، فان تغيرات سعر الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل، وسوف تتضح الحالتين كمايلي[1]:

1- حالة عجز الميزان: يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض، وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية، فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار، وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل من الطلب عليها.

2-حالة الفائض في الميزان: يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات، مما يزيد من الطلب عليها.

الفرع الثالث:التصحيح عن طريق الدخول : (النظرية الكينزية)

((مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي الى احدث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال)) [2].

هنا تحاول النظرية أن تربط بين التوازن الدولي وبين الدخل الوطني ، وإظهار التأثير المتبادل بين هذين الجانبين في كل اقتصاد. فحركات الدخل و التشغيل تأثر على مستوى المبادلات الدولية.

بحيث التغيرات الحاصلة في الدخول وأثارها على الصرف الأجنبي وينتج عنه في الميزان التجاري وتقوم هده النظرية على شروط أهمها[3]:

- ✓ ثبات أسعار الصرف .
- ✓ جمود الأسعار (ثباتها) .
- ✓ الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير تحت مضاعف الإنفاق .

تتلخص هذه النظرية في عندما يكون الاختلال في ميزان التجاري سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية[*]

([1]) حاجي سمية ، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990 – 2014)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارة و علوم التسيير ،2015-2016 ، ص 153

([2]) زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 112-113 .

([3]) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 131

([*]) مضاعف التجارة الخارجية: هي نظرية تعكس العلاقة الموجبة بين زيادة صادرات الدولة من جهة وزيادة الدخل القومي له من جهة أخري ،بحيث أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي

والاستثمار و تشغيل ، فعندما يسجل ميزان التجاري البلد فائضا نتيجة لتزايد في صادراته وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتصاحبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الصادرات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، حيث ينخفض الدخل فيقل الطلب على السلع مما يؤدي إلى انخفاض جديد في الدخل، ويتبع ذلك سلسلة من الانخفاضات المتتابعة في الدخل إلى نقصان الاستيراد من الخارج بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل الاستيراد وإعادة التوازن إلى ميزان التجاري[1].

وسوف نلخص هذه الطريقة من خلال المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم : 02-04 التصحيح عن طريق الدخول حالة الفائض

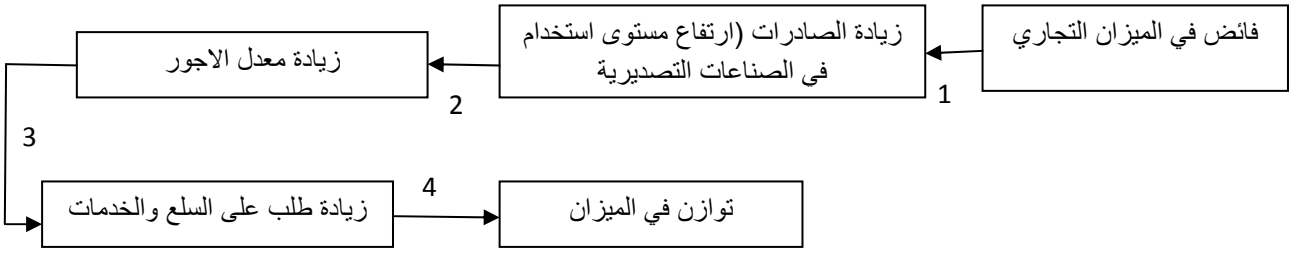

الشكل رقم : 02-05 التصحيح عن طريق الدخول حالة العجز

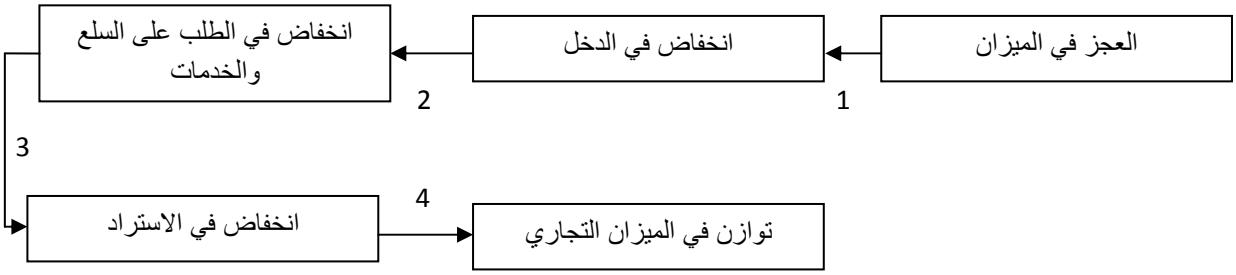

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2006.

الفرع الرابع:طريقة المرونات (التجارة) :

تعتمد هذه الطريقة على التغيرات التي ستحدث من جراء تغير سعر الصرف الناتج عن انخفاض قيمة العملة التي تؤدي إلى زيادة الصادرات مما يؤثر على(عرض أو الطلب) الصرف الأجنبي عليه وهذا ما يؤثر على

[1]هوشيار معروف ، مرجع سابق ، ص 263 .

ميزان التجاري .

تؤدي عملية تخفيض قيمة العملية دورها عندما تكون هناك مرونة بين الطلب على الصادرات والواردات الدولة و وضعية الاقتصاد إذا كان في حالة التوظيف الكامل .

عند التدقيق في هذه الطريقة نجد أنها ركزت على تدفق السلع و الخدمات من خلال التغير في قيمة العملة المحلية و أهملت التدفقات الدولية لرأس المال[1].

المطلب الثالث : التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

تلجأ السلطات العامة من أجل علاج الاختلال في الميزان إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بحيث أنها ألا تدع هذه الأخيرة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن إلى ميزان لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأسعار و الدخل القومي ، و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار و استقرار الدخل القومي عند مستوى الاستخدام الكامل ، و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي و في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان التجاري. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني[2].

الفرع الأول :الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

تتمثل هذه الإجراءات في [3]:

-بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

-استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة من اجل حماية التجارة تتمثل في:

اولا- :الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها[4]:

1-الرسوم الجمركية :تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات" و تنقسم إلى:

([1]) عرفات تقي الحسني ، نفس المرجع ، ص 132 .

([2]) جميل محمد خالد ، **أساسيات اقتصاد الدولي**، الأكاديميون لنشر و التوزيع ، المنهال 2014 ، ص 176 .بدون بلد .

([3]) عمران عباس يوسف عبد الله، أحمد سليمان أحمد عبد الله، وآخرون،**أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية(1992**

2014) مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، لكلية النيل الابيض للعلوم والتكنولوجيا،العدد 8 ، ص ص 100-101 .بدون سنة .

([4]) رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997 ، ص 40 .

1-1-الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم....إلخ).

1-2-الرسوم القيمة: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

1-3-الرسوم المركبة: و تتكون من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمة.

2 - **نظام الإعانات:** يعرف على أنه كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح ،وهناك نوعان من الإعانات تتمثل في[1]:

2-1-الإعانات المباشرة :تتمثل في أداء مبلغ معينة من النقود يحدد على أساس قيمي أو على أساس نوعي كما هو الحال الرسوم الجمركية .

2-2-الإعانات غير المباشرة : تتمثل في منح المشاريع بعض الامتيازات لدعمه ماليا وذلك من خلال تخفيض معدلات الضرائب أو إلغاءها ،وأيضا منح بعض التسهيلات الائتمانية منها تخفيض معدلات الفائدة او تمديد مدة الدفع .

2-3 -**نظام الإغراق** : يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية هنا نميز له ثلاثة أنواع هي[2]:

2-4-الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

2-5-الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة ويزول بمجرد تحقيق الأهداف .

([1]) بلقلة إبراهيم ،آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود والمالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2008- 2009 ، ص 34 .

([2]) دومنيك سلفاتور، أساسيات في التجارة الدولية ،دار لقمان للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.ص**50** .

2-6-الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

ثانيا / الأدوات الكمية : تنحصر أهمها في نظام الحصص ، تراخيص الاستيراد ، المنع الحظر وسنعرضها كمايلي[1]:

1- نظام الحصص :يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).

2- المنع (الحظر): يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية ، و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

2-1-حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

2-2-حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

3- تراخيص الاستيراد :عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) مسبق من طرف الجهات الإدارية المختصة بذلك.

ثالثا/ الأدوات التجارية :تتمثل في[2]:

1- **المعاهدات التجارية** :هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات طابع

([1]) شتاتحة عمر،**تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1990- 2012)**،رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص مالية الدولية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -الجزائر ،2014-2015 ، ص 20 .

([2]) زايد مراد مداخلة بعنوان: **دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر(حالة الوكالة الوطنية للتشغيل)** ، الملتقى الدولي الأول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة –جامعة المسيلة– نوفمبر 2011

سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2-الاتفاقات التجارية :هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3- **اتفاقيات الدفع** :تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...الخ [1].

الفرع الثاني: الإجراءات الخارجية

و تتمثل هذه الإجراءات في[2]:

1 – اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزي الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ....الخ.

2 – بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

3 – بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

و نشير أخيرا إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه و هذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي و لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية سياسة التسوية بمعناها الحقيقي و لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان بعض الدولة وبين فائض البعض الآخر و ما لم تتلاق الأهداف و الأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا.

القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان بعض الدول و بين فائض البعض الآخر و ما لم تتلاق الأهداف و الأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا. سياسة التسوية بمعناها الحقيقي و لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات

(1) شتاتحة عمر، نفس مرجع ، ص 21

(2) عرفان تقي الحسني ، مرجع سابق ، ص 142 .

التسوية القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان بعض سياسة التسوية بمعناها الحقيقي و لا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة ، إذ في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان بعض.

الفرع الثالث : تصحيح عن طريق السياسة النقدية

ان الاختلال الذي يحدث في سوق النقد نتيجة التغيير في كمية النقود المعروضة والمطلوبة ،وكل ما العوامل التي تؤثر عليهما تنعكس على سوق النقد ، ومن هذه العوامل الأسعار و معدلات الفائدة ، التوقعات التضخمية ، النمو الاقتصادي ، ودرجة الانفتاح الاقتصادي تكون اثرها بصورة مباشرة على عرض والطلب النقد وهذا بضرورة يؤثر على الميزان[1].

تلعب السياسة النقدية الدور كبير في تصحيح الاختلال في الميزان ، ففي حالة العجز تقوم البنوك المركزية باستخدام السياسة النقدية هي رفع سعر الخصم وذلك لأنها ترفع أسعار الفائدة فسوف ينخفض الائتمان مما يدفع الأسعار نحو الانخفاض الطلب على السلع المعروضة ، أما عند ارتفاع أسعار الفائدة يدفع الأجانب باستثمار وتوظيف أموالهم في البنوك الوطنية وهذا ما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الدولة ،مما ينقص العجز في الميزان[2].

ومن الآليات تعتمد عليها في التصحيح اعتماد على نظام سعر الصرف والفائدة لأنه يعتمد على التلقائية في التصحيح ، حيث إن التغيرات في سعر الصرف تعتبر أداة فعالة في السياسة الاقتصادية عندما تكون الدولة متحكمة في سعر الصرف والفائدة وهذا ما يحقق توازن في الميزان[3]

ومن خلال التحكم في سعر الصرف العملة بزيادة والنقصان وهذا ما يؤثر على حركة الصادرات والواردات[4].

([1])Jacob A , Frenkel , Carlos Rodrigues ,"**Portfolio Equilibrium and The Balance of Payment a monetary Approach"**, 1975 , p674.

([2]) صالح مفتاح ، **النقود والسياسة النقدية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005 ، ص 141.

(3)Jeffrey M. Davis , « Macro économic Ajustement Policy instrument and issues » ,IMF, august ,1992, p07

([4]) Trevithick JA , MUIVEY . C, "**The Economic of inflation** " , London, 1979, p 13.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل نستخلص ان الميزان المدفوعات هو أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية لدولة، بحيث يساعدها في التخطيط والتوجيه في العلاقات الاقتصادية بين الدول، و إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماج في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس قدرة الاقتصاد

و قابليته ودرجة انسجامه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، من خلال التجارة الدولية التي عكس حجم و هيكل الصادرات و الواردات ، من خلال ميزان التجاري الذي يعد واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم من خلاله حساب معدل نمو الاقتصاد لدولة ما كما أنه يمثل جزء من الحساب الجاري عند حساب الناتج المحلى الإجمالي ويوضح ما إذا كانت اقتصاد الدولة يتحرك بإيجابية أو العكس هو الفارق بين القيمة النقدية لمعدل الصادرات والواردات في فترة زمنية محددة، حيث يتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات التي قد تؤثر على حالته بالسلب أو الإيجاب .وذلك من خلال تعرضه إلى اختلال في توازناته وهذا راجع لتأرجح احد مكوناته سواء كانت صادرات أما واردات التي يظهر من خلالها رصيد عاجزا أو محقق فائض .

الفصل الثالث

انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018)

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وكل محطة تعكس الوضع السائد في البلاد، ويعتبر النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وذلك لأنه القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي.منذ الاستقلال إلى وقتنا الراهن ، وقد لعب دورا هاما في بناء قواعد اقتصاد الوطني ومشاريع التنموية التي تخطط،وفق لعائداته فهو يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية إذ يهيمن على إجمالي الصادرات،فالجزائر بذلك تعتمد بشكل أساسي على عائداته في تمويل احتياجاتها،ما يجعل اقتصادها وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعادها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وكذلك الهزات وتقلبات التي شاهدها هذا الأخير والتي كان لها تأثير على أسعار النفط هبوطا وصعودا مما نعكس على الاقتصاد الجزائري بحكم جل إراداته نفطي، وعلى الميزان التجاري بصفته المرآة الخارجية التي التي تعكس الوضع التجارة الخارجية للجزائر بصفة خاصة والاقتصاد ككل بصفة عامة.

لهذا ارتأينا في هذا الفصل دراسة وتحليلية للانعكاسات أسعار البترول على الميزان التجاري لفترة 2000 إلى 2018 ، والتي قسمنها حسب المباحث التالية :

المبحث الأول : انعكاسات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري لفترة 2000-2008

المبحث الثاني : انعكاسات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري لفترة 2009-2013

المبحث الثالث : انعكاسات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري لفترة 2014-2018

المبحث الأول :انعكاسات البترول على الميزان التجاري الجزائري خلال لفترة 2000 – 2008

يشكل قطاع النفط الركيزة الأساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل حوالي 60% من الميزانية العامة، و35% من الناتج الإجمالي المحلي و97% من إجمالي الصادرات [1].

وكذلك للإرساء قاعدة اقتصادية متينة و تحقيق التنمية في مختلف القطاعات وذلك يتأتى من العوائد المالية الناتجة عن صادرات النفطية وما ينتج عنه فوائض مالية معتبرة وتجسد هذا من خلال خطط تنموية، وقرارات سياسة حكيمة خلقت للجزائر مكاننا في السوق النفطية العالمية،إن التطور الاقتصادي في الوطن وكذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي ، دفع بالجزائر إلى الإسراع في إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر وتنافسي، واتبعت العديد من الإجراءات منها خوصصة مؤسساتها وتحرير التجارة الخارجية وغير من الظروف وهذا يعود إلى تأرجح أسعار البترول.

ومن هذا المنطلق لابد علينا التعرف على إمكانيات الجزائر البترولية والاحتياطي وكمية إنتاج لديها قبل تعرض إلى تطور الأسعار البترول ضمن فترة الدراسة ، والتي سنتطرق لها في المطالب التالية:

المطلب الأول : تطور أسعار البترول في فترة 2000-2008

اقتصادية الجزائري، تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي.ولهذا لابد من معرفة واقع النفط في الجزائر والتي سنوضحها في الناصر التالية:

أولا : تاريخ البترول في الجزائر

حيث تم اكتشاف أول حقل البترولي في الجزائر1946 من طرف شركة البترول" الصور" الفرنسية في "قطرني" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح سنة 1952 ، حيث أن أولى براميل النفط الجزائري وصلت إلى فرنسا بعد اكتشاف البترول في العجيلة وحاسي مسعود جنوب الصحراء عام 1956 المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية الجزائرية وشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر و استغلاله " ريبال "[2]، وجسدت فرنسا تعميق استغلالها لثروة الوطنية في شكل مواد منهاالمادة1111/85 ما يعرف باسم " القانون البترول الصحراوي"(*)وبعد

([1]) مؤتمر الطاقة العربي العاشر،الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة ،21-23 ديسمبر2014 ص 03 .

([2]) زغيب شهرازاد ، وحلمي حكيمة ، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة ، مجلة الالكترونية ، الدنيمارك ، دون سنة .ص49

(*) **القانون البترول الصحراوي** : هو قانون وضع بعد سنتين من اكتشاف (سي.بي.أس) عام 1958 الذي تمت المصادقة عليه في نوفمبر من العام نفسه بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم. وأدى القانون المذكور إلى تكريس المسعى الاستعماري الذي تبلور بشكل جلي في اتفاقيات إيفيان التي نصت على حصة فرنسا من النفط الجزائري بعد الاستقلال.

استنزاف كبير لثروة الوطنية وخاصة بعد استقلال وفي شهر ديسمبر 1963 أُنشئت الشركة الوطنية لتسويق المحروقات "سوناطراك" وكان هدفها الأول هو نقل وتسويق المحروقات، وتوسعت الشركة خلال ثلاث سنوات الأولى لتشمل مجالات صناعية (بترولية وغازية)[1]،بعدها قررت السلطات الجزائرية بضرورة تحكم في الشركة و في إنتاجها لتسترد الدولة الجزائرية ما سلب منها.ونظرا لأهمية هذه الثروة في التنمية الاقتصادية قررت الجزائر في 24 فيفري 1971 تأميم المحروقات و بذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في كافة الشركات الأجنبية إلى 51% من رأسمالها. وقد أثار هذا القرار ردود أفعال عنيفة من قبل الشركات الفرنسية ، و الأوساط المساندة لها ينقل البترول إلى الساحل ليصل إلى مصانع التكرير و موانئ التصدير عبر 7 أنابيب للبترول[2].

لقد مرت الجزائر بعديد من المراحل في تاريخها النفطي بصفة عامة والبترول بصفة خاصة وجملة القرارات والانجازات منذ الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال حيث كان حافل بالتغيرات وتطورات إلى إن وصل إلى القرن الحالي ، ونظرا للأهمية هذه الثروة التي تناولها الكثير من الدارس والمحللين في دراساتهم، وسنحاول من خلال هذا الفصل تحليله حسب فترة الدراسة وسوف نوجزها كمايلي :

أولا-الاكتشافات الآبار البترولية المحققة في الجزائر في الفترة 2000 إلى 2008 :

من اجل تطوير قطاع المحروقات اتخاذ سياسة جديد مكنتها من إدخال تغيرات جذرية وذلك عن طريق اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الحفر والإنتاج، حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للنفط و الغاز ، و قد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة ما بين (2000-2008) حوالي 30 مليار دولار أمريكي أي بمعدل 2.3 مليار دولار سنويا، 87 % منها خصصت لتطوير المكامن[*]. وهي تسعي لتحقيق الأهداف الأساسية المسطرة في هذا القطاع الى[3]:

- ✓ رفع وتحسين احتياطيات المحروقات وظروف استغلالها وذلك بإنعاش وتكثيف البحث والاستكشافات جديدة.
- ✓ تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين نسب الاستخلاص في المكامن المستغلة .
- ✓ خلق القيمة المضافة وفرص عمل مباشرة و غير مباشرة جديدة .

([1]) عبد الحكيم الرويضي ، نفط الجزائر : كيف تحولت الثروة إلى نقمة ، مقال 01 أبريل 2015 ، يمكن اطلاع عليه من خلال الموقع:المتصفح في 2019/05/12 بالتوقيت https://www.noonpost.com/content/609111.47

([2]) تم التصفح يوم 2019/05/09 بتوقيت : 23:56 ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

([*]) المكامن : هي عبارة المصيدة الحاوية على النفط أو الغاز أو كليهما معا. تكون مسامات الصخور المكونة للتركيب الجيولوجي المسمى بالمصيدة مملؤة عادة بالمياه التي تزاح عند وصول الهيدوكاربونات المكونة للنفط أو الغاز إليها إثناء هجرتها من الصخور المصدرية و بذلك تحبس الهيدروكاربونات داخل المصيدة وتبدا بالتجمع بمرور الزمن.

([3])مؤتمر الطاقة العربي العاشر،الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة ،21-23 ديسمبر 2014، ص 19 .

تم أبرام مابين سنتي 2000 و 2008 في إطار البحث و الاستكشاف 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال عشر مناقصات دولية حيث تم إعلان على07 مناقصات خلال هذه الفترة،منها 06 مناقصات الأولى في إطار قانون 86-14[*] المعدل ومتمم جاء في ظروف خاصة، وهي ظروف الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل المبادلات الخارجية بنسبة 34%، جاء من أجل فتح مجال الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات من خلال الشراكة مع سوناطراك. وهذا نظرا أزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في منتصف الثمانينات و بالإضافة إلى أزمة السياسية والأمنية التي سادة في تلك الفترة ، حيث كانت تعتمد على مبدأ المفوضات الثنائية المباشر بين الطرفين (سونا طراك والشركة الأجنبية) وهذه طريقة عملها من أجل منح التراخيص لبدأ العمل عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من اجل مساهمة فعالة في قطاع الطاقة و اكتساب التكنولوجيات و المهارات اللازمة[1].

حيث إننا نجد المساحة المخصصة الاستكشاف و الإنتاج تقدر بـ 1.5 مليون كلم^2 وهذا الى غاية 31 ديسمبر 2008 تقدر ب 631662 كلم^2،

لقد حققت الجزائر تطور كبير في مجال التنقيب والاكتشافات وهذا ما يتضح لنا من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم : 03-01 تطور الاكتشافات وتنقيب على البترول خلال فترة 2000-2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الآبار المكتشفة	09	07	06	07	13	08	17	20	19

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2008 2000 ص20-www.mem-algeria.org واطلع عليه في : 2019/05/11 بتوقيت :09:54

وسيتضح أكثر من خلال الرسم البياني التالي :

(*) لقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات التي تسمح سوناطراك للانفتاح على الشراكة .

([1]) وزارة الطاقة والمناجم ، حصيلة انجاز قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008 ، طبعة 2009 ،للاطلاع على الموقع التالي : http://www.mem-algeria.orgتم الاطلاع عليه يوم

الشكل رقم :03-01 تطور الاكتشافات لفترة مابين 2000- 2008

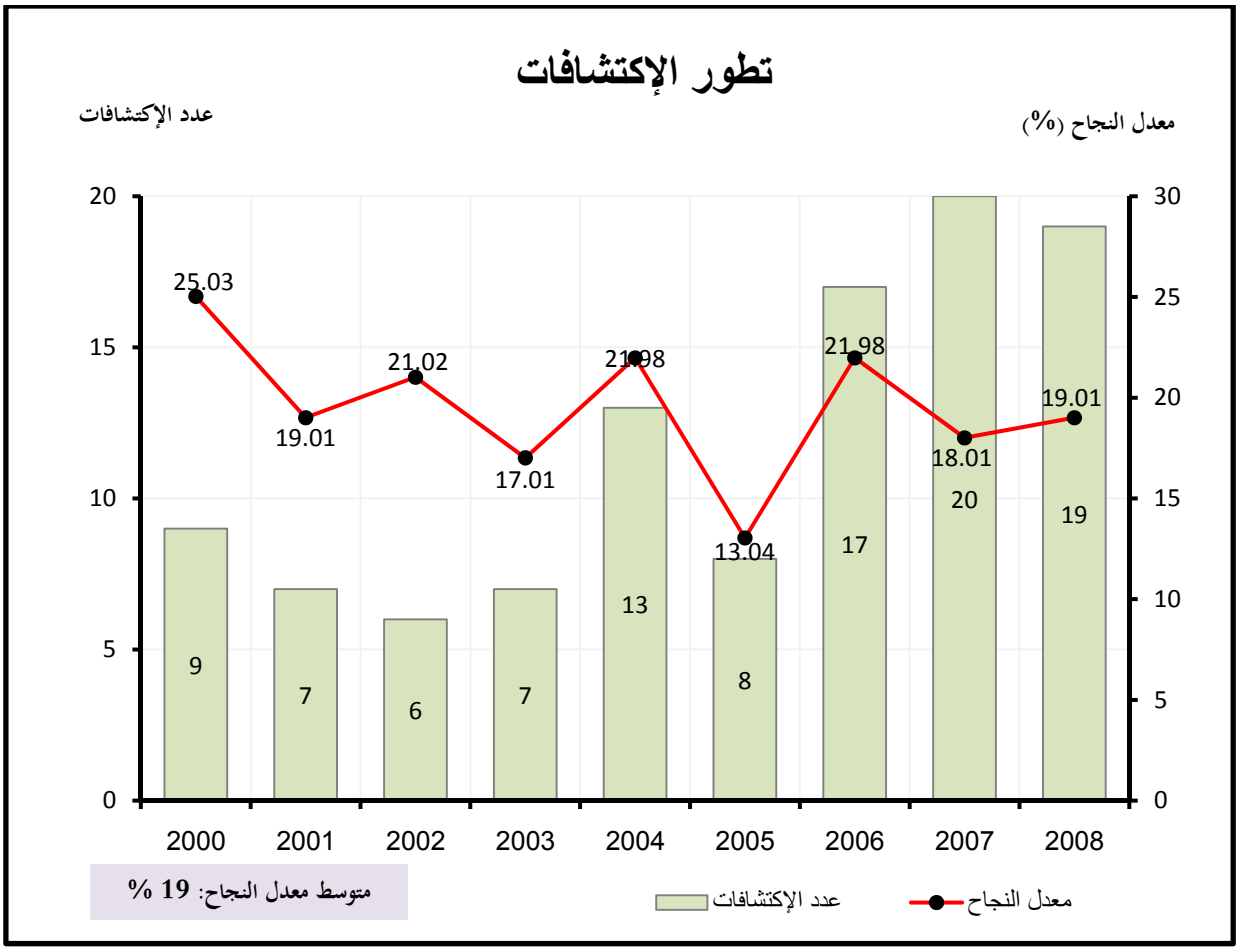

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على البيانات الجدول 03-01 .

نلاحظ من خلال الجدول انه هناك تغير ملحوظ في عدد الآبار المكتشفة من السنة إلى آخر خلال الفترة (2000-2008) ،حيث نجدها من 9 خلال سنة 2000 إلى إن تصل إلى 19 سنة 2008 وهذا راجع للمناقصات والعقود الشراكة مع الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية أيضا،ومن ناحية أخرى وصلت سنة 2007 إلى اعلي عدد وصل إلى 20 ، وعلى عموم فان مجموع الاكتشافات خلال فترة الممتدة من (2000-2008) 106 أي بمعدل 11 اكتشاف في السنة . بحث وقعت شركة سوناطراك على مشروع مشترك مع شركة روس نفت الروسية من المقرر أن يبدأ تشغيله في 2012 ، لتطوير ما بين 50 ألف و 60 ألف ب/ي في جنوب الجزائر[1].

([1]) تقرير الإقتصادي العربي الموحد-2009 https://www.amf.org.ae/ar/content/ تم الاطلاع عليه في 2019/05/14 على ساعة 00:15

ثانيا :تطور إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2000 -2008)

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ارتفاع كبير في إنتاج البترول وهذا راجع إلى تغير في سياسة المنتهجة من طرف وزارة الطاقة حيث شهد تطور ملحوظ في إنتاج البترول وسنبين ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم :03-02 تطور إنتاج البترول لفترة 2000 – 2008

(الوحدة :ألف برميل يوميا)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج البترول	796.0	776.6	729.9	942.4	1,311.4	1,352.0	1,368.8	1,371.6	1,356.0

Source :OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008 , p 21 . www.opec.org.

مما يلاحظ من الجدول رقم03-02 الإنتاج البترول في السنوات الثلاثة الأول على التوالي نجد الإنتاج في تأرجح حيث بين السنوات الثلاثة الأولى على التولي يقدر الإنتاج مرتفع في سنة 2000 وبدأ ينخفض سنة 2001 بمقدار 776.6 ألف برميل لليوم في حين استمر في الانخفاض سنة 2002 بمقدر 729.9 إلف برميل و يرجع لظروف العالمية وكذا الوطنية بحيث سيطرة شركة سوناطرك على القطاع وعدم اكتشافات الجديدة ومن سنة 2003 إلى غاية 2007 ارتفع الإنتاج وهذا لدخول الشركات الأجنبية إلى الجزائر لتطوير الإنتاج وزيادة التنقيب لينخفض في 2008 وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وتالي لابد من تخفض حصة الإنتاج .

بلغ إجمالي إنتاج النفط أكثر من1.8 مليون برميل في اليوم (حوالي2.4 في المائة من الإنتاج العالمي للنفط)[1].

الاحتياطي الجزائر من البترول لفترة 2000-2008

باعتبار أن هذه المادة ناضبة تسعي كل دولة الاحتفاظ بها لتواجه بها التقلبات السعرية أو التغيرات في الظروف الاقتصادية ،فانتهجت الجزائر سياسة إصلاحية ،تخص قطاع المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة حيث سنت العديد من قوانين ، بالاظافة عملية استكشافات وتنقيب عن الآبار الجديدة و ذلك بتشجيع الشراكة الأجنبية من اجل مواكبة العولمة في هذا القطاع واستفادة من إمكانياتها والتكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها في

(1)تقرير السنوي صندوق النقد الدولي رقم 52/05 لسنة 2005

هذا المجال، وبدأ الاحتياطي المؤكد في الارتفاع من سنة للأخرى وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي :

الجدول رقم : 03-03 تطور الاحتياطي المؤكد من البترول لفترة (2000-2008)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي البترول	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200	12200	12200

Source :OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006 , p 17 . www.opec.org. تم اطلاع عليه يوم 2019/05/16 بتوقيت 16:03

OPEC, Annual Statistical Bulletin-2008 , p17. www.opec.org

الشكل رقم: 03-02 تطور احتياطي البترول والغاز في الجزائر لفترة (2000-2008)

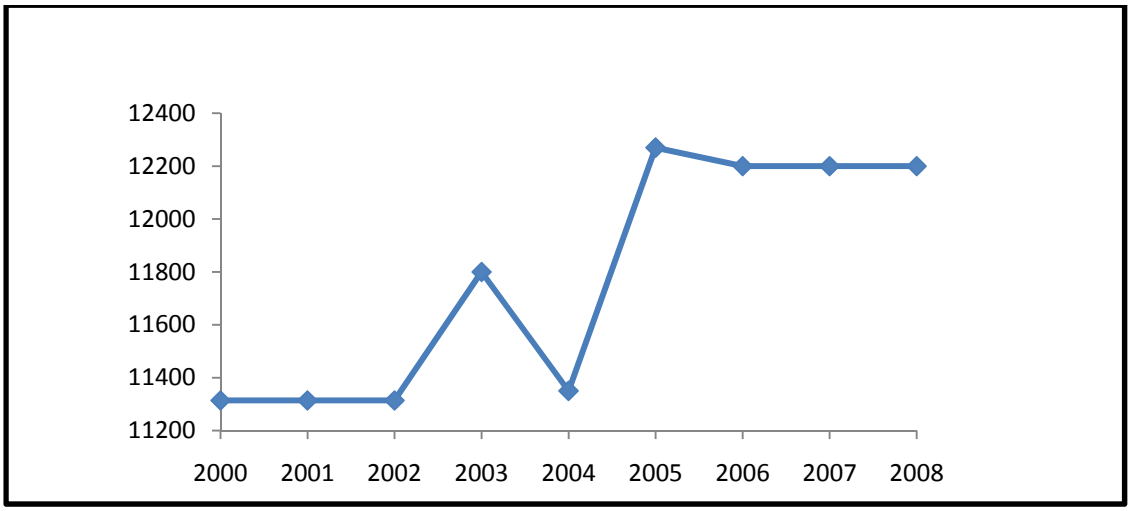

المصدر : من اعداد الطالبة باعتماد على الدول رقم : 03-03

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم 03-03 إن احتياطي البترول في الجزائر لفترة الممتدة من (2000 إلى غاية 2008) تميز بالثبات خلال الثلاث السنوات الأول من هذه الفترة أي من 200الى 2002 قدر الاحتياطي ب 11314 مليون برميل وهذا ناتج عن اعتماد على أبار القديمة وعم قدرة سونا طراك عن تحقيق الزيادة ، أما في سنة 2003 ارتفع بنسبة طفيفة وصل إلى 11800 مليون برميل وفي سنة 2004 يعود إلى النزول مرة أخري بمقدار11350 مليون برميل ، بينما حقق اعلي مستوى بمقدار 12250 مليون برميل وذلك راجع للقانون الجديد الذي أصدرته الحكومة قانون 2005[*] من اجل جذب الاستثمار ألاجني الذي الغي نظام التعامل بالشراكة حل

محله نظام التعامل بالتعاقد الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات ، استغلالها ، نقلها ، تكريرها و تحويلها، و تجارة المشتقات النفطية ، تخزينها و توزيعها، و يضبط استعمال التجهيزات و التركيبات التي تسمح بممارسة

(*) قانون 2005 : اصدر في 2005/02/22 المتعلق بالمحروقات، يرمي إلى تحسين أداء القطاع، وذلك عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، ومن أجل منافسة متزايدة الشدة في سوق المحروقات .

هذه النشاطات،ليرجع الاستقرار مرة أخرى في ثلاث سنوات الأخيرة من هذه الفترة أي من 2006الى غاية 2008 وهذا يعود إلى الظروف التي كانت تعيشها البلاد .

يرتكز الاحتياطي الجزائري من البترول في الشمال وشرق الصحراء الجزائري متمثل في حاسي مسعود وظهر وإليزي ، وورود النوس، وبركين ،التي تتربع على اكبر نسبة تفوق 70% .

تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000 إلى غاية 2008

عرفت أسعار البترول تطورات كبيرة وتقلبات حادة و مفاجئة ، خلال فترة (2000-2008) ،حيث نجدها شهدت تقلبات في السنوات الأولى (2000-2001)، في حين أخذت منحا تصعدي ابتدآ من سنة 2002 إلى غاية 2008 ، والتي ستتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم :03-04 تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة : (دولار للبرميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على:

-تقرير العربي الموحد 2000-2009 تم اطلاع عليه يوم 2019/05/17 بتوقيت 10:03 على الموقع :

https:// www.amf.org.ae

-تقرير بنك الجزائر 2009 .

الشكل رقم : 03-03 تطور أسعار البترول خلال فترة (2000-2008)

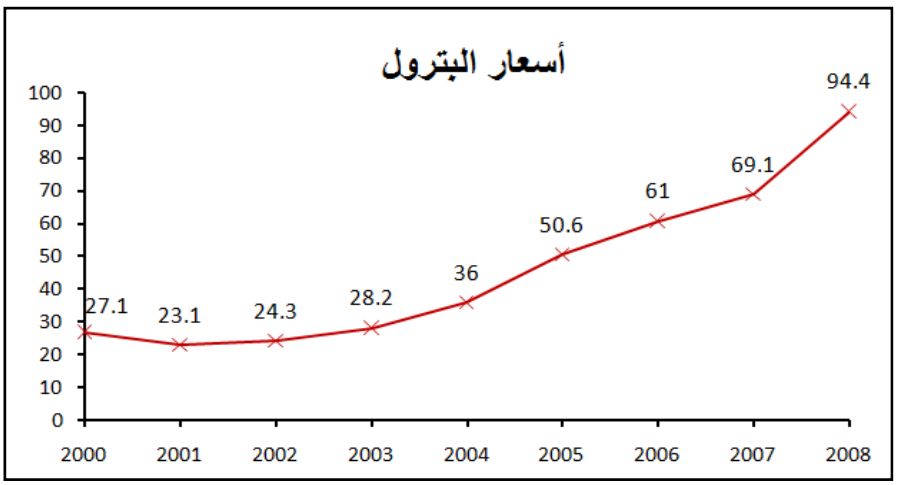

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول رقم 03-03

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03-04 والشكل أعلاه أن أسعار البترول عرفت تطورا ملحوظ منذ سنة 2000 بسعر قدره 27.6 دولار للبرميل وهذا راجع لتزايد الاستهلاك العالمي للبترول بسبب الظروف الجوية التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا ، بالاظافة إلى امتلاك الأوبك اكبر حصة من إنتاج العالمي العام تقدر بـ 40% وامتلاك أعضائها 80% من احتياطي العالمي .

بينما السنة 2001 انخفضت الأسعار نتيجة إلى التباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهده العالم و أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية [1]التي أدت إلى الركود والكساد داخل الاقتصاد الأمريكي مما اثر على الطلب العالمي للبترول هذا ما انجر عنه تدهور في الأسعار حيث بلغ سعر بـ23.1 دولار للبرميل و انخفضت سلة الأوبك بنسبة 16% مقارنة بسنة 2000 .

ففي فترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2008 استمر الاتجاه التصاعدي للأسعار البترول ، فعند سنة 2002 بدأت الأسعار في ارتفاع بشكل محسوس حيث بلغ 24.3 دولار للبرميل، منتقلا إلى 28.2 دولار للبرميل ، معدل مرتفع للأسعار سلة الأوبك بنحو 3.8 دولار للبرميل ما يعادل 15.8% سنة 2003 وساهم في ظهور هذه النقلة النوعية في الأسعار إلى عدت أسباب منها:

-العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 ،وهذا راجع للاستحواذ العراق على اكبر احتياطي في العالم و باعتباره ثاني منتج في منطقة الشرق الأوسط.

-اضطرابات السياسية في فنزويلا بسبب الإضراب العام الذي شاهدته في ديسمبر 2002 مما نتج عنه إيقاف الصادرات البترولية وبالتالي انقطاع الإمدادات.

-الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا نتج عنه انخفاض الإنتاج .

-الملف النووي الإيراني باعتباره كمنتج ومصدر رئيسي .

-اضطرابات التي واجهتها الشركة الروسية "يوكوس" بسبب ارتفاع حجم الضرائب الفروض عليها بما أدى إلى وقف إنتاج وساعد في ارتفاع الأسعار.

بينما كانت سنة2004 تتميز بالارتفاع للأسعار بأرقام قياسية حيث كان معدل السعر يصل إلى 36.0 دولار للبرميل حيث وصلت سلة الأوبك إلى نحو 7.8 دولار للبرميل أي ما يعادل 28% . وفي هذه السنة نلاحظ ازدياد الطلب العالمي على البترول من 1.5 مليون برميل إلى 2 مليون برميل في اليوم وهذا أصبحت الأوبك مرغمة على الرفع سقف إنتاجها المحدد رسميا من 1.5 مليون برميل إلى 2 مليون برميل في اليوم، ونتج عن هذا الوضع انعدام التوازن في السوق العالمية وعدم استقرار الأسعار.وكذلك كان لظروف الطبيعية اثر امتدادات

(1)تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك, العدد 28 , سنة 2001

مثلا إعصار خليج المكسيك في 2004 .وكان هذا الارتفاع دور في زيادة التراكمات المالية في الجزائر حيث أخذت تكثف نشاطها في القطاع المحروقات وتجسد ذلك من إبرام العديد من الاتفاقيات و بانجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة أدرار في مارس 2004 بطاقة إنتاجية تصل إلى600 ألف طن من البترول سنويا.

استمر سعر البترول في الارتفاع إلى أن بلغ 50.6 دولار للبرميل سنة 2005 وبهذا وصل إجمالي الطلب العالمي على البترول 83.3 مليون برميل بزيادة 1.5 % مقارنة بسنة 2004 وهذا ما أدى برفع إمدادات الأوبك إلى 84.3 مليون برميل في اليوم[1]وهذا الوضع نتج عنه زيادة المضاربة في السوق العالمية، وزيادة كميات المخزنة وكانت النتيجة الحتمية زيادة الأسعار وعدم استقرارها.وكان من بين المسببات تنامي الطلب العالمي وخاصة في أمريكا والصين والهند ، بإضافة مشكلة الاختناقات الطاقات التكرير العالمية وهذا بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديد أدى إلى زيادة استغلال الطاقات المتاحة من مصاف القديمة ، وظف إلى ذلك الكوارث الطبيعية المتمثل في إعصار كاترينا الذي ضرب مصافي الولايات المتحدة الأمريكية .

وبنظر إلى سنة 2006 نجد الأسعار في صعود مستمر حيث وصل إلى 61.0 أي بزيادة 10.4 دولار للبرميل بمرور إلى سنة 2007 نجد الزيادة المستمر إلى مستويات غير مسبوقة وان شوهد من قبل ارتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز 90 دولار للبرميل ، وارتفع المتوسط لسنوي لسعر سلة الاوبك بمعدل 13.1% حيث بلغ 69.1 دولار للبرميل.

ما يلاحظ على سنة 2008 أنها حدث فيها تقلبات في أسعار البترول فنجد في المنتصف الأول من السنة الارتفاع الأسعار البترول حيث وصل إلى 94.4 دولار للبرميل وبحول المنتصف الثاني من السنة ظهرت على الأفق بوادر الأزمة المالية أو بما تعرف بأزمة الرهن العقاري التي أدت بتغيير اتجاه المنحى للأسعار من تصاعدي إلى هبوط حاد إلى اقل أسعار ما عرفة من قبل ،مما أدى ذلك باللحاق الضرر وخاصة على الدول المصدرة للبترول وبدرجة الأول الدول النامية على عكس الدول المسورة التي استفادت من انخفض الأسعار.

المطلب الثاني : تطور ميزان التجاري لفترة (2000-2008)

يعتبر ميزان التجاري المرآة العاكسة لوضعية التجارية للدولة ومدي تبعية واستقلاليتها من الناحية التجارية لدولة أخرى بحيث يرصد حركة السلعية المصدرة والمستوردة ومدي تغطية الصادرات للواردات وهذا وفق لسياسة التجارية التي تتبعها الجزائر وسوف نتطرق إلى معرفة الهيكل وتطور كل من الصادرات والواردات ،وتطور رصيد الميزان التجاري ككل خلال الفترة (2000-2008).

([1])تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك ,العدد 32 ، سنة2005.

الفرع الاول: تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008

لمعرفة تطور الميزان التجاري لا من ترجمة ذلك من خلال البيانات الإحصائية التالية:

الجدول رقم : 03- 05 تطور الميزان التجاري لفترة 2000-2008

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي الصادرات	21651	19091	18700	24465	32217	46334	54741	60585	78590
الصادرة خارج المحروقات	590	560	591	472	667	746	1133	980	1386
الصادرة من المحروقات	21061	18531	18109	23993	31550	45588	53608	59605	77194
الواردات	9345	9482	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37993
رصيد الميزان التجاري	12306	9609	6690	11143	14263	26477	34060	34237	40597
نسبة التغطية(*)	231.7	201.3	155.7	183.6	179.4	233.3	264.7	230	206.9

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على:

- تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)،2008 ، ص 248 . تم اطلاع عليه يوم 2018/12/08 على الساعة 16.08 .موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz
- جدول إحصائية المديرية العامة للجمارك 2004 تم اطلاع يوم 2018/09/14 على 12.25 http://www douane.gov.dz

وسوف نستنطق هذه البيانات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03- 04 يوضح تطور الميزان التجاري لفترة 2000-2008

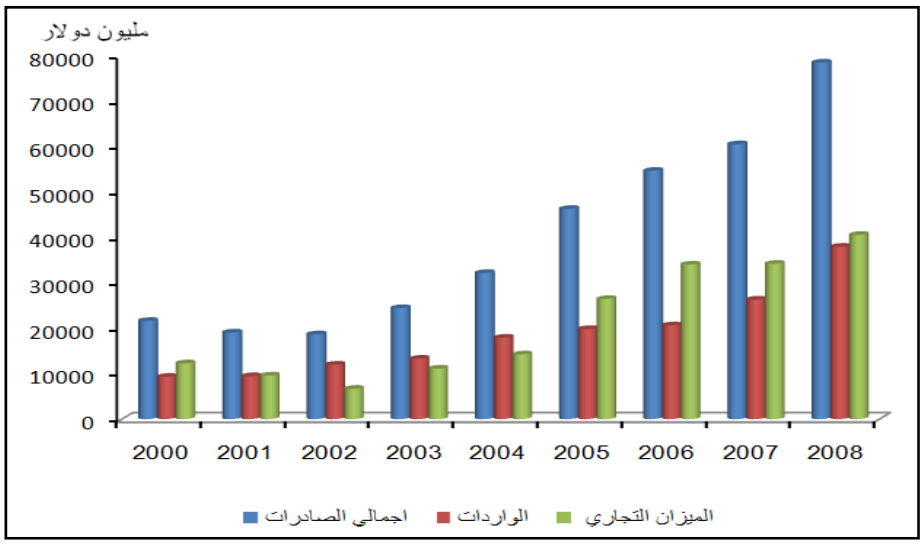

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الجدول رقم 03- 05 باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول يتضح لنا أن الميزان التجاري طيلة هذه الفترة حقق فائض باستثناء ثلاث السنوات الأولى من (2001 إلى 2003) كان الميزان في حالة تذبذب حيث كان سنة 2001 بقدر بـ 9609 مليون دولار وفي

(*)نسبة التغطية = الصادرات / الواردات * 100

2002 بقيمة 6690 ملون دولار ليصل إلى 11140 مليون دولار سنة 2003 بمقارنة بالسنة 2000 قدر رصيد الميزان التجاري 12306 مليون دولار واستمر الميزان التجاري يسجل فائضا وتزايدا واخذ منحا تصاعديا إلى غاية 2008 وهذا راجع إلى السياسة التجارية للدولة الجزائرية من اجل إنعاش النظم الاقتصادي و تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، وما هو الملاحظ إن الصادرات من المحروقات تأخذ نسبة الأسد في الصادرات الجزائرية وبنظر الى نسبة التغطية فنجدها متذبذبة من سنة الى اخرى في الارتفاع والانخفاض حيث نجدها في سنة 2001 وصلت الى 201.4 مقارنة مع سنة 2000 لتصل الى 231.7 % ، لتنخفض مرة اخرى حتى تصل الى 157.7% سنة 2003 وهكذا تستمر في الصعود والنزول الى سنة 2008 ،وهذا راجع الى تراجع الصادرات من سنة الى اخري بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية دولية التي تعود بسلب على المعاملات الدولية.وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم :03-05 يوضح نسبة التغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري

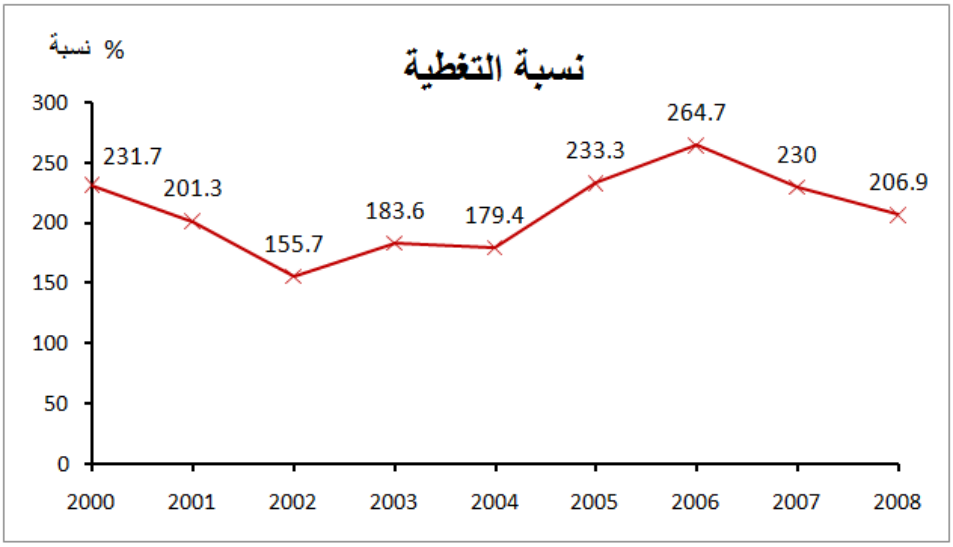

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول واستعانة ببرنامج EXCLE

الفرع الثاني : هيكل الصادرات والواردات الميزان التجاري الجزائري لفترة 200-2008

تعتبر الصادرات والواردات الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الميزان التجاري ولهذا سوف نتطرق بتفصيل للهيكل كل عنصر على حدى من خلال ما سيتقدم من خلال البيانات الجدول التالي:

جدول رقم 03 –06 تركيبة الهيكل السلعي للميزان التجاري خلال الفترة 2000- 2008

الوحدة :مليون دولار أمريكي

االبيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات									
مواد غذائية	2356	2346	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7397
الطاقة	106	97	132	41	158	199	230	305	560
مواد اولية	495	445	490	607	733	706	792	1245	1318
المواد نصف مصنعة	1690	1747	2186	2683	3422	3845	4637	6678	9502
التجهيزات الفلاحية	84	154	139	121	157	150	90	137	164
التجهيزات الصناعية	2773	3293	4146	4654	6681	7950	8015	9361	14394
سلعة استهلاكية	1841	1400	1649	1984	2610	2922	2830	3546	4122
اخرى			696	716	808	711	515	420	536
المجموع الواردات	9345	9482	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37993
الصادرات									
مواد غذائية	30	30	35	47	66	67	73	88	119
الطاقة	21 061	18 531	18 109	23 988	31 548	45 588	53 608	59 605	77 194
مواد اولية	42	39	56	49	97	136	195	170	334
المواد نصف مصنعة	447	413	403	316	432	481	765	640	834
التجهيزات الفلاحية	12	22	20	1			1	1	1
التجهيزات الصناعية	44	42	50	29	50	37	44	46	67
سلعة استهلاكية	15	14	27	35	15	19	44	35	32
اخرى					9	6	11	5	9
المجموع الصادرات	21 651	19 091	18 700	24 465	32 217	46 334	54 741	60 590	78 590
نسبة صادرات من المحروقات	97.27 %	97.07 %	96.83 %	98.07 %	97.92 %	98.39 %	97.93 %	98.38 %	98.24 %
نسبة صادرات خارج المحروقات	%2.73	%2.93	%3.16	%1.93	%2.07	%1.61	%2.07	%1.62	%1.76

المصدر : من اعداد الطالبة من خلال:

- تقرير البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)،2008 ، ص 248 . تم اطلاع عليه يوم 2018/12/08 على الساعة 16.08 .موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz
- جدول إحصائية المديرية العامة للجمارك 2004 تم اطلاع يوم 2018/09/14 على 12.25 http://www douane.gov.dz

أولا: هيكل السلعي للصادرات خلال الفترة 2000-2008

تعبر الصادرات عن الفوائض من السلع الموجهة لدول أخرى ، أما عند تحدث عنها تكون هناك شاقين فيها الشق الأول الصادرات خارج المحروقات وصادرات من المحروقات وسوف نتناولها كمايلي:

1-الصادرات من المحروقات:

كما هو معرف عند العامة و الخاصة أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات الذي تقوم عليه العديد من المشاريع التنمية من خلال العائدات من الصادرات من المحروقات لهذا فان الاقتصاد الجزائري ريعي بدرجة الأولي من خلال ما تبينا من بيانات الجدول 03-06 الذي يوضح مقدار الصادرات من المحروقات حيث تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات ، حيث نجدها سجلت انخفاض سنتي 2001-2012 قدرت على التوالي بـ (18.531-18.109) مليون دولار مقارنة بسنة 2000 التي كانت تقدر بـ 21.061 مليون دولار وهذا راجع للانخفاض أسعار البترول والظروف الاقتصادية العالمية ، وبحلول 2003 سجلت الصادرات من المحرقات ارتفاع إلى غاية 2008 بمقدار 23.988 مليون دولار سنة 2003 إلى 77.194 مليون دولار سنة 2008 التي شهدت بوادر الأزمة المالية التي كان لها اثر على اقتصاد العالمي ، وجزائري وذلك من خلال تأثر السوق العالمي.

2-الصادرات خارج المحروقات:

كانت مساهمة الصادرات من خارج المحروقات ضئيلة بمقارنة من الصادرات من المحروقات حيث أنها تمثل تقريبا 3% من إجمالي الصادرات حيث نجده حققت تطور في الفترة من2000 تقدر بـ590 مليون دولار إلى 1.386 مليون دولار سنة 2008 وهذا راجع لسياسة الدولة من اجل تحسين قدرتها التصديرية خارج المحروقات من خلال مشاريع التنموية المختلفة وخاصة في الجانب الفلاحي عن طريق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ومخطط تدعيم التنمية الريفية سنة 2004 وغير من السياسات.

حيث عرفة خلال هذه الفترة انخفاض في الصادرات المواد الأولية بما في ذلك النفط والغاز وهذا كان نتيجة انخفاض الطلب عليها في الأسواق الدولية برغم من القيم المحققة التي تظهر في الجدول متزايدة ، في حين انخفضت الصادرات التجهيزات الفلاحية من 12 مليون دولار سنة 2000 الى 1 مليون سنة 2008 على الرغم ما حققته وهذا يؤكد الضعف الهيكلي في مجال التنوع للاقتصاد الوطني وهذا يحتم على ضرورة الاهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية .

ثانيا : تحليل الواردات

من خلال الجدول رقم :03-06نلاحظ أن الواردات تتزايد بشكل تصاعدي من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2000-2008 ،حيث قدرت سنة 2000 بـ 9.345 مليون دولار لتنتقل إلى 37.993 مليون دولار وسبب هذا ارتفاع في الواردات بأرقام قياسية يعود انعكاسات الأوضاع الأسواق الخارجية وأيضا اتفاقيات الجزائر مع الاتحاد الأوربي سنة 2005 .وحسب الجدول أعلاه يمكننا ترتيب الواردات حسب أهميتها فنجد ان :

1- التجهيزات الفلاحة والصناعية الجزائر تستورد مجموعة هائلة منها(أجهزة الكهربائية ،وسائل النقل البضائع و الأشخاص بالإضافة إلى الجرارات ،آلات وأجهزت تنقية وغربلة الاراضى .....الخ).بلغت قيمتها خلال فترة 2000الى2008 على التوالي :1196مليون دولار و 61267 مليون دولار.وهذا راجع لأهميتها من اجل تحقيق الأهداف المعول الوصول إليها من خلال المشاريع التنموية وبنا التحتية .

2-المواد نصف مصنعة التي تدخل في العديد من الصناعات داخل الدورة الإنتاجية حيث وصلت سنة 2000 إلى 1690 مليون دولار ،وتبقى في ارتفاع قيمة وارداتها لتصل إلى 9502 مليون سنة 2008 وهذا للاستمرار في استيرادها مما جعل الفاتورة في ارتفاع مستمر، وبهذا تأخذ المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة.

3- أما الواردات من المواد الغذائية التي سجلت ارتفاع متزايد برغم من السياسات الإصلاحية في القطاع الفلاحي وعلى المستوى الخارجي وهذا ما أدى بالفاتورة الواردات السلعية ترتفع بشكل ثقيل تقدر ب2572 مليون دولار نتيجة للارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية خاصة الحبوب والسكر وغيرها من المواد سنة 2002 لترتفع بشكل هائل لتصل الى 7397 مليون دولار سنة 2008 .التي هي بدورها أخذت مكان في قائمة المواد المستورة .

4-فنجد السلع الاستهلاكية الغير الغذائية منها(الأدوية ،أجهزة الكهرومنزلية، أجهزت البث والإرسال....الخ).

حيث كانت سنة 2000 1841 تقدر قيمتها مليون دولار لتنتقل الى37993 مليون دولار سنة 2008 وراجع لتغير اتجاهات المستهلكين إلى السلع الأجنبية بالإضافة .وهذه المواد بالإضافة إلى المواد الأولية كانت هي في القائمة المواد المستورة في المراتب الأخيرة. وهذا ما سيبينه الشكل أدناه :

الشكل رقم 03 -06 يمثل التركيبة السلعية للواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2008

الوحدة مليون دولار

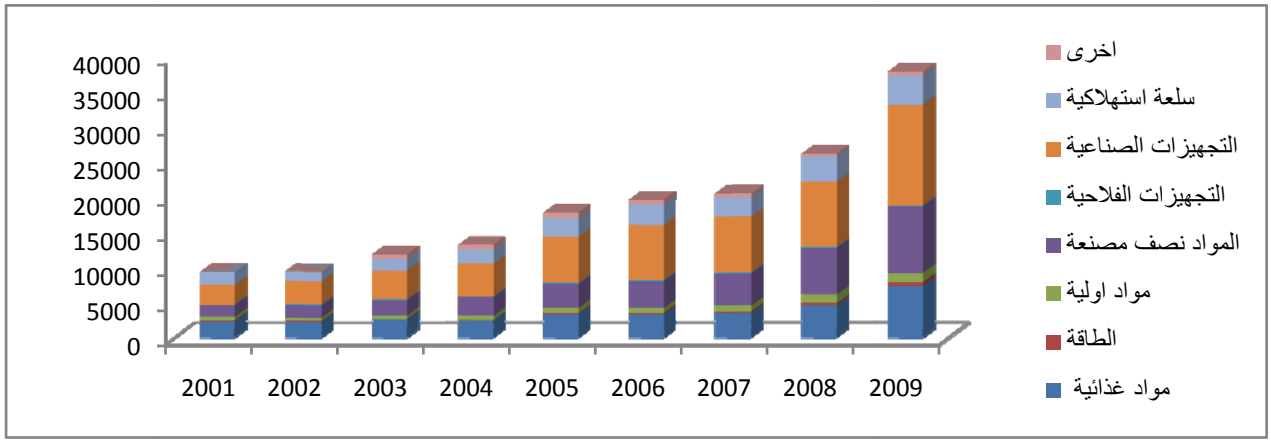

المصدر من اعداد الطالبة باستخدام معلومات الجدول و استعانة ببرنامج Excel

المطلب الثالث : انعكاسات تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

إن التجارة الجزائرية تجارة هشة لاعتمادها على مادة واحد في التصدير والتي تأخذ حصة الأسد في الصادرات وهي الصادرات من المحروقات ونجد في الشق الأخر تنوعها في المواد المستورة مع التعاملات القلية اي عدد قليل من الشركاء التجاريين ، وهذا ما جعل الميزان التجاري يتأثر بآي صدمات خارجية .

الفرع الأول : انعكاسات أسعار البترول على الصادرات:

تعتبر الصادرات هي الركيزة الأساسية فباعتبار أن الجزائرية دولة تعتمد على البترول الذي يشكل 98% من الصادرات هذا يعني أنها تتأثر هذه الأخيرة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية .

الجدول رقم 03-07 انعكاسات أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2000-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي الصادرات	21651	19091	18700	24465	32217	46333	54740	60585	78580
الصادرات خارج المحروقات	590	560	591	472	667	746	1132	980	1386
حصة الصادرات خارج المحروقات	%2.73	%2.93	%3.16	%1.93	%2.07	%1.61	%2.07	%1.62	%1.76
الصادرات من المحروقات	21061	18531	18109	23993	31550	45587	53608	59605	77194
نسبة الصادرات من المحروقات	%97.27	%97.07	%96.83	%98.07	%97.92	%98.39	%97.93	%98.38	%98.24
أسعار البترول	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- تقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر):سبتمبر 2009 ، ص 248-249

يوم 2018/12/08 ، 16:08.على الموقع : http://www.bank-of-algeria.dz

- جدول إحصائية المديرية العامة للجمارك 2004 تم اطلاع يوم 2018/09/14 على 12.25 http://www douane.gov.dz

ونترجم هذه الأرقام في منحى البياني لتوضيح أكثر من خلال هذا الشكل:

الشكل رقم : 03-07انعكاس أسعار البترول على إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2008

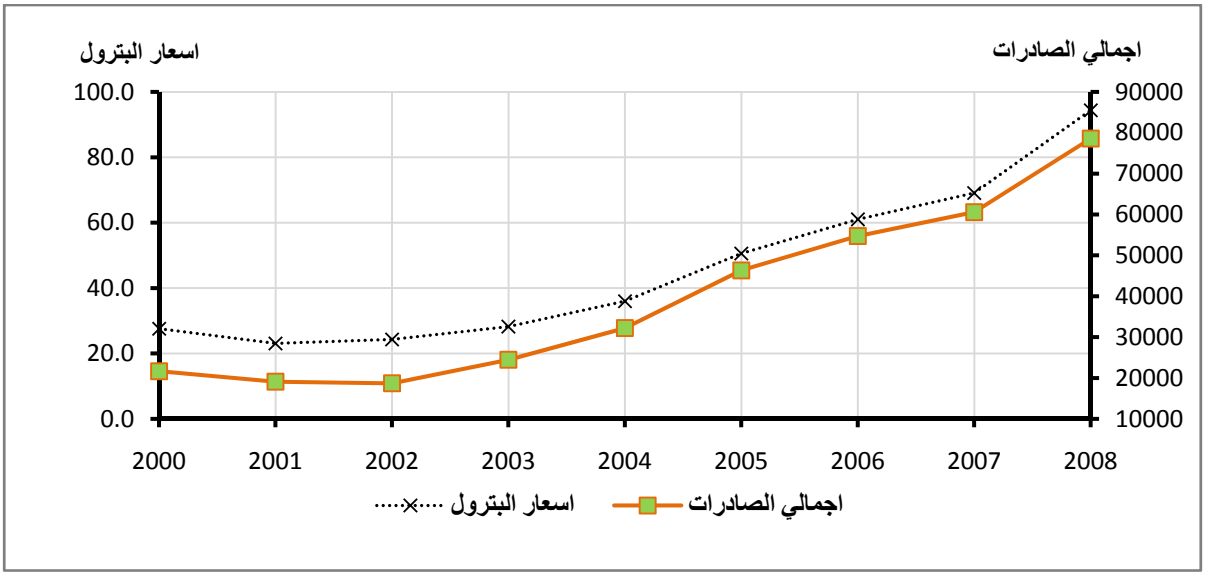

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03 -07 باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008) تضاعفت حيث كانت قيمتها 21.651 مليون دولار سنة لتنتقل إلى 78580 ملون دولار سنة 2008، وهذه أرقام تشير إلى وضع متفائل بيد أن التمعن في هذه الأخيرة نجد أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات من السلع في تركيبة تطور الصادرات ضعيفة بمقارنتها بمثيلتها الصادرات من المحروقات التي تساهم بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهذا يوضح هيكل الصادرات الجزائرية للان الصادرات من المحروقات تعتبر العصب الرئيسي للصادرات الجزائرية ومن جهة أخري يبين الضعف الهيكلي والبنيوي للصادرات خارج المحروقات.

❖ بالنسبة للصادرات من المحروقات و برجوع للبيانات الإحصائية من خلال الجدول نلاحظ بان الصادرات النفطية في السنتين 2001و 2002 انخفضت على التوالي بمقدار التالي (18.531 مليون دولار و 18.109 مليون دلار) بمقارنتها بالسنة 2000 التي قدرت بـ 21.061 ملون دولار وهذا يعود إلى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة بسبب احدث 11 سبتمبر بالإضافة إلى تباطأ النمو الاقتصاد العالمي حيث كان سعر البترول سنة 2000 تقدر بـ 27.6 دولار للبرميل في حين أن سعر البترول سنة 2001 وصل إلى 23.1 دولار للبرميل بينما سنة 2002 يصل إلى 24.3 دولار للبرميل ، في حين استمرت الصادرات من المحروقات في الزيادة ونجد ذلك في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2008 لتصل على التوالي (23.993 مليون دولار و 77194 ملون دولار) وبنسبة قدرت بـ 98% وهذا سببه ارتفاع أسعار البترول في

الأسواق العالمية بحيث وصل إلى 94.4 دولار للبرميل نتيجة للعدوان الأمريكي على العراق واضطرابات أخرى سياسية ومناخية ساعدت الأسعار على الارتفاع ، وهذا الوضع انعكس على عائدات الصادرات من المحروقات بالإيجاب وانجر عنه إيرادات قياسية في تلك المرحلة وانعكس على الوضع الاقتصادي للدولة الجزائرية .

❖ بالنسبة للصادرات خارج المحروقات استنطاق بيانات الجدول بحيث نجد هي الأخرى شهدت تطور ملحوظ ليس بالكثير بالمقارنة مع الصادرات من المحروقات ، فنجدها قد سجلت ما قيمته 560 مليون دولار سنة 2001 بنسبة 2.93% من إجمالي الصادرات مقارنة بسنة 2000 التي كانت تقدرب590 مليون دولار بنسبة 2.73% ، بيد أن نجدها حققت اقل قيمة لها سنة 2003 بقيمة 472 مليون دولار و ما لبثت حتى عادت إلى الارتفاع مرة أخرى بداية من سنة 2004 إلى 2008 التي سجلت فيها ما قيمته 1386 مليون دولار بنسبة 1.76% من إجمالي الصادرات ويعود هذا الارتفاع إلى الجهود الدولة في تغير الساسة التصديرية محاولة انعاش الصادرات خارج المحروقات من خلال برامج التنمية القطاعات اخري كالقطاع الفلاحي والصناعي وغيرها وكذلك التسهيلات المقدمة من اجل الاستثمارات وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وبرغم من هذه القيم المحققة لكنا لا تحقق طموحات الدولة المراد تحقيقها.

وهنا يمكننا ان نستشف منه ان حجم الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباط كلي بأسعار البترول حيث أي تغير في ألأسعاره ينعكس على قيمة الصادرات إذا كان هناك أي تغير.

الفرع الثاني : انعكاسات أسعار البترول على الواردات:

الواردات هي أخرى تأثرت بالتغيرات أسعار البترول وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 03- 08 يمثل علاقة الواردات بأسعار البترول لفترة 2000-2008

الوحدة مليون دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	9345	9482	12010	13322	17954	19857	20681	26348	37993
أسعار البترول	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-تقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر):سبتمبر 2009 ، ص 248-249

يوم 2018/12/08 ، 16:08.على الموقع : http://www.bank-of-algeria.dz

- جدول إحصائية المديرية العامة للجمارك 2004 تم اطلاع يوم 2018/09/14 على 12.25 http://www douane.gov.dz

- تقرير العربي الموحد 2000-2009 تم اطلاع عليه يوم 2019/05/17 بتوقيت 10:03 على الموقع : https:// www.amf.org.ae

وما يمكن استنطاقه من الجدول أعلاه أن الواردات تتأثر بتقلبات أسعار البترول ،مثلها مثل الصادرات نجدها في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2008 حيث تحولت من 9345 مليون دولار سنة 2000 الى 37993 مليون دولار وهذا راجع للارتفاع المستمر للأسعار البترول في نفس الفترة من 27.6 دولار للبرميل الى 94.4 دولار للبرميل .

-وأيضا نجد أن هناك ارتباط بين أسعار البترول والواردات حيث عندما انخفضت أسعار البترول سنة 2001 بـ23.1 دولار للبرميل انخفضت معه بعض الوردات المواد منها المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الغير غذائية

وعندما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت أيضا الوردات ومن هذا كله نستخلص أن الواردات الجزائرية في علاقة طردية مع أسعار البترول .

وسوف يتضح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم : 03 -08 يمثل انعكاس أسعار البترول على الواردات

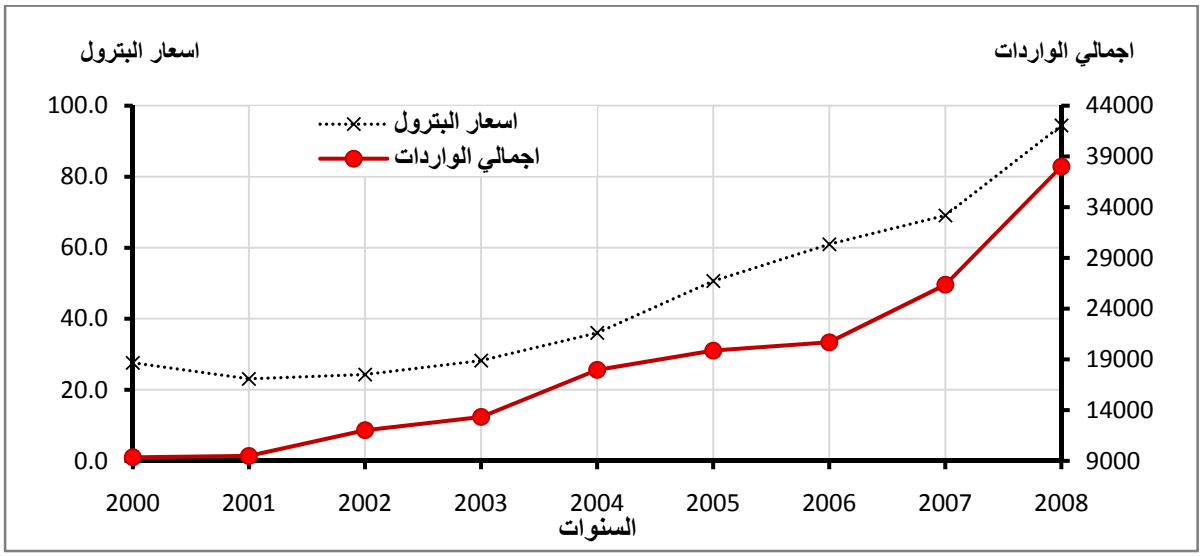

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام معطيات الجدول رقم :03-08 والاستعانة ببرنامج Excel

ومن الرسم البياني نجد أن محنى الأسعار والواردات في تصاعد مستمر حيث كلما ارتفعت اسعار البترول رافقها المنحى الواردات بصعود أيضا وهذا ما يؤكد ارتباط الواردات بالأسعار البترول ارتباط ايجابي.

ومحاولة الارتقاء بالوضعية الاقتصادية للدولة سطرت الحكومةُ الجزائرية برنامج اعتبرته نقطةَ تحول في مسيرتها التنموية؛ وخاصَّةً بعدَ الارتفاع الكبير الذي عرفَه سوقُ النفط العالَمي وامتلاء الخزينة بعوائده، هذا البرنامج الذي أطلق عليه البرنامج اسمَ "برنامج الإنعاش الاقتصادي" سنة 2001-2004 و لقد خصَّصت الحكومةُ الجزائرية

لإنجاز هذا البرنامج مبلغَ 525 مليار دينار والتي تهدفُ من خلالِه تدعيم النشاطات المنتجة وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسَّساتِ الإنتاجية خاصَّةً المحليةَ، وإعادة بناء المنشآت القاعدية خاصَّةً التي تدعمُ النشاطَ الاقتصادي، وتوفير الاحتياجاتِ الضرورية للسكُّان فيما يخصُّ تطويرَ الموارِدِ البشرية، وهو الذي اعتمدتها الجزائرُ كبنية تحتية للانطلاق في تطبيق المشاريع .ونتيجة للنتائج الايجابية التي حققها البرنامج الأول وبارتفاع أسعار البترول إلى 50.6 دولار للبرميل حفز السلطات الجزائرية إلى مواصلة في سياسة المشاريع الكبرى بحث دعمت إستراتجية للإنعاش الاقتصادي ببرنامج الخماسي في سنة 2005 بما يعرف البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصصت له الدولة ما يقارب 4202.7 مليار دينار.وهذه المشاريع تتطلب معدات وتجهيزات تضطرب الدولة استيراده من الخارج وهذا ما يزيد في فاتورة الواردات .

الفرع الثالث:انعكاس أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008

ان التقلبات في الرصيد الميزان التجاري هو ناتج عن التقلبات في حصيلة الواردات والصادرات وهذا ما يفسره الجدول التالي:

الجدول رقم : 03 - 09 تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري	12306	9609	6690	11143	14263	26477	34060	34237	40597
أسعار البترول	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الوطني للإحصاء http://www.ons.dz تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/09 على الساعة 08:56

الشكل رقم : 03 -09 تطور الرصيد الميزان التجاري لفترة 2000-2008

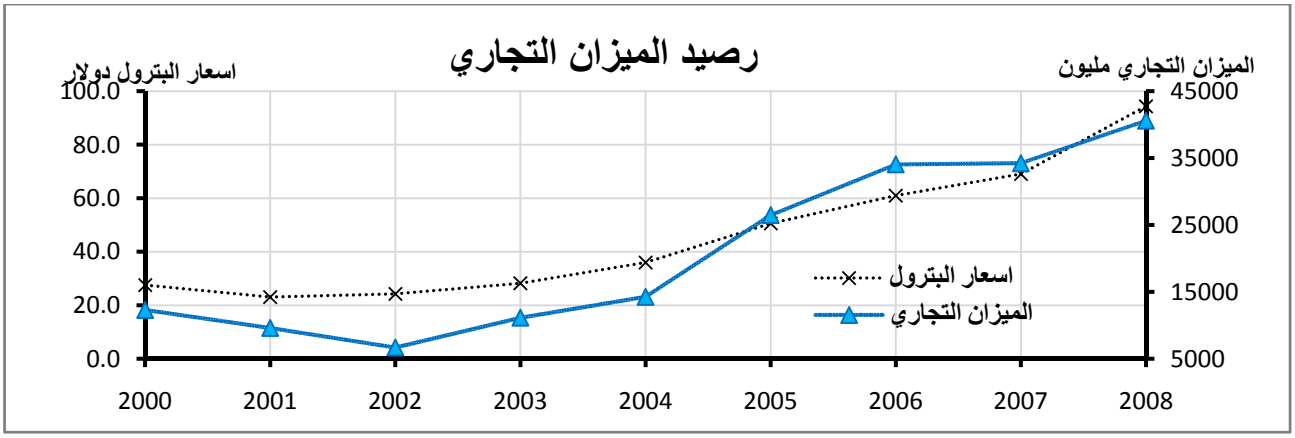

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم : 03 - 09 بالاستخدام برنامج Excel.

ما يمكن ملاحظته من الجدول :

- أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2008 سجل قيم مرتفعة وتزايد مستمر حيث نشهد حركة في قيمه حيث انتقل من 12.306 مليون دولار سنة 2000 إلى قيمته40.597 مليون دولار سنة 2008 و التطور في رصيد الميزان التجاري مرتبط ارتباط وثيق بالأسعار البترول وهذا ما كانت عليه الأسعار المرتفعة والتي وصلت سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل لتنتقل إلى 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 .
- وعند استقراء كل سنة من سنوات نجد مثلا بابتداء تصاعد سريع في رصيد الميزان التجاري ، ففي سنة 2003 كانت قيمته 11143 مليون دولار وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة للعديد من الأحداث التي أثرت على السوق النفطية وبتالي تنعكس على التجارية الدولية وكذلك حقق فائض في أخر فترة الدراسة أي سنة 2008 حيث حقق الرصيد فائض وهذا انجر على ارتفاع أسعار البترول و بالإضافة إلي إعادة تنظيم السياسة التجارية في الجزائر من جميع جوانبها سواء كان من ناحية الجمارك ووضع قوانين تنظم وتسهل عمليات التصدير و الاستيراد .

وما يمكن استخلاصه إن رصيد الميزان التجاري يتأثر بالهزات التي تحدث على أسعار البترول من خلال تأثيرها على صادرات المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة مما يجعل الميزان عرضة الصدمات النفطية .

المبحث الثاني:انعكاسات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009الى 2013

سنحاول في هذا المبحث تحليل اثر تغير في أسعار البترول على الرصيد الميزان التجاري من خلال التطرق إلى تحليل عناصره خلال الفترة 2009 إلى غاية 2013 .وسوف نحاول إبراز هذا التأثير .

المطلب أول : تغيرات أسعار البترول في الفترة 2009 إلى 2013

اتسمت هذه الفترة انخفاض في بدايتها واستقرار نوعا ما في وسطها وانخفاض طفيف في نهاية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم : 03- 10 تطور أسعار البترول خلال الفترة 2009-2013

الوحدة : (دولار للبرميل)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
السعر دولار للبرميل	62.25	80.15	112.943	111.045	108.971

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- تقرير بنك لجزائر 2013 : ص 228 تمت الزيارة 2018/12/08على الساعة14:55.
- تقرير بنك لجزائر 2015 : ص 65 تمت الزيارة 2018/12/08على الساعة14:53 .

تحليل الجدول:يتضح لنا من خلال الجدول أن أسعار البترول في تطور ملحوظ ويأخذ منحا متصاعد طولا الفترة 2009- 2013 حيث انتقل من 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 ليصل إلى 108.97 دولار للبرميل سنة 2013 ، حيث انه سجل اقل قيمة له سنة 2009 وهذا راجع لنتائج العاصفة أزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الأسعار في السوق بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي كان له اثر على انخفاض النمو الاقتصادي وأيضا انعكس على النمو الطلب العالمي على البترول . بينما كانت هناك زيادة طفيفة سنة 2010 وصل إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع سنة 2009

-ففي 2011 و 2012 ارتفع أسعار البترول ،لكن 2011 كان ارتفاع محسوس وهذا نتيجة لما شهادته المنطقة العربية من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية سميت بالربيع العربي ، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطيع أوبك تعويض الكمية ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار للبرميل أي بقدر 112.943 دولار للبرميل واستقرت عند ذلك الحد حتى سبتمبر 2011 لأن ليبيا ما زالت غير مستقرة إضافة إلى سوريا والعراق.

- وفي سنة 2012 كان سعر البترول 111.045 دولار للبرميل ، وهذا تمخض عن القرارات التي فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق. وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط عالية.

-ما هو ملاحظ على سنة 2013 انخفاض طفيف في أسعار البترول حيث وصل إلى 108.971 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2012 بمقدار 2.074 دولار للبرميل برغم من نمو الطلب العالمي بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم وكذلك تعافي الاقتصاد العلمي وبارتفاع استهلاك في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) [*]بأكثر مما كان متوقع .

ومن ناحية أخرى خفضت منظمة الأوبك إنتاجها بنحو 900ألف برميل في اليوم سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 التي كان إنتاجها يقدر ب31 مليون برميل في اليوم في سنة 2012 .

(*) **OECD:** منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من 36 دولة ،وتأسست في 1961/09/30 .

وسيوضح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم :03- 10 تطور أسعار البترول خلال الفترة 2009- 2013

الوحدة :(دولار للبرميل)

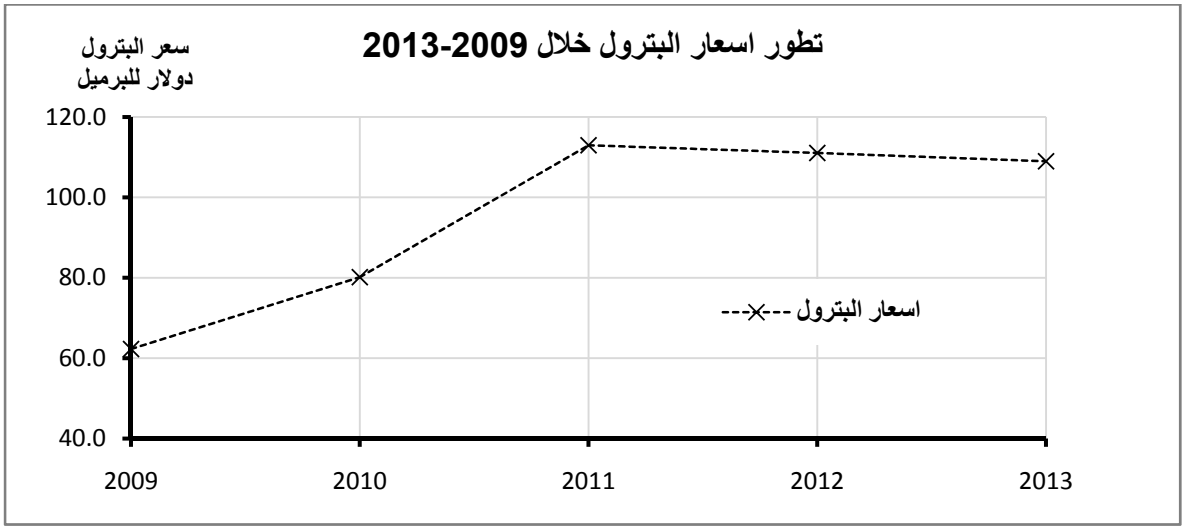

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم الاستعانة ببرنامج Excel

لكن الجزء الأكبر من التخفيضات لم يكن طوعيا، حيث انهار الإنتاج الليبي في النصف الثاني من سنة2013، ما أسهم في خفض إنتاجها بمعدل 400 ألف برميل في اليوم في عام 2013، في حين أن الفساد المؤسسي في نيجيريا أدى إلى خسارة 200 ألف برميل في اليوم من إنتاجها.

المطلب الثاني : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009- 2013

عرف رصيد ميزان التجاري تذبذبات خلال فترة 2009 الى غاية 2013 بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية، لذلك سنقوم بتحليل تطور رصيد ميزان التجاري خلال الفترة 2009-2013.

الفرع الأول : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2013

أن الميزان التجاري يعبر الكميات الفائضة المصدرة وكمية الاحتياجات الداخلية من السلع أجنبية لكن دائما لتطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري لابد من معرفة إجمالي الصادرات مع إجمالي الواردات وصولا إلى الرصيد ونسبة التغطية الصادرات من الواردات أي مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات وسيتضح أكثر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 03 – 11 تطور رصيد الميزان التجاري

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الصادرات	45 186	57 090	72 888	71 736	64 713
الصادرة من المحروقات	44 415	56 121	71 661	70 583	63 663
الصادرة خارج المحروقات	771	969	1 227	1 153	1 050
اجمالي الواردات	37 402	38 885	46 927	51 569	54 993
رصيد الميزان التجاري	7 784	18 205	25 961	20 167	9 880
نسبة التغطية %	120.81	146.81	155.32	139.1	117.67

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر :

–تقرير السنوي بنك الجزائر 2012 تم اطلاع عليه يوم 2019/05/31 على الساعة 16:30،ص254 .

– تقرير السنوي بنك الجزائر 2013 تم اطلاع عليه يوم 2018/12/08 على الساعة 14:55، ص230 .

– تقرير السنوي بنك الجزائر 2014 تم اطلاع عليه يوم 2019/02/21 على الساعة 14:31، ص167

تحليل الجدول :

يتميز الميزان التجاري بتذبذب خلال فترة 2009 إلى غاية 2013 حيث انه سجل اقل قيمة له سنة 2009 و2013 وتقدر على التوالي (7784 مليار دولار و 9880 مليار دولار) يعود السبب الذي أدى إلى هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية 2008 التي تسببت في تراجع الصادرات الجزائرية بقيمة44.415 مليون دولار نحو العالم الخارجي على حساب الواردات،و بمعدل تغطية الصادرات بالواردات 120.81 ، و أدخلت قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تدابير جديدة، مساهما في مكافحة السوق الموازية.

بعدها عاودت الصادرات إلى الارتفاع بنسبة 26.4% من جديد وظهور مؤشرات ايجابية في الميزان التجاري كان ذلك سنة 2010 مما حقق فائض في الميزان التجاري قدره 18.205 مليون دولار بالإضافة إلى تزايد الاحتياطي الصرف إلى 162.22 مليار دولار وبمعدل تغطية 146.81وهذا ترجمه لسياسة الدولة التي تتميز بالحيطة والحذر لتخوفها من الأوضاع العالمية والتي لا تزال مريبة.واستمر الميزان التجاري في تحقيق فوائض مالية طيلة ثلاثة سنوات وكانت بدايتها 2010 إلى سنة 2012 برغم من وجود انخفاض طفيف سنة 2012 ويقدر ب 20.167 مليون دولار .

فعند سنة 2011 حقق الميزان اكبر فائض خلال الفترة 2009 – 2013 وقدر بـ 25.962 مليون دولارو بمعدل تغطية الصادرات بالواردات بـ 155.32وهذا راجع ارتفاع الصادرات من المحروقات اثر ارتفاع أسعار البترول.

ومن سنة 2012 إلى 2013 سجل الميزان التجاري انخفاض في رصيده بمقدر 9880 مليون دولار و بمعدل تغطية الصادرات بالواردات ب 117.67 وبالنسبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد وهو أكبر من 100% وهذا يعود للسيطرة الصادرات من المحروقات على إجمالي الصادرات ، وأيضا ما يمكن استخلاصه من تطور وضع الميزان التجاري أنه يبقى محقق للفائض ، لكنه وضع مؤقت مرهون بالسوق الدولية، وتوازنه مضلل وهش ويعاني إختلالات بنيوية ، وهو الأمر الذي يجب الاهتمام به و إيجاد طرق لمعالجته من أجل الوصول استقرار اقتصادي وقاعدة متينة لمواجهة أي صادمات سواء كانت داخلية أو خارجية .

ويتضح أكثر من خلال الشكل التالية :

الشكل رقم :03 –11 تطور ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2009–2013

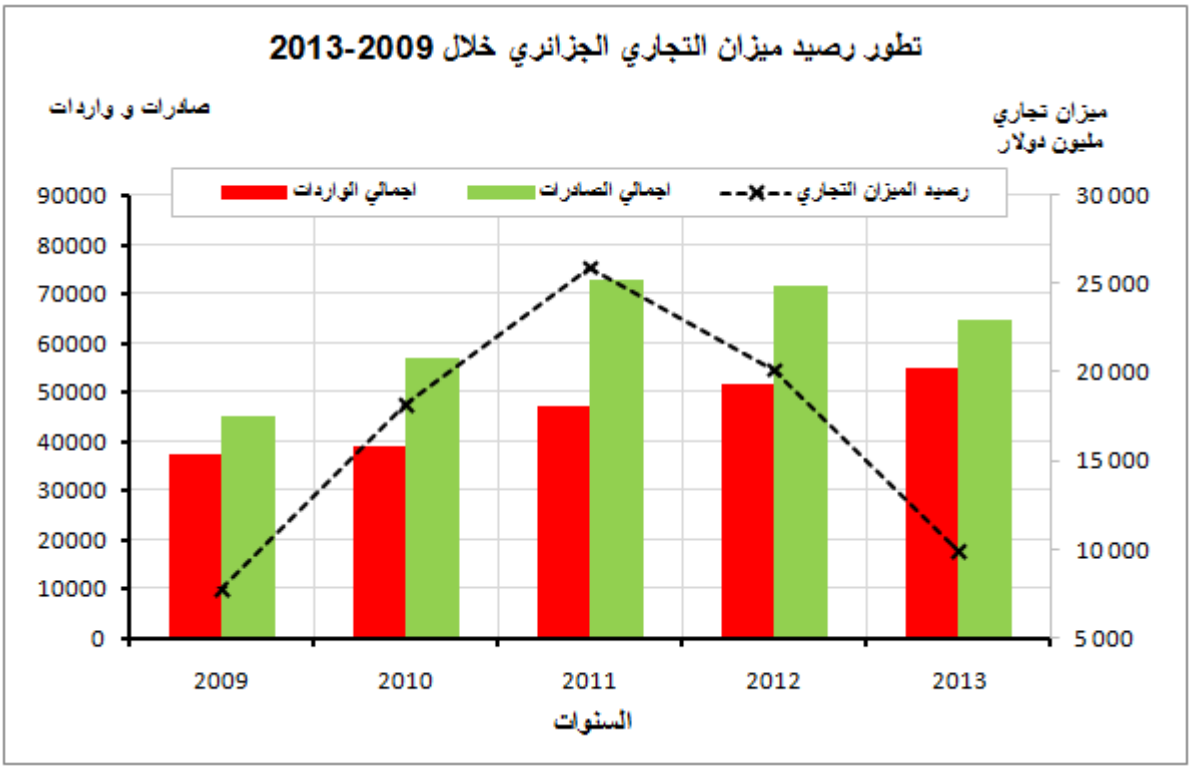

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول بالاعتماد على برنامج Excel.

الفرع الثاني : هيكل الصادرات والواردات الميزان التجاري الجزائري لفترة 2009–2013

الجدول التالي يوضح تطور هيكل الصادرات والواردات خلال الفترة 2009–2013

جدول رقم : 03- 12 تطور هيكل الواردات والصادرات خلال الفترة 2009-2013

االبيان/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات					
مواد غذائية	5512	5696	9261	8483	9013
الطاقة	516	898	1094	4659	4139
مواد اولية	1128	1325	1676	1729	1732
المواد نصف مصنعة	9557	9494	10047	9994	10642
التجهيزات الفلاحية	219	321	364	310	477
التجهيزات الصناعية	14141	14690	15091	12793	15233
سلعة استهلاكية غير الغذائية	5868	5629	6890	9400	10539
اخرى	461	832	2504	4201	3218
المجموع الواردات	37402	38885	46927	51569	54993
الصادرات					
مواد غذائية	113	315	355	315	404
الطاقة	44 415	56 121	71 661	70 584	63 327
مواد اولية	169	94	161	168	109
المواد نصف مصنعة	393	498	660	618	492
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	42	30	35	32	29
سلعة استهلاكية	49	30	16	19	16
اخرى	5	2	0	0	0
المجموع الصادرات	45 186	57 091	72 888	71 736	64 377
نسبة صادرات من المحروقات	%98.29	%98.30	%98.32	%98.39	%98.37
نسبة صادرات خارج المحروقات	%1.7	%1.7	%1.7	%1.6	%1.6

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على :

-التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2013 ، ص 230 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2018/12/08 على الساعة 14:55 .

- التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2014 ، ص 166 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2019/02/21 على الساعة 14:31 .

أولا: هيكل السلعي للصادرات خلال الفترة 2009-2013

وهنا لتحليل هيكل الصادرات هنا لابد من تقسيم الدراسة إلى شقين احدهما يعنى بالصادرات من المحروقات والشق يتعلق بالصادرات خارج المحروقات وسنوضح ذلك كمايلي :

1/الصادرات من المحروقات:

1-1-نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية تطغى عليها الصادرات من المحروقات أكثر من الصادرات خارج المحروقات لكن سنة 2009 سجلت الصادرات من المحروقات انخفاض وصل إلى 44.415 مليون دولار وهذا يعود إلى انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي بسبب أثار الأزمة العالمية .

1-2-بالنسبة لسنة 2010 عرفت هذه الأخيرة تحسن حيث وصل إلى 56.121 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول،في حين بلغت إيرادات صادرات من المحروقات71.661 مليون دولاراي عرفت استقرار نسبي بين سنتي 2011و 2012 حيث قدرت سنة 2012 بـ 70.584 مليون دولار وهذا كله يعود إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية .

1-3-بينما سنة 2013 عاودت انخفاض حيث بلغت 63.327 مليون دولار مقارنة بسنتي 2011و 2012 بمبلغ السداسي في انخفاض من 32.27 إلى 31.06 مليون دولار حيث تقلصت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 17.2% وهذا راجع لتأثرها بكميات المصدرة وليس بسعرها ،على الرغم من شروع مجمع سوناطراك في برنامج لإعادة تأهيل وتحديث مصانع تكرير النفط و يتعلق الأمر خاصة بسكيكدة و الجزائر العاصمة و ارزيو من خلال انجاز وحدات جديدة لمعالجة النفايات والتي سيشرع بعضها في العمل خلال السنة 2013.وحسب وزير الطاقة والمناجم بان "الطاقة الحالية للتكرير في الجزائر المقدرة بحوالي 700000 برميل يوميا ستتضاعف في ظرف خمس سنوات من خلال انجاز ستة مصانع جديدة للتكرير" [1]مما سيسمح بتغطية الاستهلاك الوطني الى غاية 2040 وتطوير نشاط بيتروكيميائي بالقرب من مصانع التكرير.

2/ الصادرات خارج المحروقات :

تعبر الصادرات خارج المحروقات جزء تكميلي للصادرات من المحروقات حيث تمثل 1.7% من اجمالي الصادرات ،وعرفت هذه الصادرات تذبذب خلال الفترة 2009الى غاية 2013 حيث وصلا الى 771 مليون دولار سنة 2009 لتنتقل إلى 1.050 مليون دولار سنة 2013 وهذا يجسد ضعف الهيكلي في مجال تنوع الصادرات خارج المحروقات وضرورة تطويرها والاهتمام بالقدرة التنافسية للسلع الأجنبية . و تساهم بنسبة ما بين

(1)تجدونه على الموقع التالي :https://www.ennaharonline.com تم الاطلاع عليه يوم 2019/06/01 على الساعة 22:28 .

وسوف نحلل المواد المشكلة لصادرات خارج المحروقات حسب أهميتها و مساهمتها في تكوين هذه الفئة من الصادرات كمايلي:

2-1/المواد النصف المصنعة : تأتي في المقام الأول ضمن تشكيلة الصادرات خارج المحروقات وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم 03-12 حيث نجدها تتزايد من سنة لآخري مع اخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي كان سنوات 2009 و2012 و2013 بقيم على التوالي (393 مليون دولار و 492مليون دولار) وبنسب وهذا راجع إلى انه لم يكون هناك الاهتمام بهذه الصناعات بالإضافة لعدم إمكانية تنافس هذه المواد الأجنبية في حين نجد أنها سجلت انتعاش خلال سنتين من 2010 إلى غاية 2011 حيث بلغت على التوالي (498 مليون دولار – 660 مليون دولار) .

2-1 المواد الغذائية :

من خلال الجدول رقم 03- نجدها تحتل المرتبة الثانية حيث نجدها سنة 2009 وصلت قيمتها إلى 113 مليون دولار وتعتبر اقل قيمة مقارنة مع سنة 2010 التي انتقلت إلى 315 مليون دولار ونجدها حققت استقرار نسبي وتزايد طفيف خلال 2011 بقيمة355 مليون دولار لتعود إلى نفس القدر ما حققته سنة 2010 ، لترجع مرة أخرى تنتعش سنة 2013 بقيمة 404 مليون دولار.

2-**3/ المواد الأولية** : نجدها هي الأخرى سجلت تذبذب من سنة لأخرى حيث نجدها مرتفعة سنة 2009 بقيمة 169 مليون دولار لتتراجع سنة 2013 بقيمة 109 مليون دولار وهذا يعود لتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية التي كان لها اثر على الصادرات الجزائرية .

بينما تبقى المواد الأخرى التجهيزات الفلاحية وتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية كانت مساهمتها بنسب قليلة.

وعلى رغم من هذه القيم المحققة إلا أنها تضل ضعيفة بالنسبة لما تحققه الصادرات من المحروقات وبالتالي تحتل الصادرات من المحروقات نسبة 98% من إجمالي الصادرات بينما الصادرات الأخرى تحتل تقريبا 2% من إجمالي الصادرات .بحيث تساهم بنسبة تتراوح بين1.6% إلى 1.7% من إجمالي الصادرات .

وسيتبين أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 03 –12 تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009– 2013

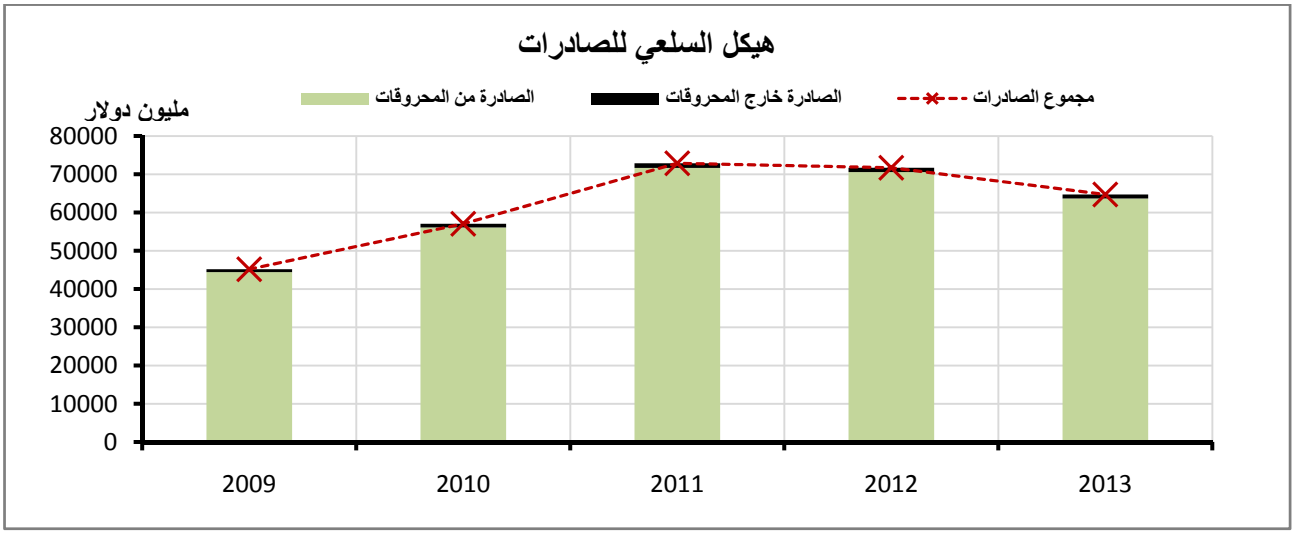

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول ، بالاستعانة ببرنامج Excel.

ثانيا: هيكل السلعي للواردات خلال الفترة 2009–2013

كلما نسمع كلمة والواردات تعني دائما الاحتياجات الدولة من مختلف السلع والخدمات ومن خلالها يتضح مدى استقلالية الدولة تجاريا وهذا ما يتضح لنا من خلال الجدول رقم : 03 –12 أن الواردات تأخذ منحى تصاعدي وإنها تمثل نسبة معتبرة في الميزان التجاري الجزائري وهذا يعود إلى قلة المنتجات المحلية وعدم كفايتها بالإضافة إلى انخفاض أسعار مثيلتها في الدول الأخرى مما يشجع على استزادها بل من إعطائها أهمية كافية لزيادتها ودعم تشجيع المستثمرين وغيرها من الأمور وهذا ما يتضح لنا خلال فترة 2009 الى غاية 2013 .

1–كانت وتيرة الواردات خلال 2009 و2010 تعرف نوع من الصعود الطفيف ففي سنة 2010 كانت 38.883 مليون دولار مقارنة بسنة 2009 التي كانت 37.402 مليون دولار ويعبر شبه الاستقرار الواردات إلى الإجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الأزمة العالمية ، على أساس أن الواردات من التجهيزات الصناعية والمواد النصف المصنعة تمثل أكثر من 60 % في سنة 2010.

2– تميزت سنة 2011 بزيادة قوية للواردات حيث ارتفعت بنسبة 15.56% أي بمقدار 46.927 مليون دولار وما يلاحظ من الجدول انه سجل انخفاض في التجهيزات الصناعية بمقابل زيادة في الواردات من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وهذا ما يدفع السلطات الجزائرية إلى الاستيراد هذه المواد وكانت هذه العملية بمثابة صدمة على الأسعار المواد الأساسية مما اجبر السلطات المختصة بالاتخاذ التدابير اللازمة من شأنها توفير هذه المواد بكميات متزايد في الأسواق المحلية.

3-أما إجمالي الواردات 2012 و 2013 كانت في ارتفاع مستمر حيث قدرت خلال سنة 2012 بـ 51569 مليون دولار أمريكي وانتقلت في سنة 2013 إلى 54993 مليون دولار أمريكي هذه الأرقام تخالف السياسة الاحترازية التي وضعة سنة 2009 من اجل حماية الاقتصاد الوطني ويعود أيضا هذا الارتفاع المستمر فاتورة الواردات الى طبيعة النسيج الصناعي، من الأسباب التي كانت وراء ارتفاع واردات المنتجات نصف المصنعة كانت على التوالي خلال السنتين 2012 و2013 تقدر ب (9.994 مليون دولار و 10.642 مليون دولار)أو المواد الأولية بـ (1.729 مليون دولار و1.732مليون دولار)، خاصة وان معدل الإدماج الصناعي للمؤسسات العمومية والخاصة لا يتجاوز 15 %، وتعتمد تلك الشركات أساسا على المواد الأولية المستوردة من الخارج، وهو ما أدى إلى ارتفاع واردات المواد الوسيطة التي تدخل في الإنتاج ، مما كلف ذلك في تراجع احتياطي الصرف نتيجة لارتفاع فاتورة الواردات . بالإضافة إلى السلع الأخرى في ارتفاع من سنة إلى أخرى .

وسيتضح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-13 تطور هيكل الواردات خلال الفترة 2009-2013

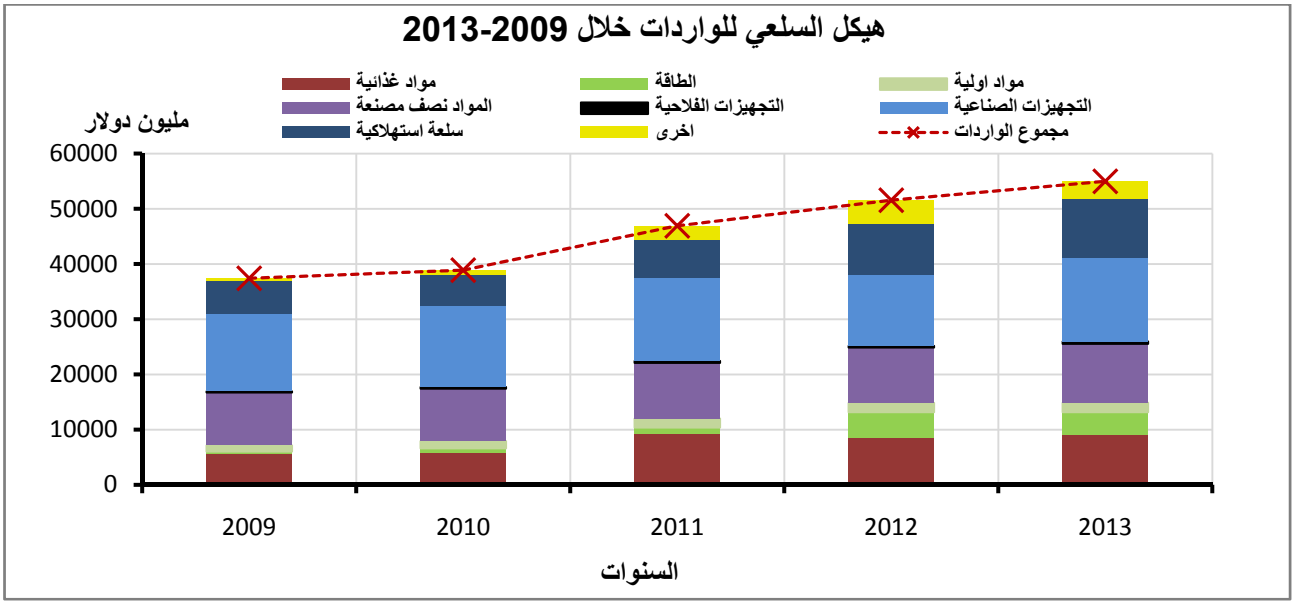

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول ، بالاستعانة ببرنامج Excel

المطلب الثالث : انعكاسات تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال 2009-2013

إن التغيرات في الميزان التجاري هي انعكاس لتقلبات تحدث على عناصره من جراء عديد من العوامل ومن أهمها أسعار البترول وهذا ما سنوضحه من خلال تحليلنا لانعكاساته على رصيد الميزان من خلال عناصر.

الفرع الأول: انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات:

أخذت صادرات المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية ، وهي المصدر الأول للعملة الصعبة وهذا لارتباطها الوثيق بتقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على إجمالي الصادرات وهذا ما سوف تعبر عنه بيانات الجدول التالي :

الجدول رقم 03-13 انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2009-2013

الوحدة (الدولار للبرميل – مليون دولار الصادرات)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الصادرات	45 186	57 091	72 888	71 736	64 377
الصادرات خارج المحروقات	771	969	1 227	1 153	1 050
نسبة الصادرات خارج المحروقات	%1.70	%1.70	%1.70	%1.60	%1.60
الصادرات من المحروقات	44 415	56 121	71 661	70 584	63 327
نسبة الصادرات من المحروقات	%98.29	%98.30	%98.32	%98.39	%98.37
أسعار البترول (دولار امريكي)	62.25	80.15	112.943	111.045	108.971

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على :

-التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2013 ، ص 230 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2018/12/08 على الساعة 14:55 .

- التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2014 ، ص 166 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2019/02/21 على الساعة 14:31 .

تحليل الجدول :

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الصادرات الجزائرية عرفت تطور كبير خلال فترة 2009 إلى 2013 وهذا نتيجة ارتباطها بأسعار البترول ، لان اغلب صادراتها من المحروقات التي تشكل 98% من مجموع الصادرات حيث قدرت سنة 2009 بـ 45.186 مليون دولار لتصل إلى 64.377 مليون دولار وهذا يفسره زيادة المستمر في الصادرات من المحروقات من جهة وارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة من جهة أخرى.التي انتقلت من 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 مقابل 108.971 دولار للبرميل سنة 2013 .

لكن ما هو ملاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض طفيف سنة 2009 سواء بنسبة إلى الصادرات من المحروقات التي تقدر بـ 44.415 مليون دولار أي بنسبة تقدر بـ 98% من إجمالي الصادرات وهذا راجع الأزمة العالمية لذا كانت الدولة الجزائرية تتبع سياسة احترازية من اجل تجاوز الأزمة . لتتطور سنة 2010 الى غاية 2013 على التوالي (56.121 مليون دولار و 63.327 ملون دولار) في حين إن الصادرات خارج

المحروقات تساهم بسبة قليلة من إجمالي الصادرات حيث نجدها 771 مليون دولار سنة 2009 لنتقل إلى 1050 مليون دولار سنة 2013 برغم من تطورها إلا أنها تساهم بنسبة 1.70%و تظل ضعيفة بالنسبة لصادرات المحروقات وهذا راجع إلى اهتمام الدول الجزائرية بقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى وجل عائدات من الصادرات توجه إلى تطوير القطاع المحروقات بدل من تنمية القطاعات أخرى كالفلاحة والسياحة وغيرها .

وما يمكن قوله إن الصادرات سواء بالكمية أو القيمة مرتبطة بتقلبات التي تحدث على أسعار البترول في الأسواق العالمية .وسوف يتضح من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم : 03 -14انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2009-2013

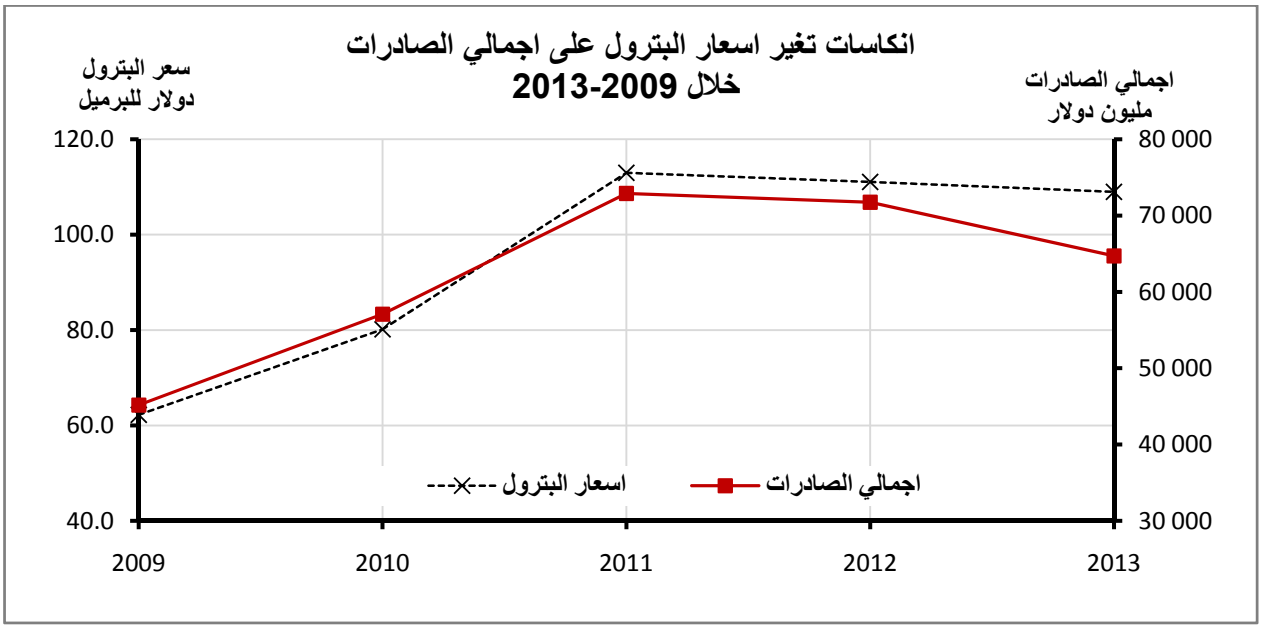

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول وبالاستخدام برنامج Excel.

الفرع الثاني: انعكاسات تغير أسعار البترول على الواردات:

ان تذبذبات التي تحدث لأسعار البترول تنعكس على الواردات من خلال المواد المالية الناتجة عنه ولهذا سوف يتضح من خلال بيانات الجدول التالي :

الجدول رقم :03- 14انعكاس تغير أسعار البترول على الواردات خلال الفترة 2009-2013

الوحدة (الدولار للبرميل - مليون دولار الواردات)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الواردات	37402	38885	46927	51569	54993
أسعار البترول (دولار امريكي)	62.25	80.15	112.943	111.045	108.971

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على :

-التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2013 ، ص 230 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2018/12/08 على الساعة 14:55 .

- التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2014 ، ص 166 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2019/02/21 على الساعة 14:31 .

تحليل الجدول:

ما هو ملاحظ في البداية إن الواردات في تطور خلال الفترة 2009الى غاية 2013 حيث كانت 37.402 مليون دولار سنة 2009 لتنقل إلى 54.993 مليون دولار سنة 2013 ، بمقابل إن أسعار البترول هي الأخيرة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث كانت 62.53 دولار للبرميل سنة 2009 لتصل الى 108.971 دولار للبرميل سنة 2013 .

1-نلاحظ انخفاض في الواردات جدو محسوس في سنة 2009 بمقدر 37.402 مليون دولار وهذا راجع انخفاض أسعار البترول من جرأ أثار الأزمة العالمية مقارنة بسنوات الماضية .

2-ويتحسن أسعار البترول سنة 2010 التي قدرت بـ80.15 دولار للبرميل وبمقال ارتفعت حصيلة الواردات إلى 38.885 مليون دولار وأيضا زيادة حجم احتياطي من العملة الصعبة 162.2 مليار دولار ، لكن ارتفاع حجم الواردات يؤدي إلى تأكل الاحتياطي من العملة الصعبة ، وهذا ما يؤدي إلى الاستدانة من الخارج ويدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة جديدة .

3- بالنسبة لفترة من 2011 إلى 2013 نجد أن الأسعار البترول في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 112.943 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 108.971 دولار للبرميل وهذه الفترة التي تعرف بالبحبوحة المالية من

جراء ارتفاع أسعار البترول وما نعكس على الواردات بعض المواد نجدها انخفضت كميات المستوردة كالتجهيزات الفلاحية من 364 مليون دولار سنة 2011 لتصل إلى 4771 مليون دولار سنة 2013 و كان هذا الانخفاض طفيف ومن جهة أخرى نجد مواد تزايد في الكميات المستوردة منها كالتجهيزات الصناعية كانت 15.233 مليون دولار سنة 2013 بمقارنة مع سنة 2011 التي وصلت إلى 15.091مليون دولار ، أيضا المواد النصف مصنعة و مواد غذائية وغيرها من المواد ، وهذا يعود إلى السياسة التنمية التي اتبعتها الدولة من خلال المخطط 2009 – 2014 لدعم إنعاش الاقتصادي نتيجة للمواد المالية المتاحة من خلال الارتفاع أسعار البترول وهذا ما يجعلها تحتاج إلى تجهيزات وغيرها من المواد ،ونتيجة لهذا كله ارتفعت الفاتورة الواردات التي تمتص العوائد المالية المحققة من جراء ارتفاع الأسعار البترول ، حيث نجد احتياطي من العملة الصعبة خلال هذه الفترة حيث يقدر بـ 2. 182 مليار دولار نهاية 2011 و 6. 190 مليار دولار نهاية 2012 و إلى 194 ملياردولار 2013.

وتستمر الزيادة في الواردات نتيجة لتبني الدولة سياسة الاستيراد المفتوح بسبب زيادة إيرادات الجباية البترولية مما شجع الدولة على بعث مشاريع التنموية وكان في هذه الفترة المخطط الخماسي 2010-2014 .

من خلال ما تقدم نستخلص ان الواردات لها علاقة وثيقة بتقلبات أسعار البترول ولكن هذه الفترة لم تكن هنا إرشاد في استغلال الموارد المالية وسوف يتآكل الاحتياطات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع فاتورة الواردات .

وسوف يتضح أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم : 03- 15 انعكاس تغير أسعار البترول على الواردات خلال الفترة 2009-2013

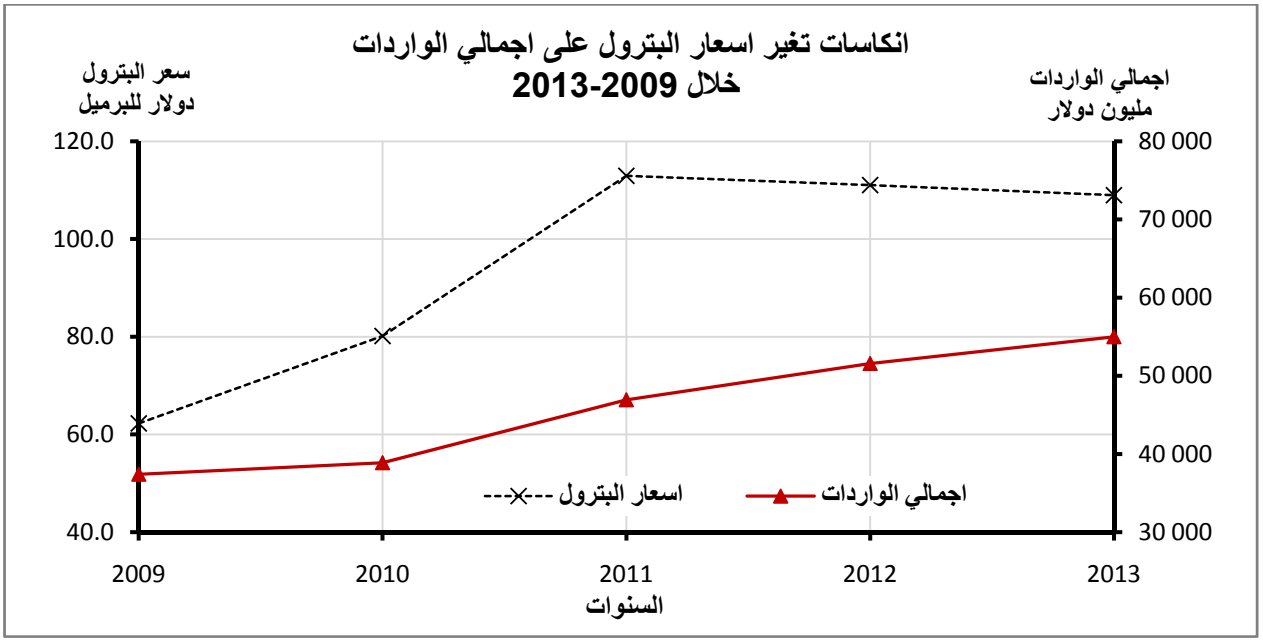

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول وبالاستخدام برنامج Excel

الفرع الثالث: انعكاسات تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2013:

بما أن الصادرات والواردات تأثرت بتغيرات أسعار البترول وينعكس هذا التأثر على رصيد الميزان التجاري وما سنعرفه من خلال الجدول الذي يبين علاقة تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري كما يلي:

الجدول رقم 03-15انعكاس تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: (مليون دولار امريكي)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزان التجاري	7 784	18 205	25 961	20 167	9 880
أسعار البترول (دولار امريكي)	62.25	80.15	112.943	111.045	108.971

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على :

-التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2013 ، ص 230 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2018/12/08 على الساعة 14:55 .

- التقرير السنوي بنك الجزائر لسنة 2014 ، ص 166 و تم الاطلاع عليه من خلال موقع الالكتروني للبنك http://www.bank-of-algeria.dz يوم 2019/02/21 على الساعة 14:31 .

تحليل الجدول:

نلاحظ انه خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2013 الميزان التجاري تقلبات عديدة في رصيده برغم من ارتفاع أسعار البترول ، حيث نجده سجل اقل قيمة له سنة 2009 التي قدرت بـ 7.784 مليار دولار أمريكي ليرتفع سنة 2011 بقيمة 25.961 مليار دولار أمريكي ليعاود الانخفاض مرة آخرة سنة 2013 إلى 9.880 مليار دولار وهذا راجع الى تقلبات التي سجلت على الصادرات من المحروقات ، وهذا نتيجة للانخفاض في أسعار البترول حيث وصلت إلى 108.971 دولار للبرميل مقارنة مع سنة 2012 التي كانت أسعار فيها تقدر بـ112.943 للبرميل وكله نتيجة زيادة في قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات خلال هذه الفترة .

ففي ظرف سنتين (أكتوبر 2012 / أكتوبر 2013) تهاوى الفائض التجاري للجزائر ب75 %، بسبب تراجع عائدات النفط واحتداد نزيف الواردات، بشكل قياسي سنة بعد أخرى. والنتيجة، تفاقم في عجز الميزان التجاري الخارجي ب 1,32 مليار دولار في السداسي الأول من السنة الجارية، وفق أرقام البنك المركزي الجزائري. وأكثر من ذلك، تراجعت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة من 194 مليار دولار خلال نفس الفترة المرجعية لسنة 2013 إلى 193,26 مليار دولار في السداسي الثاني من نفس السنة .

ومما سبق نستنتج أن تقلبات في أسعار البترول كان لها تأثير على الميزان التجاري من خلال تأثر عناصره .

والشكل التالي يوضح هذه العلاقة بين رصيد الميزان التجاري وأسعار البترول .

الشكل رقم 03-16 انعكاس تغير أسعار البترول على الميزان التجاري

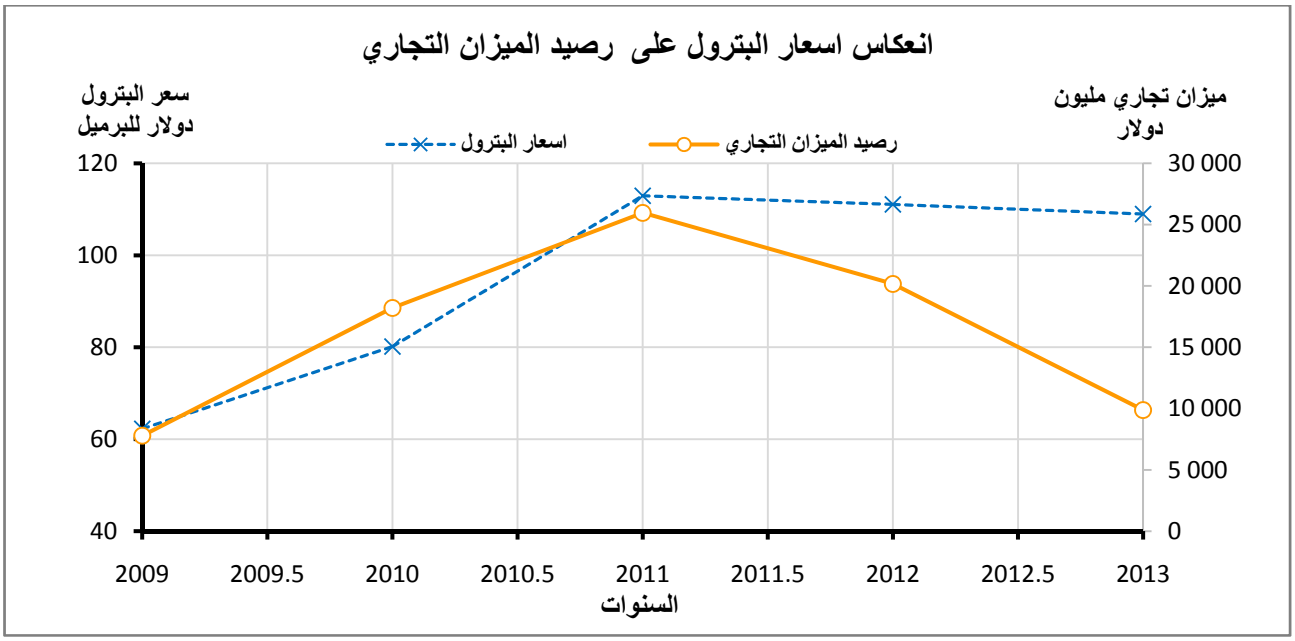

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على بيانات الجدول وبالاستخدام برنامج EXCEL

المبحث الثالث :انعكاسات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

تعتبر هذه الفترة من الدراسة حساسة حيث تعرض لها الاقتصاد الجزائري الى تقلبات عديدة كان لها أثر كبير في مختلف القطاعات للاقتصاد الوطني وهدف تخصيص هذه الحقبة لتحليل أثر التي خلفتها تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري و عناصر من خلال ما سيأتي .

المطلب الأول :تغيرات أسعار البترول خلال الفترة 2014 إلى 2018

يتعرض البترول كأي سلعة أخري إلى التقلبات أسعاره في السوق العالمية وكذلك إلى الصدمات من شأنها تؤثر على الطلب والعرض العالمي من هذه .

ملاحظة: وقبل بدأ في دراسة تطور أسعار البترول لا بد من التنويه إلى أن سعر البترول الخاص بالسنة 2018 لم يكن هنالك أي مرجع يعطي السعر لهذه السنة حيث أن بنك الجزائر لم يصدر أي تقرير عن ذلك ولهذا سوف ندرس الفترة من 2014 إلى 2017 لان سعر البترول سنة 2018 هو عبارة عن تقديرات فقط وسوف نوضح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03- 16 تطور أسعار البترول خلال الفترة 2014 إلى 2018

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018*
سعر البترول	100.234	53.066	45.005	54.053	56.41

المصدر : من إعداد الطالبة والاعتماد على:

- تقرير السنوي للبنك الجزائر لسنة 2015و2016 و 2017 من خلال موقع http://www.bank-of-algeria.dz وتم الاطلاع عليه يوم 2018/12/08 على الساعة 14:56.
- تقرير السنوي منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك OPEC " الصادر بتاريخ:2019/01/17 من خلال الموقع للمنظمة https://www.opec.org وتم الاطلاع عليه يوم 2019/05/30 على الساعة 00:30 .

ملاحظة : *وضعية مؤقتة.

تحليل الجدول :

نلاحظ من خلال الجدول أن أسعار البترول شاهدة انخفاض حاد خلال الفترة الدراسة أي من سنة 2015 إلى سنة 2018 حيث انتقلت من 53.066 دولار للبرميل إلى 56.41 دولار للبرميل سنة 2018 بينما حققت اكبر سعر سنة 2014 حيث كان 100.234 دولار للبرميل وهذا يرجع لعدة أسباب سنتطرق لها من خلال تحليل كل سنة .

1-ما يلاحظ على سنة 2014 نجد أن الأسعار البترول وصلت إلى أرقام قياسية بـ 100.234 دولار للبرميل خلال النصف الأول من نفس السنة ،بينما شهدت الأسعار في النصف الثاني السنة انخفاض في الأسعار ب 90.38 دولار للبرميل وهذا الانخفاض قدره 47.1% ،وهذا نتيجة الانخفاض الأسعار في الثلاثي الرابع لسنة 2014 بـ75.38 دولار للبرميل ، حيث أرجعت منظمة الأوبك هذا الانهيار للأسعار يعود إلى المضاربة في الأسواق ،وان هذا الهبوط المفاجئ في الأسعار يعود إلى تأمر لخفض الأسعار وليس بسبب عوامل اقتصادية فقط ومحاولة سلب مكانة منظمة من خلال ظهور النفط الصخري لمنافسة النفط العادي وبرغم ذلك أبقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا ، ويعتبر بمثابة عقاب جماعي، حيث اتفق كبار المنتجين في العالم والولايات المتحدة الأمريكية رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من اجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة أوكرانيا وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها التي أصبحت لديها القدرة اكبر على البيع نفطها في الخارج.واستمر الانهيار في الأسعار حتى وصل إلى 53.066 دولار للبرميل سنة 2015 .مما شكلت أزمة نفطية .

2-بقية الانهيارات مستمرة من سنة إلى أخرى حيث أخذت اتجاه تنازلي وقد سجلت اقل سعر له سنة 2016 بـ45.005 دولار للبرميل وهذا راجع للعديد من الأسباب نلخصه في :

2-1-صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول حيث برزت خلال الفترة 2012الى 2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً. ، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول.

2-2-زيادة الإنتاج في العراق بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً.

2-3-عودة إيران إلى تصدير النفط بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"[*]ومن خلالها تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل.

2-4-احتكار الأوبك لم يعد فعالاً اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية و العراق و إيران ونيجيريا وفنزويلا، على إنتاج مشترك يقدر بـ32.3 مليون برميل يومياً. وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ97 مليون برميل يومياً.

3-وما يميز فترة 2017 و 2018 ثبات نسبي برغم من اتخاذ أسعار البترول الاتجاه التنازلي المستمر مقارنة بسنة 2014 ، حيث نجد أن أسعار النفط واصلت ارتفاعاتها على مدار شهري نوفمبر وديسمبر 2017 على خلفية تمديد اتفاقية خفض الإنتاج بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة "أوبك"، ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين،ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع 2017، واصلت أسعار الخام صعودها لكن بشكل بطيء.بـ54.053 دولار للبرميل، ويعود البطء في تحسن أسعار النفط، إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

لقد اختلفت التوقعات بشكل كبير قبل تمديد الاتفاق وبعده، إذ إن التوقعات لسعر النفط لعام 2018، قبل تمديد خفض الإنتاج كانت تدور حول 55-60 دولارًا، وأقل من ذلك، ففي أوت؛ رجّحت شركة «بي.بي» البريطانية أن تتحرك أسعار النفط في نطاق بين 45 و55 دولارًا للبرميل ، مع نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

(*)مجموعة 5+1 والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا

الشكل رقم : 03- 17تغيرات أسعار البترول خلال فترة 2014-2018

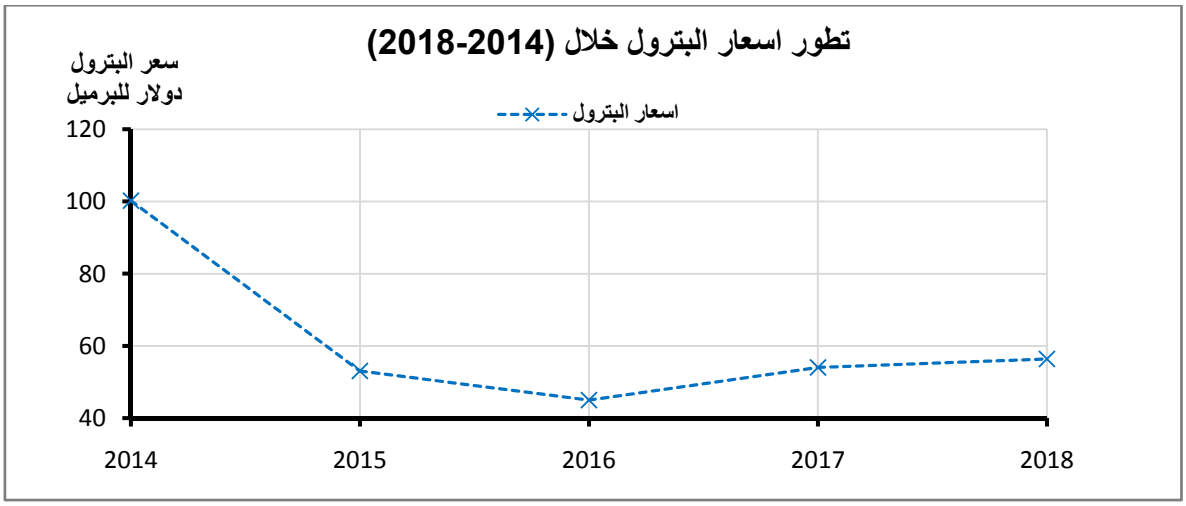

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03-16 باستخدام برنامج Excel.

المطلب الثاني : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

يعتبر لميزان التجاري المرأة التي تعكس وضع التجارة الخارجية للدولة ومدى قدرتها على المنافسة الخارجية ولهذا سوف نتطرق بالتفصيل الى تطور رصيد الميزان التجاري وكذلك تطور العناصر المكونة له.

الفرع الأول : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

لقد مرت الجزائر بعد ة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة 2014 -2018

الجدول رقم : 03 - 17 تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الصادرات	59 996	34 566	29 310	34 569	30 372
الصادرة من المحروقات	58 362	33 081	27 918	33 202	28 284
الصادرة خارج المحروقات	1 634	1 485	1 391	1 367	2 078
اجمالي الواردات	59 670	52 649	49 437	48 980	33 703
رصيد الميزان التجاري	326	-18 083	-20 127	-14 411	-3 331
نسبة التغطية %	100.55	65.65	59.29	70.58	90.12

المصدر : من إعداد الطالبة واعتماد على :

-تقرير السنوي بنك الجزائر 2016 و2017 ، تم الزيارة يوم 2018/12/08 على الساعة 14:56 .على موقع التالي:
https://www.bank-of-algeria.dz

-النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم :44 ،ديسمبر 2018 .تمت الزيارة يوم 2019/05/28 على الساعة 00:15 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري حقق عجز خلال فترة 2014-2018 باستثناء سنة 2014 التي سجل فيها فائض بسيط بحيث استطاعت الدولة الجزائرية تغطية الواردات بالصادرات بنسبة تغطية تقدر بـ 100.55 وكان الرصيد يقدر بـ 326 مليون دولار وهذا يعود إلى ارتفاع إجمالي صادراتها بقيمة 59.670 مليون دولار وهذا يعود إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات بقيمة تقدر بـ 58.362 مليون دولار .

-وانتقل الميزان التجاري من حالة فائض إلى العجز قدره 18.083مليار دولار في 2015 ،وحسب تقرير البنك الجزائر ان رصيد الميزان التجاري سجل أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المالية حيث نجد انه سجل انخفاض في إجمالي الصادرات بقيمة 34566 مليون دولار سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا إلى 9،82 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى للسنة 2015 مقابل 15،39 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 (-36،2 %) أي بتراجع بـ 5،57 مليار دولار ، ومن جهتها عرفت الواردات انخفاضا لكن بوتيرة اقل (- 13،26 %) أي بانخفاض بثلاثة (3) مليار دولار.وبهذا تكون حجم الواردات أكبر من الصادرات بقيمة 649 52 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 وبنسبة تغطية اقل من100 وصلت الى65.65 % وهذا ما أدى إلى تراجع سعر الصرف لسنة 2015 قدر ب 144.13 مليار دولار مقابل 178.94 مليار دولار سنة 2014.

- وما يلاحظ من خلال الجدول لسنوات الأخيرة لهذه الفترة أي 2016 إلى 2018 أن الميزان التجاري سجل عجز سنة تلوى الآخرة وهذا بالانخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما أدى إلى تراجع الاحتياطات الصرف 114.14 مليار دولار سنة 2016، حيث تراجع مستوى الاحتياطي إلى 79،88 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2018 مقابل 97،33 مليار دولار في نهاية 2017 أي تراجع ب 17،45 مليار دولار وهذا مرتبط بانخفاض قيمة الاورو أمام الدولار في الفترة الممتدة بين ديسمبر 2017 و ديسمبر 2018هذا حسب تقرير بنك الجزائر. ارتفاع النفقات الداخلية الخام لمجموع العناصر الفعالة الاقتصادية حول الدخل الوطني أي ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات حيث كان رصيد سنة 2016 يقدر بـ (- 20.127) بنسبة تغطية تقدر بـ59.29 و يعود هذا الوضع إلى انخفاض قيمة الصادرات 310 29 مليون دولار بينما كانت الواردات ارتفعت بـ49437 مليون دولار مما حقق عجز في الميزان واستمر هذا الوضع حتى وصل العجز في الميزان التجاري لسنة 2018 بـ(- 3.331) بنسبة تغطية تقدر بـ90.12 وهذا نتيجة للارتفاع فاتورة الواردات التي وصلت إلى 703 33 مليون دولار مقابل انخفاض الصادرات بـ 372 30 مليون دولار بصفة عامة وبصفة خاصة صادرات من المحروقات التي سببت اختلال في الميزان التجاري ، وتشير تحاليل بنك الجزائر إلى أن هذه الاختلال راجعة

للعجز الكبير الذي سجلته المالية العمومية ،وأن استمرار التراجع يؤكد ضرورة بذل جهود مستمرة لإعادة الاستقرار والحد من تراجع الاحتياطات الرسمية للصرف وإعادة التوازن من خلال صندوق ضبط الإيرادات(*) وسوف يتضح أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم 03-18 تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

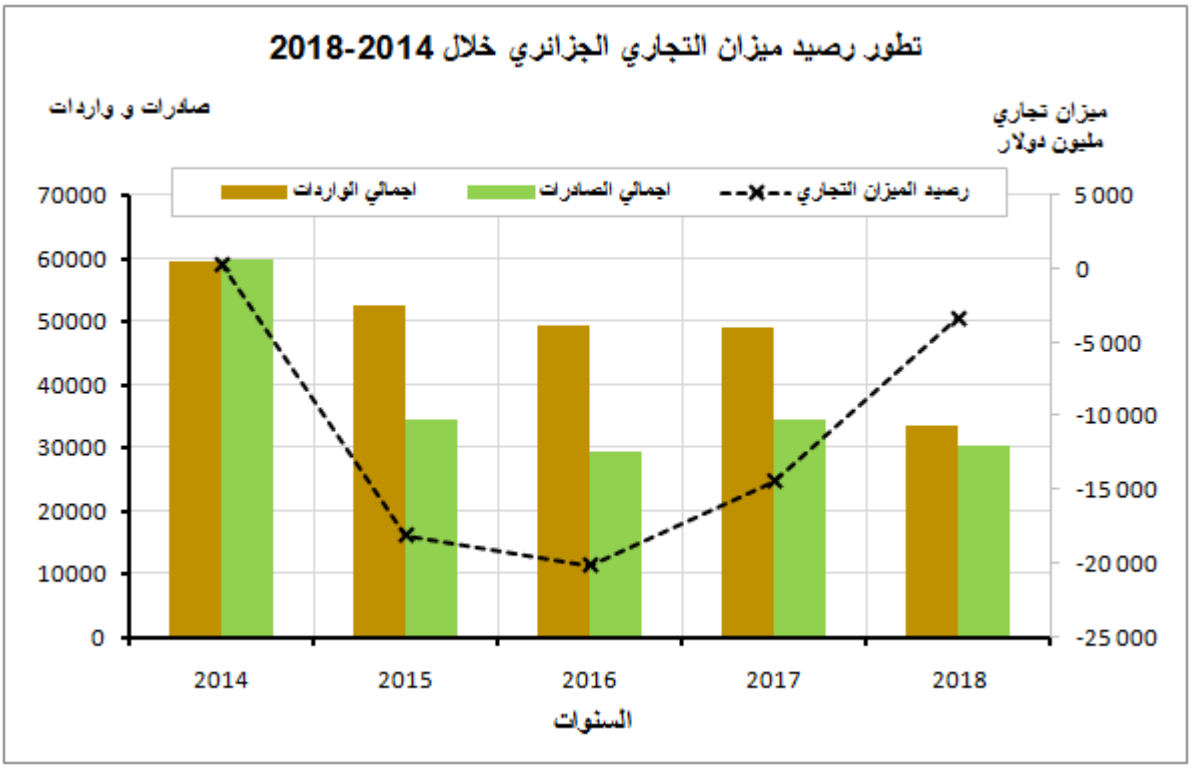

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03-17 باستخدام برنامج Excel.

الفرع الثاني : هيكل الصادرات والواردات الميزان التجاري الجزائري لفترة 2014-2018

سنتناول في هذا الفرع هيكل الصادرات والواردات بتفصيل من خلال تحليل بيانات هذا الجدول الذي يحتوي على تركيبة الصادرات و الواردات كأتي :

(*) **صندوق ضبط الإيرادات** :وتم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وينصص القانون على أنه "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. ثانيا في باب النفقات، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي.

الجدول رقم : 03- 18 هيكل السلعي للصادرات والواردات خلال الفترة 2014-2018

الوحدة : مليون دولار أمريكي

االبيان/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات					
مواد غذائية	10550	8946	7855	8069	6578
الطاقة	2720	2247	1234	1899	772
مواد اولية	1812	1489	1490	1456	1422
المواد نصف مصنعة	12301	11482	10972	10483	7974
التجهيزات الفلاحية	629	638	479	585	421
التجهيزات الصناعية	18115	16369	14709	13368	9640
سلعة استهلاكية غير الغذائية	9894	8243	7904	8129	6896
اخرى	2998	2672	4793	4991	
المجموع الواردات	59019	52086	49436	48980	33702
الصادرات					
مواد غذائية	323	238	326	350	272
الطاقة	58 362	33 081	27 918	33 202	28 294
مواد اولية	110	107	84	73	73
المواد نصف مصنعة	1173	1111	909	845	1637
التجهيزات الفلاحية	1	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	70
سلعة استهلاكية	11	11	18	20	26
اخرى	0	0	1	0	
المجموع الصادرات	59 996	34 566	29 310	34 569	30 372
نسبة صادرات من المحروقات	%97.28	%95.70	%95.25	%96.05	%93.16
نسبة صادرات خارج المحروقات	%2.72	%4.30	%4.75	%3.95	%6.84

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على

- تقرير السنوي بنك الجزائر 2016 و2017 ، تم الزيارة يوم 2018/12/08 على الساعة 14:56 .
- النشرة الإحصائية الثلاثية الثالث رقم :44 ،ديسمبر 2018 .تمت الزيارة يوم 2019/05/28 على الساعة 00:15

أولا: هيكل السلعي للصادرات خلال الفترة 2014-2018

من الجدول رقم 03 - 18أن هيكل الصادرات الجزائرية بتكون من جزئين سوف نتطرق إليهما فيما يلي:

1-الصادرات من المحروقات :

- من خلال الجدول نجد أن قيمة الصادرات من المحروقات في انخفاض مستمر سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 43.4% ، هنا نجد إن الكميات المصدرة قد تراجعت بقيمة 58.362 مليون دولار سنة 2014

بحيث قدرت في السداسي الأول 31.88 مليون دولار و26.58 مليون دولار في السداسي الثاني من نفس السنة.إلى 33.081 مليون دولار فقط سنة 2015 حيث كان في السداسي الأول من نفس السنة قيمة الصادرات 18.23 مليون دولار و 14.85 مليون دولار في السداسي الثاني.

-بينما في سنة 2017 سجلت قيمة الصادرات من المحروقات زيادة وذلك بالانتعاش في أسعار البترول مقارنة 2016 بنسبة 18.9% وانخفاض الكمية المصدرة -2.2% بحيث انتقلت الصادرات من المحروقات من 27.918 مليون دولار في سنة 2016 أي انه كان في السداسي الأول من نفس السنة 12.47 مليون دولار و 15.45 مليون دولار في السداسي الثاني الى 33.202 مليون دولار سنة 2017 (16.15 مليون دولار في السداسي الأول و 17.05 مليون دولار في السداسي الثاني).
-في سنة 2018 كانت منخفضة حيث وصلت إلى 28.294 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 وهذا يعود إلى الساسة التي اتبعتها الدول ، كالسياسة التقشف التي عانى منها الشعب الجزائري والاقتصاد الجزائري .

2 : الصادرات خارج من المحروقات

-أما الصادرات خارج المحروقات تضل مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكاملة للاقتصاد الوطني نجدها مرتفعة سنة 2014 مسجلة 1.634 مليون دولار لتتراجع سنة 2015 بقيمة 1.485 مليون دولار، وما هو ملاحظ من خلال الجدول نجد ان الصادرات خارج المحروقات انتقلت م 1.391 مليون دولار سنة 2016 لتصل إلى 2.078 مليون دولار وهذا راجع للاهتمام الدولة بمحاولة إنعاش هذا القطاع من اجل تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية من اجل التنمية الاقتصادية وذلك بإتباع سياسات تشجيعية لبعض القطاعات لمواجهة أي تقلبات في الأسواق العالمية ، وسوف نرتب هذه الصادرات حسب الأهمية كمايلي:
في المرة الأولي نجد المواد النصف مصنعة حيث انتقلت من 1173 مليون دولار سنة 2014 إلى 1637 مليون دولار سنة 2018 وهذا راجع إلى زيادة الصناعات التركيبية كالصناعة السيارات وغيرها من الصناعات الأخرى المتعلقة بالصادرات البترولية ،أما في المرتبة الثانية صادرات من المواد الغذائية حيث أنها كانت في تذبذب من سنة إلى أخرى نجد كانت 323 مليون دولار سنة 2014 لتنتقل إلى 272 سنة 2018 وهذا يعود إلى المجهدات الدولة للإنعاش القطاع ألفلاحي من خلال العديد من المشاريع كدعم الفلاحين من خلال تخفيض في لأعباء الضرائب بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة للفلاحين في المناطق الجنوبية .
-أما بالنسبة لمواد الأخرى فنجد المواد الأولية تأخذ المرتبة الثالثة ثم تأتي التجهيزات الصناعية ثم المواد الاستهلاكية غير غذائية ،وما يمكن استخلاصه أن الصادرات خارج المحروقات قد تطورت ولو بجزء بسيط من أجل أعادة هيكلة الصادرات الجزائرية المعتمدة على المحروقات .وهذا بتنويع الصادرات .

ثانيا : الهيكل السلعي للواردات

نلاحظ من خلال الجدول رقم:03-18 إن الواردات مرتفعة في السنتين الاوليتن حيث بلغت سنة 2014 ما قيمته 59019 و52086 مليون سنة 2015 حيث نجد في هذه الفترة إن الهيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة من ثمانية من المنتجات المستوردة ما يقرب 83% من انخفاض في الواردات وهي التجهيزات الصناعية والمنتجات نصف مصنعة والمنتجات الغذائية وسلعة الاستهلاكية غير الغذائية .

حيث إن التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 31.1% ، حيث انخفضت من 18.115 مليار دولار سنة 2014 إلى 16.369 مليار دولار سنة 2015 ويرجع الى تناقص واردات مركبات نقل الأشخاص والبضائع بـ(- 817 مليون دولار) أي انخفضت بنسبة 24.9% .في حين منتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية حيث تراجعت من 12301 مليار دولار سنة 2014 إلى 1489 مليار دولار في سنة 2015 وكانت المواد الغذائية المرتبة الثالثة حيث كانت 10550مليار دولار إلى 8946 مليار دولار سنة 2015 ، بينما كانت السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة حيث بلغت 9894 مليار دولار سنة 2014 إلى 8243 مليار دولار وهذا يعود إلى انخفاض في الواردات من السيارات السياحية (- 997 مليون دولار) والواردات الأدوية (-212مليون دولار).

بينما كانت الواردات من سنة 2016 إلى 2018 تأخذ اتجاه تنازلي **حيث** بلغت 49436 في سنة 2016 اتصل الى 48980 مليار دولار سنة 2017 وخص هذا الانخفاض الطفيف بـ703 مليون دولار سنة 2017 ومس هذا الانخفاض التجهيزات الصناعية التي بلغت 14709 مليار دولار لتصل إلى 13368 مليار دولار سنة 2017 أي انخفاض بنسبة 27.4% من إجمالي الواردات والمواد نصف المصنعة تراجعت بـ 10972 مليار دولار سنة 2016 إلى 10483 مليار دولار سنة 2017 بنسبة 21.5% بمقابل الاستقرار للمواد الأخرى ، حيث ارتفعت واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث كانت سنة 2017 تبلغ 8129 مليار دولار بمقارنة بسنة 2016 كانت 7904 مليار دولار بنسبة 16.6% من إجمالي الواردات ويرجع السبب إلى ارتفاع الواردات السيارات السياحية بـ(+ 425 مليون دولار).بالإضافة لمواد الغذائية ارتفعت وارداتها بـ 8069 مليار دولار سنة 2017 في حين وصلت إلى 7855 مليار دولار سنة 2016 أي بزيادة +425 مليون دولار خاص بمسحوق الحليب ،وهكذا باقي المواد .

أما سنة 2018 سجلت أيضا انخفاض كبير للواردات حيث بلغت 4606 مليار دولار ، حيث أن الدولة أخذت جملة من الإجراءات و التدبير لحماية المنتجات الوطنية حيث فرضت قوانين حسب ما أكدته مصالح الجمارك انه لابد من وجود تراخيص من اجل استيراد لبعض المواد بالإضافة إلى منع استيراد 1000 منتوج أجنبي ، كذلك فرضت بعض الرسوم وبررت الحكومة لجوء السلطات بفرض الرسم الإضافي المؤقت على البضائع المستوردة في قانون المالية التكميلي لسنة 2018 بنسبة تتراوح ما بين 30 إلى 200 % لحماية الإنتاج الوطني

وهذا بدلا من منعها ، وسيساهم في ترشيد الواردات التي تبقى تشكل فاتورة ثقيلة بالنسبة الاحتياطات البلاد من العملة الأجنبية والشكل التالي يوضح تطور الواردات خلال الفترة 2014-2018

الشكل رقم : 03-19 تطور هيكل الواردات خلال الفترة 2014-2018

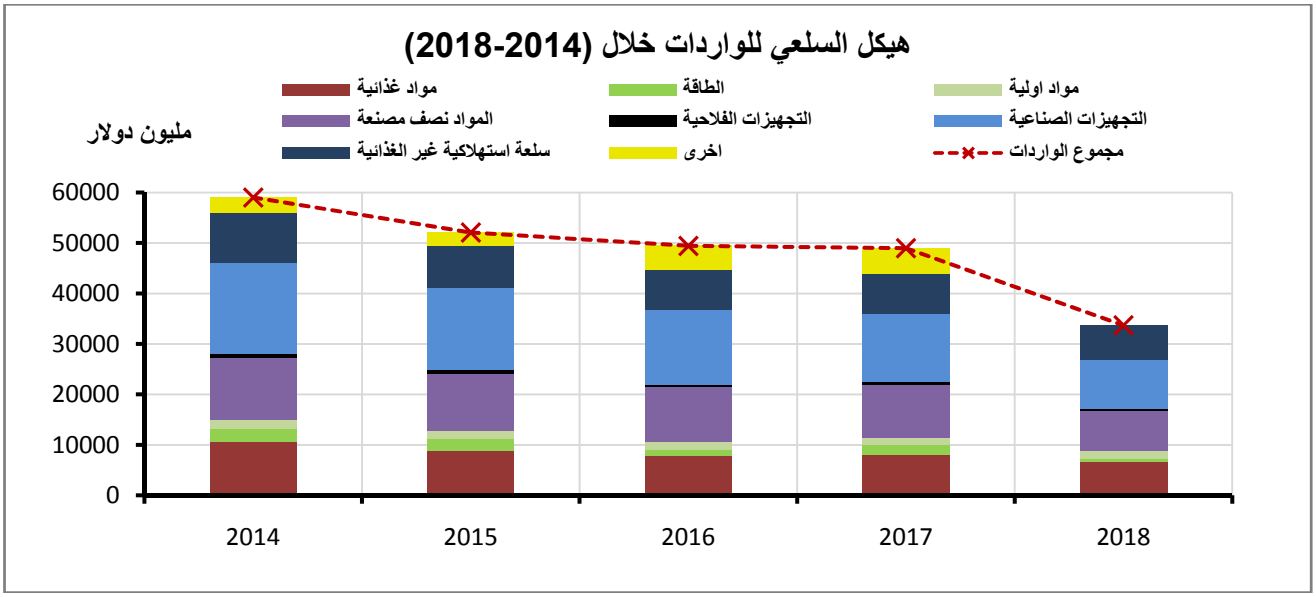

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم : 18 بالاستخدام برنامج Excel.

المطلب الثالث: انعكاس تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

إن التغيرات والتقلبات التي تحدث على أسعار البترول لابد أن لها اثأر على التجارة الخارجية من خلال الميزان التجاري والذي سوف نتطرق له في هذا المطلب

الفرع الأول: انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات خلال الفترة 2014-2018

كما هو معرف ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على منتوج واحد وهو البترول وما يحققه من عوائد مالية ، وهذا المنتج دائما معرض إلى التقلبات أسعاره في الأسواق الدولية والتي سيوضح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :03-19انعكاسات تغير أسعار البترول على الصادرات

الوحدة: مليون دولار للصادرات / دولار للبرميل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الصادرات	59 996	34 566	29 310	34 569	30 372
الصادرات من المحروقات	58 362	33 081	27 918	33 202	28 284
الصادرات خارج المحروقات	1 634	1 485	1 391	1 367	2 078
نسبة الصادرات من المحروقات	97.28	95.70	95.25	96.05	93.16
نسبة الصادرات خارج المحروقات	2.72	4.30	4.75	3.95	6.84
سعر البترول	100.234	53.066	45.005	54.053	56.41

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على

- تقرير السنوي بنك الجزائر 2016 و2017 ، تم الزيارة يوم 2018/12/08 على الساعة 14:56 .على الموقع البنك http://www.bank-of-algeria.dz
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم :44 ،ديسمبر 2018 .تمت الزيارة يوم 2019/05/28 على الساعة 00:15.على الموقع البنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول :

1-نلاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية تتغير بتغير أسعار البترول وهذا راجع للان الصادرات من المحروقات أكثر من 96% حيث نجد في سنة 2014 كانت 58.362 مليون دولار وهذا راجع للارتفاع أسعار البترول سنة 2014 بـ100.234 دولار للبرميل هذا في السداسي الأول من نفس السنة ،حيث شهدت أسعار البترول في الأسواق العالمية هبوط مطردا ليستمر الانحدار إلى سنة 2018 وتبعتها صادرات في انحدار هي الآخرة ،حيث نجدها بلغت 33081 مليون دولار سنة 2015 مقابل سعر البترول 53.066 دولار للبرميل من نفس السنة ويُعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، بالإضافة إلى العوامل سياسية، ووفرة المعروض في أسواق النفط، لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

-تواصلت انهيارات في مستوى الصادرات حيث كانت سنة 2016 تقدر بـ 29310 مليون دولار بحيث كانت الصادرات من المحروقات وصلت إلى 27918 مليون دولار بنسبة95.25% من إجمالي الصادرات بينما الصادرات خارج المحروقات 1391 مليون دولار بنسبة 4.75% ،بينما كانت في 2017 إجمالي الصادرات 34569 مليون دولار منها الصادرات المحروقات 33202 مليون دولار بنسبة 96.05% مقابل 1367 مليون دولار بنسبة 3.95 % حيث كان سعر البترول 54.053 دولار للبرميل ،وتواصلت سلسلت الانهيارات في قيمة الصادرات حيث وصلت 30372 مليون دولار سنة 2018 وهذه القيمة انخفضت بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات و التي قدرت بـ 28284 مليون دولار بنسبة تقدر بـ 93.16% من إجمالي الصادرات يبد أن

الصادرات خارج المحروقات بلغة 2078 مليون دولار ، بنسبة 6.84% وهذا كله راجع إلى انهيار أسعار البترول وصل إلى 56.41 دولار للبرميل .

ومن كل ما سبق نستخلص أن الصادرات الجزائرية تتأثر تأثير كبير تغيرات التي تطرأ على أسعار البترول للان الدولة الجزائرية تعتمد على الصادرات من المحروقات أكثر من القطاعات أخرى، وأن تضرر الدولة الجزائرية لتغير في أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى القرارات التي تفرضها منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك حيث فرضت على الجزائر تخفيض في إنتاج البترول مما أثر على العوائد البترولية للدولة الجزائرية .

ويتجسد ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم : 03-20 انعكاسات تغير أسعار البترول على إجمالي الصادرات خلال 2014-2018

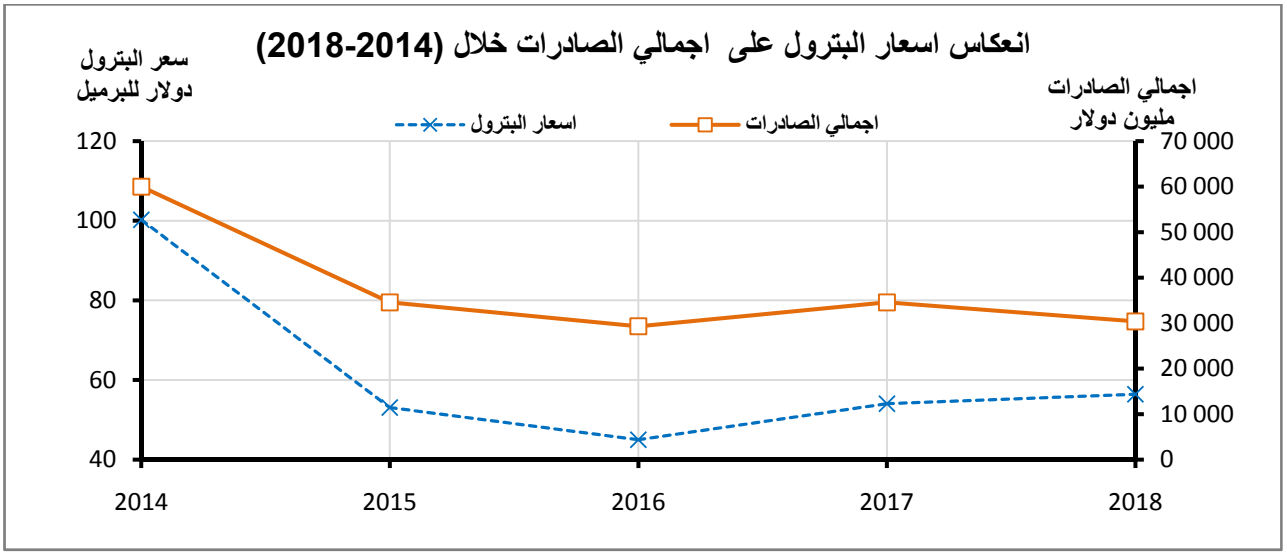

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم : 03-19 بالاستخدام برنامج Excel.

الفرع الثاني : انعكاسات أسعار البترول على الواردات خلال الفترة 2014-2018

أن الواردات العنصر الثاني من الميزان التجاري تتأثر هي الأخرى بأي تغير خارجي يكون له علاقة بها كأسعار البترول مثلا وسوف تتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 03-20انعكاسات تغير أسعار البترول على الواردات

الوحدة: مليون دولار للواردات/ دولار للبرميل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الواردات	59 670	52 649	49 437	48 980	33 703
سعر البترول	100.234	53.066	45.005	54.053	56.41

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على

- تقرير السنوي بنك الجزائر 2016 و2017 ، تم الزيارة يوم 2018/12/08 على الساعة 14:56 .على الموقع البنك http://www.bank-of-algeria.dz

- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم :44 ،ديسمبر 2018 .تمت الزيارة يوم 2019/05/28 على الساعة 00:15.على الموقع البنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول أن التقلبات التي وقعت على أسعار البترول لها دور جدو مهم في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، حيث سجلت الواردات سنة 2014 أعلى قيمة حيث بلغت 59670 مليار دولار وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 100.234 دولار للبرميل وكلما زادت العوائد البترولية زادت الواردات وذلك من خلال السياسة الدولة المتبعة ، في حين ان بدأت موجة الانخفاض الطفيف للواردات بدأت من سنة 2015 الى سنة 2018 حيث كانت الواردات سنة 2015 52649 مليار دولار حين انخفض سعر البترول الى ادني قيمة مقارنة بسنة 2014 حيث كان على التوالي (53.066و45.005 و54.053و56.41)دولار للبرميل لسنوات التالية (2015و2016 و2017 و 2018) و ما هو ملاحظ انه كلما انخفضت أسعار البترول تنخفض معها الواردات وكلما زادت أسعار البترول تزيد معها الواردات حيث أن الدولة الجزائرية اتبعت سياسة تنموية من خلال الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم النمو والتنمية التي بدأت العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخر وبالخصوص(الزراعة والمياه ، استرجاع وخصص له النفايات و الصناعة و السياحة) وخُصِّصَ لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تُقدَّر بـ 22.100 مليار دينار ما يعادل280 مليار دولار، ويشملُ هذا المخطَّطُ مجموعةً من المجالات منها:

1- تنمية الصناعاتِ الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجادِ مجالٍ جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتمُّ تنفيذ مخطَّطٍ خاصّ بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابيَّة.

2- ومِن أجْل أنْ تضمَن الحكومةُ موقعَها في السوق العالَمي وأمنَها الطاقويّ طويل المدى، قرَّرت تكثيفَ جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية؛ من خلال تزويد كلٍّ من تمنراست و جنات ب 14 خط أنبوبٍ لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة؛ وهذا بُغيةَ زيادةِ طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

3- كما إعداد إطار تشريعي وتنظيمي و قانوني جديد من اجل تأمين وحفاظ على الاستثمارات و التسيير الإداري الحديث للبنى التحتية ، من اجل ضمان استدامة الخدمات و المرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة .وهذا ما سوف يترجم من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم : 03-21 انعكاس أسعار البترول على إجمالي الواردات خلال الفترة 2014-2018

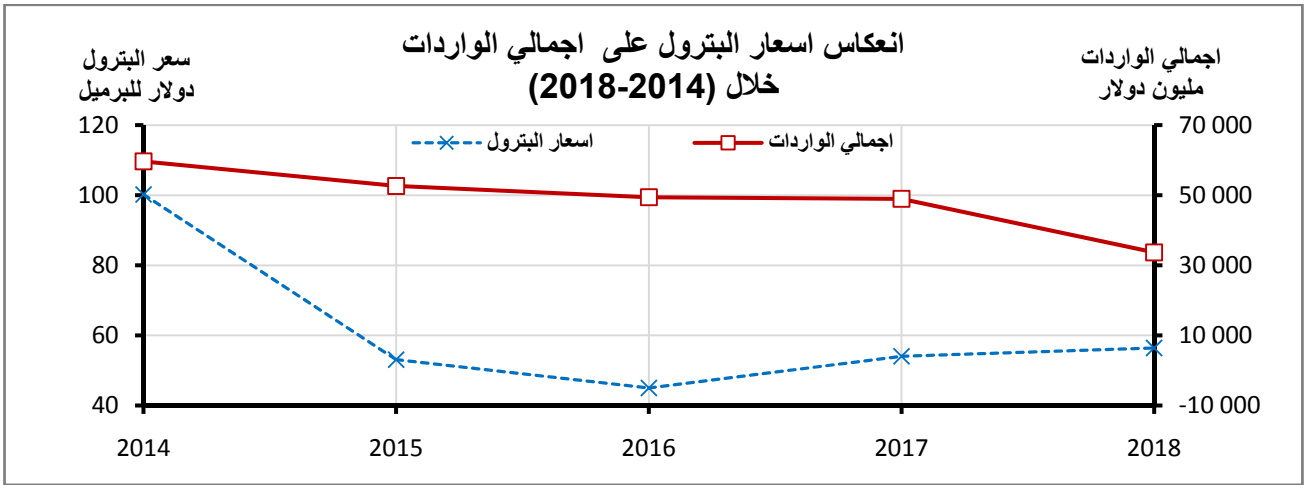

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم : 20 بالاستخدام برنامج Excel.

الفرع الثالث: انعكاس أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

إن التقلبات التي تحدث في عناصر الميزان التجاري من الصادرات والواردات ينعكس على رصيد الميزان التجاري نتيجة لتذبذبات أسعار البترول ويتضح أكثر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم : 03 -21 انعكاسات تغير أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

الوحدة : مليار دولار / دولار للبرميل

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان التجاري	326	-18 083	-20 127	-14 411	-3 331
سعر البترول(دولار للبرميل)	100.234	53.066	45.005	54.053	56.41

المصدر : من إعداد الطالبة باعتماد على

- تقرير السنوي بنك الجزائر 2016 و2017 ، تم الزيارة يوم 2018/12/08 على الساعة 14:56 .على الموقع البنك http://www.bank-of-algeria.dz
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم :44 ،ديسمبر 2018 .تمت الزيارة يوم 2019/05/28 على الساعة 00:15.على الموقع البنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول:

1-يتضح من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري سجل عجز خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2014 التي نستطيع القول انه حقق فائض ولو بقدر قليل حيث وصل الرصيد إلى 326 مليار دولار وهذا يعود إلى ارتفاع الصادرات النفطية جراء ارتفاع أسعار البترول التي كانت في أعلى قيمة له بـ 100.234 دولار ، وهذا من خلال زيادة الطلب العالمي عليه في السوق الدولية.

2-أما فيما يخص السنوات الأربعة سجل الميزان التجاري عجز من سنة إلى أخرى ، أي من 2015 إلى 2018 حيث سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 (-18083 مليار دولار) ، على الرغم من سلسلة التدابير المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية لكبح جماح الواردات و تقليصها ، إلا أن انهيار أسعار البترول إلى 53.066 دولار للبرميل إلى غاية بداية أوت ، هذا لم يسمح بنفادي الاختلال في الميزان التجاري مع أن الحكومة أقدمت أيضا على تخفيض قيمة الدينار و استفادت من الارتفاع محسوس لقيمة الدولار مقابل الآور، مع العلم إن الواردات الجزائر تشكل 55% من الدول الاتحاد أوربي أي بدولار ، بينما صادرات بالدولار الأمريكي ، بالإضافة إلى عدم جدوا الإجراءات المعتمدة التي لم تعد إلا مسكنات في ظل تراجع الصادرات بمستوي أعلى من انخفاض الواردات .

3- في سنة 2016 ارتفاع مستوى العجز في الميزان التجاري بمستوى قياسي حيث وصل (-20.127 مليار دولار بفعل تراجع الكبير في معدل أسعار البترول الجزائري بـ 45.005 دولار للبرميل بالإضافة إلى تأخر السلطات العمومية في اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة بتنويع المبادلات التجارية ، وهذا ما أدى بفقدان أكثر من النصف مداخليها من النقد الأجنبي .

4- بينما سنة 2017 تقلص العجز في الميزان التجاري الجزائري بنسبة 47.2% بمقارنة بسنة 2016 حيث كان العجز في الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2017 بـ 3.5 مليار دولار مقارنة بـ 6.6 مليار دولار سنة 2016 ، وهذا راجع الاستقرار أسعار البترول فوق الخمسين دولار للبرميل أي (54.043 دولار للبرميل) لان البترول و الغاز يشكل 95 % من إجمالي الصادرات الجزائر .واعتماد الجزائر على النظام الرخص المسبقة للاستيراد في قطاعات السيارات و مواد البناء و بعض الفواكه

5- واستمر النزول إلى غاية أن وصل العجز في الميزان التجاري إلى (-3331 مليار دولار) على غرار ارتفاع الطفيف لسعر البترول الذي وصل إلى 56.41 دولار في سنة 2018 ، برغم من السياسية التي اتبعتها السلطات الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني فيمكن لانهيار أسعار البترول ان يؤدي الى آثار سلبية كبيرة خصوصا على المستوى الاجتماعي و ذلك من خلال توفير مناصب الشغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الأكبر منها من خلال التوظيف العمومي و الذي شهد تجميدا إلا في بعض القطاعات كالتعليم و الصحة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى(- 10.6 %)،بالإضافة إلى تأكل الاحتياطي الرسمي للعملة الصعبة من اجل تغطية العجز وتغطية النفقات العمومية من خلال الاستيراد السلع الأجنبية .

ومن خلال ما تقدم نجد أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بتقلبات أسعار البترول وبالصدمات الناتجة عنها وارتباط العوائد المحققة بالصادرات المحروقات التي نجدها دائما تأخذ حصة الأسد في الصادرات حيث كلما انخفضت أسعار البترول تنخفض قيمة الصادرات في المقابل زيادة الواردات وبالتالي ينعكس هذا على الرصيد الميزان التجاري .

وسوف يتضح أكثر من خلال تجسيد البيانات في شكل التالي :

الشكل رقم : 03 – 22 انعكاس أسعار البترول على الميزان التجاري

خلال الفترة 2014-2018

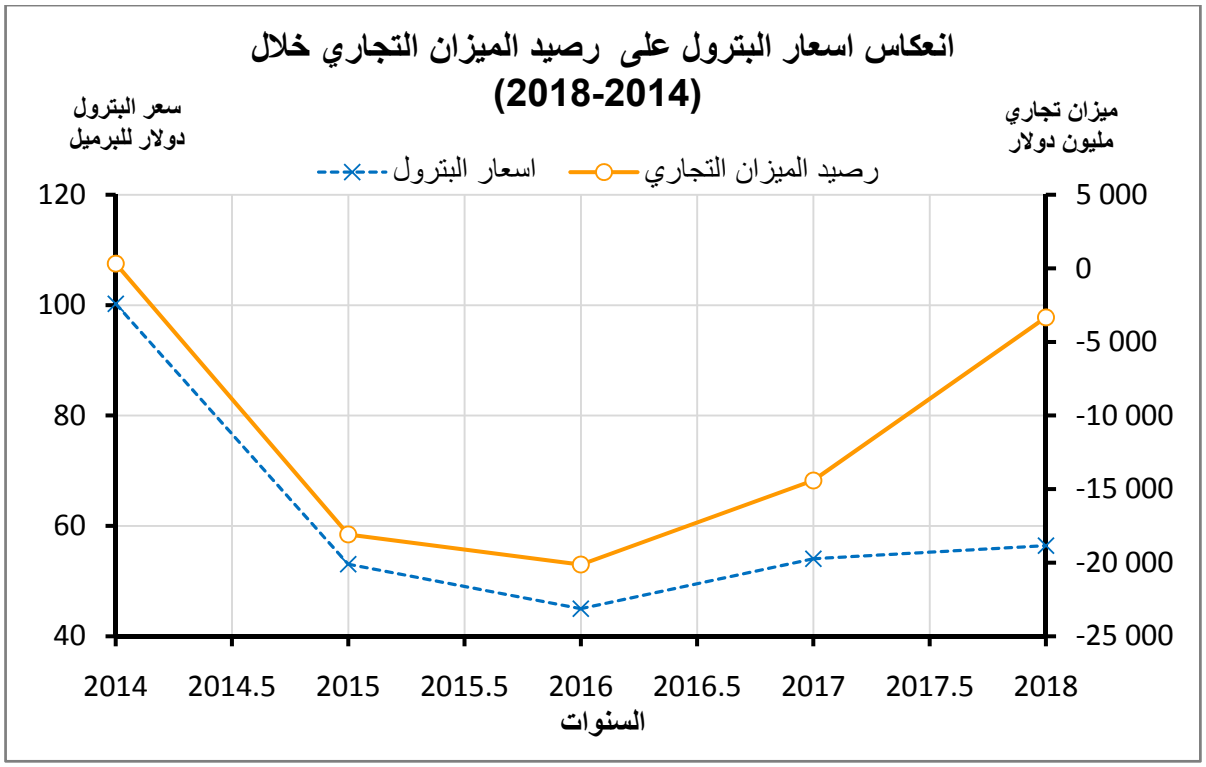

المصدر : من أعداد الطالبة باستخدام بيانات الجدول رقم 21 باستخدام برنامج Excel .

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل انعكاسات تغيرات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري وذلك من خلال دراسة تحليلية للميزان التجاري وتطور أسعار البترول خلال الفترة الدراسة 2000الى 2018 وستنتج من هذه الدراسة مايلي :

1-حيث قسمنا فترة الدراسة الى ثلاثة فترات فرعية ولكل فترة لها دراسة خاصة حسب تلك الفترة ،وتطور اسعار البترول وأثارها على الاقتصاد ككل ورصيد الميزان التجاري.

2- يوجد هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والصادرات ، حيث عند ارتفاع أسعار البترول تزيد الصادرات بصفة عامة والصادرات من المحروقات بصفة خاصة .

3-هناك علاقة بين تغير في أسعار البترول و فاتورة الواردات حيث كلما ارتفعت أسعار البترول تقابلها زيادة في الواردات .

4-ان رصيد الميزان التجاري يتأثر بتقلبات أسعار البترول حيث يكون فائض في الميزان عند ارتفاع أسعار البترول .

5-تعتبر أسعار النفط المصدر الأول المتحكم في حركة النشاط الاقتصادي.

6-الجزائر تعتمد على عائداتها النفطية بصفة كبيرة في تمويل اقتصادها و أي تقلب في أسعار البترول يعود مباشرة على الاقتصاد الجزائري ،فلهذا على الجزائر التنويع في عائدات لتمويل اقتصادها.

7- يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسواق المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة، رغم كل المساعي والجهود المبذولة لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يعتبر البترول أهم سلعة في الأسواق العالمية، ويتميز بعدم ثبات سعره لعدة أسباب منها اقتصادية و الجيو سياسية الدولية والظروف الطبيعية، ويغلب عليه طابع السياسي أكثر مما هو اقتصادي حيث تتحكم في أسعاره الدول الصناعية وكذلك في الطاقة الإنتاجية (كمية الإنتاج)، وهذا ما انعكس على السياسات الدول سواء كانت مصدرة أو المستوردة

أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي رهين إيرادات المحروقات، ولخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة وترشيد الواردات من اجل الحفظ على احتياطي من العملة الأجنبية والمحافظة على التوازن في ميزان التجاري.

وبنظر لاقتصاد الجزائري وما يبذل من جهود لترقية الاقتصاد الجزائري وتحقيق الانتعاش من خلال المخططات الخماسية المتعددة ابتدأ من المخطط الممتد من 2000 إلى 2004 من اجل إنعاش الاقتصاد وجاء بعده ليدعمه المخطط التنموي 2009 –2014 بالإضافة إلى المخطط الأخير الذي وضعته السلطات الحكومية لم يكن لهم دور الكبير في الاقتصاد الجزائري بقى الوضع كما هو عليه لان هذه المخططات عبارة عن مضادات حيوية لكنها لا تدوم فعليتها لكن تكون مجرد مسكن فقط لآن الاقتصاد الجزائر كان ومازال اقتصاد أحادي القطب أي انه يعتمد على العوائد المحروقات أكثر من العوائد خارج المحروقات التي كانت تساهم بنسبة % من الصادرات من قطاع المحروقات فيساهم أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات ومن خلال دراستنا التحليلية لانعكاس أسعار البترول على الميزان التجاري لفترة 2000–2018 وجدنا أن اقتصاد الجزائري مرهون بأسعار البترول بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة الذي سجل خلال فترة الدراسة التي تناولنها عبر ثلاث محطات تاريخية التي كان فيها الميزان التجاري الجزائري يتأرجح بين الصعود ونزول وهذا راجع لتذبذبات والصدامات البترولية التي حدثت في العالم كان لها اثر كبير عليه ، حيث سجل اقتصاد الجزائري فترة الوفرة المالية أو ما تعرف بالبحبوحة المالية التي لم تستغل هذه الموارد في مكانها الصحيح برعم من السياسات و القوانين لكن لم نرى شيء ، ودليل على قدمنه الفترة 2014 2018 التي سجل فيها الميزان التجاري عجز كبير و نفاذ احتاطي الصرف من العملة الأجنبية حيث قدر العجز بـ (– 3.331)مليار دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول وكذلك استغلال السيئ لثروات الوطنية و هدر للأموال دون وجه حق عدم قدرة الصادرات تغطية النفقات العمومية وكذلك فاتورة الاستيراد ، مما فجر الشارع الجزائر ألان وتمرد على الوضع السائد وهذا راجع لتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية ، وتدهور الأجور وغيرها من أوضاع السيئة .

حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول معرفة انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والميزان التجاري الجزائري، حيث أنه كلما طرأ أي تغير في أسعار البترول انعكس مباشرة على رصيد الميزان التجاري.

1- اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتحدد أسعار البترول من خلال تفاعل قانون العرض والطلب العالمي في الأسواق العالمية التي تطرح تشير إلى العوامل المتحكمة في تحديد أسعار البترول نجد انه هناك عوامل تتحكم في تحديد أسعار البترول من بينها مصالح الدول الكبرى التي تسيطر على العالم.

الفرضية الثانية: من أسباب اختلال الميزان التجاري تأثر عوائد الصادرات وقيمة الواردات

التي أثبتت بان التغيرات في العوائد الصادرات وقيمة الواردات من أهم الأسباب اختلال في الميزان التجاري، حيث كلما ارتفعت عائدات الصادرات وانخفضت قيمة الواردات فان رصيد الميزان التجاري موجب أي تحقيق فائض، أما إذا وقع العكس يكون رصيد سالب أي انه هناك عجز في الميزان يعني انه هناك علاقة طردية.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير كبير لتغير أسعار البترول على اختلال الميزان التجاري

هذه الدراسة أثبتت صحة الفرضية انه يوجد تأثير كبير لتغير أسعار البترول على اختلال الميزان التجاري، حيث انه عندما تنخفض أسعار البترول هذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات من المحروقات وبالتالي انخفاض إجمالي الصادرات وهذا ما ينتج عنه اختلال في الميزان التجاري على الميزان التجاري ويكون رصيده سالب.

2- نتائج الدراسة:

-أن الاقتصاد الجزائري مرهون بالاستقرار أسعار البترول لاعتمادها عليه بدرجة الأولى.

-ارتباط الاقتصاد الجزائري بالقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه.

-أثبتت نتائج الدارسة التحليلية بأن هناك أثر مباشر للتقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري.

-توجد علاقة طردية بين الواردات وسعر البترول، حيث كلما زاد سعر البترول يؤدي إلى زيادة الواردات حيث أن الواردات تكون بالا ور بينما أسعار البترول تكون بالدولار وهذا مما يؤثر على إيرادات الدولة نتيجة الانخفاض الدولار.

-هناك علاقة طردية بين الصادرات وأسعار البترول، حيث كلما زاد سعر البترول يودي إلى زيادة قيمة الصادرات.

-هشاشة الاقتصاد الجزائري لاعتماده على صادرات من المحروقات في غياب مساهمة الصادرات من قطاعات أخرى يعني أن الاقتصاد الجزائر يعتبر احدي القطب.

– من خلال الدراسة التحليلية وجدان أن الجزائر حققت في فترة من الفترات فوائض مالية من سنوات 2000 الى 2008، حيث كان رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة متخذ اتجاه تصاعدي وهذا راجع ارتفاع أسعار البترول، بينما فترة 2009–2013 سجل الميزان تذبذب نتيجة لتأرجح أسعار البترول، بينما فترة 2014–2018 كان في اتجاه السالب وهذا لانخفاض الصادرات وارتفاع فاتورة الواردات وسياسة الغير مجدية.

الاقتراحات:

–عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير وعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات من قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة والسياحة بالإضافة إلى تكثيف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق قيمة مضافة.

–ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعادة هيكلة الاقتصادية الأخرى من خلال ترشيد النفقات العمومية.

–تكثيف الجهود في إطار الطاقات المتجددة والتي تمثل رهان بالنسبة للدولة الجزائرية خاصة الطاقة الشمسية من خلال توسيع الاستثمارات في هذا المجال.

–ضرورة ضبط سياسة الواردات من خلال وضع تخفض من حجمها.

–فرض رقابة صارمة على الإيرادات النفطية والحد من الاختلاسات التي كثرة في الآونة الأخيرة.

4–أفاق الدراسة:

تتجلى أفاق الدراسة من خلال ما توصل إليه من نتائج وتوصيات الدراسة التي أجريت بتحليل انعكاسات تغير أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائر خلال الفترة 2000–2018(حالة الجزائر) وهذه الدراسة التي نوجزها في ثلاثة عناصر وهي:

– أثر تقلبات أسعار البترول على الاستثمار المباشر في الجزائر.

– دور التنويع الاقتصادي في علاج عجز ميزان المدفوعات.

– أثر الطاقات المتجددة على وضعية الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

المراجع:

أولا-الكتب بالغة العربية:

1-الكتب:

2- أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014.

3- إيمان عطية ناصف ، هشام محمد عمارة ، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، دار الفتح للتجليد الفني ، الإسكندرية ، 2008.

4- بسام الحجازي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع بيروت، لبنان، 2003.

5- جميل محمد خالد ،**أساسيات اقتصاد الدولي** ، الأكاديميون لنشر و التوزيع ، المنهال 2014 ، بدون بلد .

6- جلال جودة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.

7- رانيا محمود عماره، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،مركز الدراسات العربية للنشرو التوزيع ، مصر،الطبعة الأولى، 2016.

8- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، واخزون ، **التمويل الدولي** ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 .

9- زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**، دار الجامعية لطباعة و النشر ،الإسكندرية ، 1998.

10-سالم عيد الحسن رسنن اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة للنشر،ليبيا، 1999.

11-سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط** ، الخوارزم العلمية لنشر و التوزيع ، جدة الطبعة الثامنة ، 2014 .

12-سعد الله داود ،**الازمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر** ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013.

13- شقيري نوري موسى ،واخرون،**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،الطبعة الاولى،2012

14-صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2005.

15-عرفان تقي الحسني،التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ،عمان، الطبعة الاولى1999.

16-ضياء مجيد الموسوي ،**ثورة أسعار النفط 2004**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005.

17- عبد الكريم جابر العيساوي،**التمويل الدولي،(مدخل حديث)**،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الاولى،2012 .

18- عادل احمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،0منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،2003.

19-عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**،الدار المصرية اللبنانية، 1994.

20-فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،عمان

21-فؤاد هشام عوض،**التجارة الخارجية والدخل القومي** ،دار النهضة العربية،1979 .

22-كامل بكري،**الاقتصاد الدولي (التجارة و التمويل)**،دار الجامعية الإسكندرية،2003.

23-محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، دار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت،1984.

24-محمود عزت اللحام ،و اخرون،**العلاقات الاقتصادية في ظل الثروة العلمية التكنولوجيا المعاصرة**، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.

25-محمد احمد الدوري،**محاضرات في الاقتصاد البترولي**،ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983.

26-محمد خميس الزوكه، **جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001.

27-مجدي محمود شهاب،عادل احمد حشيش،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003.

28-موسى سعيد مطر، ياسر المومني،**التمويل الدولي**،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،عمان الطبعة الأولى،2008.

29-هوشيار معروف،**تحليل الاقتصاد الدولي**،دار جرير للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2006.

2-مذكرات وأطروحات:

1- أمينة مخلفي، **اثر تطور أنظمة الاستغلال على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013.

2- بن طرية حورية،**دارسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970الى 2014**مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة،2016-2017.

3- بقلة ابراهيم،**آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثر على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008-2009.

4- حسيبة زايدي، فعالية **إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة1970-2012**،أطروحة دكتورا الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ل.م.د،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارة العلوم والتسيير2014-2015.

5- حاجي سمية ،**دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات(حالة الجزائر1990-2014)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية،التجارة والعلوم التسيير،2015-2016 .

6- حنان لعروق ،**سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ،جامعة منتوري، قسنطينة،2005.

7- دوحة سلمى،**اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه (دراسة حالةالجزائر)**،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية التخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية الجارة والتسيير2014-2015.

8- زراقة محمد،**اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان على المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014** ، مذكرة تخرج لينيل شهادة الماجستير في العلوم التجارة، تخصص اقتصاد قياسي،بنكي ومالي، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،2012-2016.

9- زمال وهيبة،**اثر تقلبات الإيرادات النفطية على اقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية، جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان كلية العلوم الاقتصادية التجارة والعلوم التسيير،2016-2017.

10- شتاتحة عمرن، **تأثير الساسة التجارية على توازنات ميزان المدفوعات في الدول النامية(دراسة حالة الجزائر1990-2012)** رسالة ماجستير كية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص مالية الدولية ، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر ، 2014-2015.

11- عماد سالم محمد أبو ميري **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصاديات دول مجلس الخليجي خلال الفترة 2000-2014**، رسالة مقدمة لحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية جامعة القاهرة،2016.

12- عبادة عبد الرؤوف ،**محددات سعر نفط منظمة الأويك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح،2007.

13- عبد الجليل هجيرة،اثر تغير أسعار الصرف على الميزان التجاري(دراسة حالة الجزائر)مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص:مالية دولية،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2011-2012.

14- لخديمي عبد الحميد،**اثر تغيرات سعر النفط على استقرار النقدي في اقتصاديات النفطية(دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود مالية وبنوك،جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية،والعلوم التسيير و العلوم التجارية،2010-2011.

15- منى حسين،اثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية،دراسة استكمال لنيل شهادة الماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،سوريا،2013-2014.

16- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ودولية جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان كلية العلوم الاقتصادية التجارة والعلوم التسيير،2014-2015.

3-مجلات:

1-رمزي زكي ، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة العالم المعرفة، العدد 226، الكويت،أكتوبر 1997.

2-زغيب شهرزاد، وحلمي حكيمة **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، دون سنة.

3- سيماء محسن علاوي، سميرة فوزي شهاب، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة 1999-2010 ،مجلة الدنانير ،العدد التاسع ، 2016.

4-صالح عمر فلاحي، منال بلقاسم **تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية**، مجلة صوت الجامعة، الجامعة الإسلامية في لبنان، العدد العاشر،2017-1438.

5-عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية ،2013، المجلد 15، العدد01.

6-عمران عباس يوسف عبد الله، احمد سليمان أحمد عبد الله، **اثر الديون الخارجية على الميزان المدفوعات في السودان دراسة تطبيقية 1992-2014**، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، لكلية النيل الأبيض للعلوم و التكنولوجيا، العدد 08، بدون سنة.

07-قويدري قوشيح بوجمعة، **اثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد السابع، سكيكدة ، الجزائر ، 2010.

08-قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر (مقارنة تحليلية)** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017.

09 -ناجي عبد الستار محمود ،**أسعار النفط الخام وانعكاساته على اقتصاديات الدول العربية المنتجة** ،مجلة جامعة تكريت لعلوم الإنسانية ، مجلد 14،العدد04، نوفمبر 2008.

10-هجيره عبد الجليل سمير بهاء الدين مليكي، **اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مجلة الإدارة الإعمال، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، العدد08، 2012.

11-يدو محمد بضياف محمد زورت رضا **الصناعة في الجزائر بين الواقع والامل على الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2014**، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014.

4- **الملتقيات:**

1-بن يعقوب الطاهر، قرعي مريم،**أثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر**،المؤتمر الأول في سطيف ، السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية ، 2015.

2-بوالشعور شريفة، قنري نزيهة، **تقدر الاثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأECM** ،المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية .الورشة الأساسية الثانية ، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و العلوم التسيير 2015.

03-خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أوت 2015.

04-خالد حسن على المزروك ، **الميزان المدفوعات**، محاضرات للقسم العلوم المالية و المصرفية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بابل، العراق.

05- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاتي،تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية لفترة 1990-2013)، مؤتمر الأول في سطيف ، السياسات استخداميه للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و العلوم التسيير 2015.

06-صديق باقر عبد الله، الميزان التجاري و تنمية الصادرات غير النفطية، تقرير مركز التدريب و البحوث الاحصائية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي، الجمهورية العراقية ، دون سنة نشر.

07-طارق ابو مازن قندوز ، رصيد الميزان التجارة الخارجية في مفترق الطرق(معدل التضخم، سعر الصرف،الفساد الإداري)، جمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي ابراهيم ، الجزائر.

08- زايد مراد مداخلة بعنوان: دور السياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر(حالة وكالة الوطنية لتشغيل)، الملتقى الدولي الأول: إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة ، نوفمبر 2011.

09-المؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أبو ظبي ، دولة الإمارات المتحدة .

10-وكالة أنباء البترول والطاقة تصدر عن شركة انترناشونال ميديا للدعاية و لإعلان ش.ذ.م.م.

11- خالد أبو شادي ما أنواع النفط وكيف تفرق بين برنت ونايمكس.

12- رأفت إبراهيم ، **بورصة البترول تعرف على أنواع أسعار البترول الخام** ، وكالة أنباء البترول والطاقة (Oil &Energy News Agency .

13-عبد الحكيم الرويضي ، نفط الجزائر : كيف تحولت الثروة إلى نقمة ، مقال 01 أبريل 2015

5- التقارير:

1- وزارة الطاقة والمناجم ، حصيلة انجاز قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008 ، طبعة 2009.

2- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2008 ,2006 .

3- تقرير العربي الموحد 2000-2009.

4- تقرير السنوي البنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)2004-2008-2009-2012-2013-2014-2015-2016-2017.

5- جداول إحصائية المديرية العامة للجمارك 2004.

6- النشرة الثلاثية رقم 44 لبنك الجزائر ديسمبر 2018.
7- تقرير منظمة الأوبك .
8- المركز الوطني للإحصاء.
9- الإدارة المعلومات الأمريكية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1- Jacob A , Frenkel ,Carlos Rodrigues ,Portfolio Equilibrium and The Balance of Payment a monetary Approach,1975.

2- Jeffrey M. Davis , **« Macro économic Ajustement Policy instrument and issues »** ,IMF, august ,1992.

3- 1Trevithick JA , MUIVEY . C, "**The Economic of inflation** " , London, 1979.

4-Organization of Petroleum Countries, General Information and Chronology, pp,59-61.

5-International Energy Agency , and the Development of Stock Decision(Canada Oh:Carleton the Toner Glen University (n.d), p04.

ثالثا : مواقع الالكترونية:

1-www.mem-algeria.org.

2-www.opec.org.

3-http : //www douane.gov.dz

4-http://www.bank-of-algeria.dz

5-https://www.noonpost.com/content

6-https://ar.wikipedia.org/wiki

7-http://www.uobabylon.edu.iq

8-https://www.kantakji.com/media

9-https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy

10-https://www.amf.org.ae.

11-https://www.ons.dz.

12-https://www.ennaharonline.com.

13-https://petro-press.com.

14-.https://www.moqatel.com

15-https://www.oapecorg.org.

16-kadaking.yoo7.com/t21-topic